

﴿ ١٥٨ ﴾

هل الصحيح: «الحسن بن عبد الرحمن»، أو
«الحسين بن عبد الرحمن»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٣١ ح ٩٠، و ٤٣٥ ح ٩٢، كتاب الحجّة (٤)، باب... (١٠٨).
السند: ٩٠- مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا تَنَزَّلْنَا بَيْنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ
الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾؛ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعَا فُرَيْشًا
إِلَى وَلَايَتِنَا، فَتَفَرَّوْا وَأَنْكَرُوا، فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ فُرَيْشٍ لِلَّذِينَ آمَنُوا، الَّذِينَ
أَقْرَبُوا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَنَا أَهْلُ الْبَيْتِ: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾
تَعْيِيرًا مِنْهُمْ. فَقَالَ اللَّهُ رَدًّا عَلَيْهِمْ: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ (مِنَ الْأُمَمِ
السَّالِفَةِ) هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِئَاءًا﴾، قُلْتُ: قَوْلُهُ: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ
الرَّحْمَنُ مَدًّا...﴾.

٩٢- مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ قَالَ: «يَعْنِي بِهِ وَلَايَةَ

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قُلْتُ: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ قَالَ: يَعْنِي أَعْمَى الْبَصَرِ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى الْقَلْبِ فِي الدُّنْيَا، عَنْ وِلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ: وَهُوَ مُتَحَيِّرٌ فِي الْقِيَامَةِ، يَقُولُ: ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا...﴾.

أقوال العلماء:

قال السيد الخوئي، بعد ذكر هذين السندين في ترجمة الحسين بن عبد الرحمن: «و في بعض النسخ: الحسن»^(١).

وقال أيضاً في ترجمة الحسن بن عبد الرحمن، بعد ذكر هذين السندين: «الظاهر أن الحسن هذا هو: الحسن بن عبد الرحمن الحماني؛ بقرينة اتحاد الراوي والمروي عنه»^(٢).

وذكره الأردبيلي في ترجمة «الحسن بن عبد الرحمن»: وقال: «الظاهر أن الحسين بن عبد الرحمن سهو؛ بقرينة الموضوعين المذكورين، وعدم وجوده [أي الحسين بن عبد الرحمن] في كتب الرجال، والله أعلم»^(٣).

وقال المحقق التستري، بعد نقل كلام المحقق الأردبيلي: «أقول: تعليقه [أي تعليقه الأردبيلي بقوله: «وعدم وجود الحسين بن عبد الرحمن في الرجال...»] عليل، فكما لا وجود للحسين بن عبد الرحمن في الرجال، كذلك للحسن بن عبد الرحمن.

وأما عدّ الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ الحسن بن عبد الرحمن الكوفي، والحسن بن عبد الرحمن الأنصاري، فلا أثر له؛ لكونه [أي ما في رجال

(١) معجم رجال الحديث: ٩/٦ رقم ٣٤٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤/٣٧٢ رقم ٢٨٩١.

(٣) جامع الرواة: ١/٢٠٦.

الشيخ [غير هذا المتأخر^(١) فالأولى أن يقال: لكثرة ورود «الحسن» في الأخبار، فروى سلمة عنه مطلقاً...]^(٢).

وقال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند ذيل عنوان الحسن ابن عبد الرحمن: «كذا في النسخ الكثيرة، التي رأيتها من الكتاب...». وقال أيضاً في موضع آخر، ذيل عنوان الحسين بن عبد الرحمن: «كذا في أكثر النسخ، وفي بعض النسخ الحسن، وهو الظاهر الموافق لغير واحد من الموارد».

التحقيق:

الظاهر صحّة «الحسن بن عبد الرحمن» مكبراً، بدل «الحسين بن عبد الرحمن» مصغراً؛ لكثرة وقوعه في الأسانيد^(٣).

والمراد منه هو: الحسن بن عبد الرحمن الحماني، كما استظهره السيّد الخوئي، لانتحاء الراوي والمروي عنه.

وأما اتحاده مع ما في رجال الشيخ تارةً بعنوان: الحسن بن عبد الرحمن

(١) لأنّ الذي في الأسانيد متأخر من حيث الطبقة، عمّن في رجال الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام، راجع: رجال الطوسي: ١٦٧ رقم ٢٤ و ٢٥.

(٢) قاموس الرجال: ٣/٢٧٤ رقم ١٩٣٠.

(٣) كما في الكافي: ١/٤٣١ ح ٩٠، وعنه تأويل الآيات: ٣٠٠، سورة مريم: ١٩/٧٣،

وص ٤٧٦، وسورة يس: ٦/٣٦، ومثله في بحار الأنوار: ٢٤/٣٣٢ ح ٥٨.

والكافي: ٨/٩٠ ح ٥٧، وعنه البحار: ٦/٢٤٣ ح ٦٨، و١٤/٤٨٤ ح ٣٨، و٦١/١٨٩ ح

٥٥، والكافي: ٨/١٨٧ ح ٢١٤، وعنه البحار: ١١/٣٨٨ ح ١٤، والكافي: ٨/٢٨٥ ح

٤٣١، وعنه الوسائل: ١٦/٣٧ ح ٢٠٩١٠، (ط. آل البيت)، ومثله في البحار: ٢٤/٣١١ ح

١٧، وتأويل الآيات: ١٩٩، سورة الأنفال: ٨/٤١، وأما الصدوق: ١٤/٤٩٦ ح ٩ مجلس ٥٤.

الأنصاري، وأخرى بعنوان: الحسن بن عبد الرحمن الكوفي^(١)، فبعيد؛ لاختلافه
معهما في الطبقة؛ حيث إنّ ما في الروايات يروي عن الصادق عليه السلام بواسطتين^(٢)
وما في رجال الشيخ كانا من أصحاب الصادق عليه السلام.

(١) رجال الطوسي: ١٦٧ رقم ٢٤ و٢٥.

(٢) الكافي: ١/٤٣١ ح ٩٠، و١٨٧/٨ ح ٢١٤.

هل الصحيح: «الجعفري» أو «الجعفي» ؟

المصدر: الكافي: ١/٤٣٦ ح ٢، كتاب الحجّة (٤)، باب في نتف وجوامع... (١٠٩).
 السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِيعٍ، عَنْ
 صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَنْ عُقْبَةَ،
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَخَلَقَ مَا أَحَبَّ مِمَّا أَحَبَّ، وَكَانَ مَا
 أَحَبَّ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ، وَخَلَقَ مَا أَبْغَضَ مِمَّا أَبْغَضَ، وَكَانَ مَا أَبْغَضَ أَنْ
 خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ النَّارِ، ثُمَّ بَعَثَهُمْ فِي الظُّلَالِ: فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ الظُّلَالُ؟ قَالَ: أَلَمْ تَرَ
 إِلَى ظِلِّكَ فِي الشَّمْسِ شَيْءٌ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ... الحديث».

أقوال العلماء:

ذكر الأردبيلي هذا السند، ذيل ترجمة عبد الله بن محمد الجعفي، وقال:
 «الظاهر أن «الجعفري» اشتباه، والصواب «الجعفي»؛ بقربينة رواية صالح بن عقبة
 عنه كثيراً، وروايته، عن أبي جعفر عليه السلام، والله أعلم»^(١).
 وقال السيّد الخوئي في ترجمة: عبد الله بن محمد الجعفي: «ورواها في الجزء

(١) جامع الرواة: ١/٥٠٤.

الثاني، كتاب الإيمان والكفر ١، باب قبل باب أن رسول الله ﷺ أول من أجاز ٣ الحديث ٣^(١) إلا أن فيه: عبد الله بن محمد الجعفي، وهو الصحيح؛ بقريته رواية صالح بن عقبة عنه في سائر الروايات^(٢).
وقال المجلسي في المرأة ذيل هذا الحديث: «والظاهر الجعفي مكان الجعفري، فإنه الموجود في كتب الرجال»^(٣).

التحقيق:

الصواب «عبد الله بن محمد الجعفي» بدل «عبد الله بن محمد الجعفري»؛ لما يلي:
الأول: ورودها في موضع آخر من الكافي^(٤)، وكذا في علل الشرائع^(٥)، والبصائر^(٦)، وتفسير العياشي^(٧)، وروى المجلسي عنهم^(٨)، وفي الكل «عبد الله بن محمد الجعفي».
الثاني: لم نظفر بعنوان عبد الله بن محمد الجعفري في الكتب الروائية، بخلاف

(١) الكافي: ١٠/٢ ح ٣.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٠/٣١٤ رقم ٧١٣٧.

(٣) مرآة العقول: ٥/١٦١.

(٤) الكافي: ١٠/٢ ح ٣، باب قبل باب «أن رسول الله ﷺ أول من أجاز، وأمر لله عز وجل بالربوبية».

(٥) علل الشرائع: ١١٨ ح ٣، باب علّة المعرفة والجحود.

(٦) بصائر الدرجات: ٨٠ باب ١٢ «ما أخذ الله موثيق الخلق لأئمة آل محمد ﷺ بالولاية لهم» ح ١.

(٧) تفسير العياشي: ١٣٥/٢ ح ٣٧، سورة يونس.

(٨) بحار الأنوار: ٥/٢٤٤ ح ٣٤، و٩٨/٦٤ ح ١٦.

عبد الله بن محمد الجعفي، فإنه المعنون في أسانيد الروايات^(١).
 الثالث: أن المعنون في الكتب الرجالية هو «الجعفي» كما في رجال الشيخ^(٢)،
 والبرقي^(٣)، والنجاشي^(٤)، والصدوق في مشيخة الفقيه^(٥)، ومن بعدهم من
 الرجاليين^(٦).

- (١) راجع: الكافي: ١/٤٦٠ ح ٥، ومثله في ١٠/٢ ح ٣، وعلل الشرائع: ١١٨ ح ٣،
 والبصائر: ٨٠ ح ١، والكافي: ٢/٦٢ ح ٩، والمحاسن: ١/٥٦٦ ح ٤٥٨، وح ٤٥٢، في باب
 المحبوبات و...، والفقيه: ٤/٥١٩ [المشيخة].
- (٢) رجال الطوسي: ٩٨ رقم ٣٠، و١٢٧ رقم ٨، و٢٢٥ رقم ٤٤.
- (٣) رجال البرقي: ١٠.
- (٤) رجال النجاشي: ١٢٩ رقم ٣٣٢.
- (٥) من لا يحضره الفقيه: ٤/٥١٩ «المشيخة».
- (٦) قاموس الرجال: ٦/٥٧٩ رقم ٤٤٩٤، وجامع الرواة: ١/٥٠٤، وتنقيح المقال: ٢/٢٠٧،
 رقم ٧٠٣٦، ومستدركات علم الرجال: ٥/٨٦ رقم ٨٦٤٤، ومجمع الرجال: ٤/٤٧،
 ومنتهى المقال: ٤/٢٢٨ رقم ١٧٨٣ [ط. آل البيت]، والخلاصة: ٢٣٨ رقم ٣٠، وهداية
 المحدثين: ٢٠٦، والمنهج: ٢١١، وتعليقة الوحيد على المنهج: ٢١٠، ونقد الرجال: [ط. آل
 البيت] ٣/١٣٧ رقم ٣١٨٣، ورجال ابن داود: ٢٥٥ رقم ٢٨٩، ورجال المجلسي: ٢٤٦
 رقم ١٠٩٧، وروضة المتقين: ١٤/١٧٢.

هل الصحيح: «الحسين، عن محمد بن عبد الله»، أو
«الحسين بن محمد، عن عبد الله»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٤٢ ح ١٠، كتاب الحجّة (٤) باب مولد النبي... (١١١).
السند: الحسين [عن محمد] بن عبد الله، عن محمد بن سنان، عن المفضل، عن جابر بن يزيد، قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «يا جابر إن الله أول ما خلق، خلق محمد صلى الله عليه وآله وعترته الهداة المهتدين، فكانوا أشباح نور بين يدي الله، قلت: وما الأشباح؟ قال: ظلُّ التور، أبدان نورانية بلا أرواح، وكان مؤيداً بروح واحدة، وهي روح القدس، فيه كان يعبد الله، وعترته، ولذلك خلقهم حلماً، علماء، بررة أصفياء، يعبدون الله بالصلاة والصوم والسجود والتسبيح والتنهيل، ويصلون الصلوات، ويحجون، ويصومون».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «السند

معلّق على سابقه^(١)، فالمراد أحمد بن إدريس، عن الحسين، والحسين هو ابن عبيد الله، وما في بعض النسخ من زيادة «بن محمد» بعد الحسين، وهم من النسخ^(٢).

وقال أيضاً في تجريد أسانيد الكافي: «وما في بعض النسخ من زيادة «عن محمد» بعد الحسين وهم من النسخ^(٣)، ثم ذكر السند، وفيه: «الحسين بن محمد، عن محمد بن عبد الله»^(٤).

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في هذه النسخة، وفي الطبعة القديمة الحسين بن محمد، عن محمد بن عبد الله»^(٥).

وقال العلامة المجلسي في المرأة، بعد ذكر هذا السند: «وفي بعض النسخ، الحسين، عن محمد بن عبد الله، فالأول هو الحسين بن عبد الله المذكور في الخبر السابق، والثاني هو الأشعري، من أصحاب الرضا عليه السلام، مجهول، أو غيره، وفي بعضها الحسين بن محمد، عن عبد الله، فالأول هو الأشعري أستاذ الكليني، والثاني هو ابن عامر»^(٦).

وذكره الأردبيلي في ترجمة الحسين بن عبيد الله الصغير، وقال: «روى، عن محمد بن عبد الله»^(٧).

(١) والسند السابق هكذا: «أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله الصغير».

(٢) الموسوعة الرجالية: ١٣٠/١.

(٣) تجريد أسانيد الكافي: ٧٥ رقم ٩.

(٤) المصدر نفسه: ١٤٦ رقم ٦.

(٥) معجم رجال الحديث: ١٦/١٤٨ رقم ١٠٩٠٩.

(٦) مرآة العقول: ١٩٦/٥ ح ١٠.

(٧) جامع الرواة: ٢/١٢٨.

واستظهر السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقه على سند الكافي صحّة «الحسين ابن محمّد، عن عبد الله»، ثمّ نقل عبارة السيّد البروجردى في ترتيب أسانيد الكافي المتقدّمة.

التحقيق:

ومّا تقدّم من الأقوال، يستفاد أنّ في السند وجوهاً واحتمالات: الأوّل: كون السند هكذا: «الحسين، عن محمد بن عبد الله» فالمراد من «الحسين» هو: «ابن عبيد الله الصغير» المذكور في السند السابق، كما عن السيّد البروجردى والمجلسي والأردبيلي.

والمراد من محمّد بن عبد الله هو الأشعري، كما صرّح به المجلسي، أو محمّد بن عبد الله بن مهران، كما استظهره السيّد البروجردى^(١).

الثاني: أن يكون السند هكذا: «الحسين بن محمّد، عن عبد الله»، كما استظهره السيّد الزنجاني، وجاء في بعض النسخ، فالمراد من الحسين بن محمّد هو: الأشعري أستاذ الكليني، والمراد من عبد الله هو: ابن عامر، كما تقدّم عن المجلسي.

الثالث: أن يكون السند هكذا: «الحسين بن محمّد، عن محمد بن عبد الله»، كما في الطبعة القديمة من الكافي.

نقول: الظاهر أنّ الوجه الثاني، أي الحسين بن محمّد، عن عبد الله، هو الأوجه؛ بقرينة سائر الروايات، حيث إنّ المراد من الحسين بن محمّد هو: الحسين

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٢٩.

ابن محمّد بن عامر الأشعري القمي، الذي يروي الكليني عنه كثيراً^(١).
 كما أنّ المراد من عبد الله هو: عبد الله بن عامر، الذي يروي، عن محمد بن
 سنان^(٢)، وروى عنه محمّد بن الحسين بن عامر في الطرق والأسانيد كثيراً^(٣).

(١) راجع: رجال النجاشي: ٦٦ رقم ١٥٦، والكافي: ١/٣٧٧ ح ٢، و ٣٨٠ ح ٢، و ٣٨٤ ح ٧،
 و ٤٠٥ ح ١، و ٤٢٠ ح ٤١، و ٤٢٦ ح ٧٣، و ٤٤١ ح ٥، و ٤٤٨ ح ٢٩، و ٤٦٠ ح ٨، و...
 (٢) الأملالي للصدوق: ٣٤٤ ح ٤، وعنه بحار الأنوار: ٢٥٩/٧٢ ح ٢٢، و ٥٨/٧٦ ح ١،
 وبصائر الدرجات: ٢٦١ ح ٢، وعنه البحار ١٤٤/٢٦ ح ١٧، وبصائر الدرجات: ٤١٦
 ح ٩، منله في علل الشرايع: ١/١٩٦ ح ٣.
 (٣) رجال النجاشي: ٢١٨ رقم ٥٧٠، ومن لا يحضره الفقيه: ٤/٤٧٥ (المشيخة).

هل الصحيح: «عبد السلام بن حرب»، أو «عبد السلام بن حارث»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٤٢ ح ١١، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد النبي ... (١١١).
 السند: عليُّ بنُ مُحَمَّدٍ وَعَیْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ
 الصَّيْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَارِثٍ، عَنْ سَالِمِ
 ابْنِ أَبِي حَفْصَةَ الْعَجَلِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلِيِّ بْنِ أَبِي النَّبَاتِ، قَالَ: «كَانَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 ثَلَاثَةٌ، لَمْ تَكُنْ فِي أَحَدٍ غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيَّ، وَكَانَ لَا يَمُرُّ فِي طَرِيقٍ فَيَمُرُّ فِيهِ بَعْدَ
 يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، إِلَّا عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ فِيهِ لِطَيْبِ عَرْفِهِ، وَكَانَ لَا يَمُرُّ بِحَجْرٍ وَلَا
 بِشَجَرٍ، إِلَّا سَجَدَ لَهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند، ذيل عنوان
 عبد السلام بن حارث: «الظاهر أنّ الصواب [عبد السلام بن] حرب».

التحقيق:

الظاهر أنّ لفظ «حارث» كان مصحّف «حرب»، والصحيح: «عبد السلام بن

حرب»؛ لأنه المعنون في الكتب الرجالية من الخاصة والعامة^(١)، ولوروده في أسانيد الروايات^(٢).

مضافاً إلى أن مالك بن إسماعيل النهدي، وهو أبو غسان النهدي، يروي عن عبد السلام بن حرب، كما صرح به الرجاليون من العامة في كتبهم^(٣).

(١) كما في رجال الطوسي: ٢٣٣ رقم ١٥٥، وفيه: «عبد السلام بن حرب النهدي مولى كوفي أصله بصري أبو بكر الملائي، وتهذيب الكمال: ١٨/٦٦ رقم ٣٤١٨، وطبقات ابن سعد: ٣٨٦/٦، وسير أعلام النبلاء: ٨/٣٣٥ رقم ٨٧.

(٢) التهذيب: ٤/١٥٢ ح ٥، وعنه الوسائل: ١٠/٢٤٦ ح ١٣٣٢٨، (ط. آل البيت)، وكامل الزيارات: ٥٠ ح ٢.

(٣) تهذيب الكمال: ٢٧/٨٧ رقم ٥٧٢٧، و١٨/٦٧ رقم ٣٤١٨، المعجم الكبير للطبراني: ٣/١١٤، و٩/٣٥٧، والمعجم الكبير: ١/٣١٥، و٨/٢٠٠، و١٢/٣٢٣، و١٨/٢٦٤، و٢٤/٣٦٢.

وموارد الظمان للهيثمي: ٢٤٧، وسنن أبي داود: ٢/٤٨٢، والسنن الكبرى للبيهقي: ٤/٩٩، والمعجم الأوسط: ٤/٢٩، وسنن الدارقطني: ٣/١٥٤.

هل تصحّ رواية «علي بن سيف»، عن «عمرو بن شمر»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٤٣ ح ١٤، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد النبي ... (١١١).
 السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: صِفْ لِي نَبِيَّ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام أَبْيَضَ مُشْرَبَ حُمْرَةِ، أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ، مَقْرُونَ الْحَاجِبَيْنِ، شَتْنِ الْأَطْرَافِ، كَانَ الذَّهَبَ أُفْرَغَ عَلَى بَرَاتِينِهِ، عَظِيمَ مُشَاشَةِ الْمُنْكَبَيْنِ، إِذَا أَلْتَفَتَ يَلْتَفَتُ جَمِيعاً مِنْ شِدَّةِ اسْتِزْسَالِهِ، سُرْبَتُهُ سَائِلَةٌ مِنْ لَبْنِهِ إِلَى سُرَّتِهِ، كَأَنَّهَا وَسَطُ أَلْفِضَةِ الْمُصَفَّاءِ، وَكَأَنَّ عُنُقَهُ إِلَى كَاهِلِهِ إِبْرِيْقُ فِضَّةٍ، يَكَادُ أَنْفُهُ إِذَا شَرِبَ أَنْ يَرِدَ الْمَاءَ، وَإِذَا مَشَى تَكَفَّأً، كَأَنَّهُ يَنْزِلُ فِي صَبَبٍ، لَمْ يَرِ مِثْلُ نَبِيِّ اللَّهِ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي وتجريده، بعد ذكر رواية علي بن سيف، عن عمرو بن شمر: «كأنّه سقط أبوه من قلم النساخ»^(١).
 وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي، في رواية علي بن سيف، عن عمرو بن

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٣٧٩، وتجريد أسانيد الكافي: ٣٦٩ رقم ٤٦.

شمر: «هي مرسله، والظاهر سقوط سيف من هذا السند»^(١).
 وقال في موضع ثالث: «والظاهر سقوط أبيه من هذا السند»^(٢).
 وقال السيد الشبيري الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «والطبقة لعلها
 تشهد بسقوط الواسطة بين علي بن سيف، وعمرو بن شمر».
 ذكر المحقق الأردبيلي^(٣)، والسيد الخوئي^(٤) هذا السند، من دون إشارة إلى
 التصحيف.

التحقيق:

الظاهر إرسال رواية علي بن سيف، عن عمرو بن شمر، وسقوط الواسطة
 بينهما؛ لأمرين:
 الأول: بعد طبقتها؛ حيث إن عمرو بن شمر، كان من أصحاب الباقر
 والصادق عليهما السلام^(٥). وقال ابن حبان: «إنه مات في سنة سبع وخمسين ومائة»^(٦)،
 وعدّه الذهبي في طبقة من توفي سنة ستين ومائة^(٧).
 وأما علي بن سيف - وإن عدّه الشيخ من أصحاب الرضا عليه السلام^(٨)، وروى

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/ ٢٧٥.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٤/ ٢٥٧.

(٣) جامع الرواة: ١/ ٦٢٣.

(٤) معجم رجال الحديث: ١٣/ ٤٠١.

(٥) رجال الطوسي: ١٣٠ رقم ٤٥، و٢٤٩ رقم ٤١٧.

(٦) كتاب المجروحين لابن حبان: ٢/ ٧٥.

(٧) تاريخ الإسلام: ٩/ ٥٥١.

(٨) رجال الطوسي: ٣٨٢ رقم ٣١.

عنه عليه السلام كما ذكره النجاشي^(١) - ولكن لم نجد روايته عنه عليه السلام من دون واسطة، بل كل ما رواه عنه عليه السلام كان مع الواسطة^(٢)، بل روى عن الجواد عليه السلام أيضاً مع الواسطة^(٣).

الثاني: يظهر من تتبع أسانيد روايات «علي بن سيف» في الجوامع الروائية، أن علي بن سيف روى، عن عمرو بن شمر، تارةً: بواسطتين، أي بواسطة أخيه الحسين، عن أبيه عنه^(٤)، وأخرى: بواسطة أبيه عنه^(٥)، وثالثة: بلا واسطة، وهي في ثلاثة مواضع في الجوامع الروائية على ما تتبعنا:

أحدها: ما رواه الكليني، عن محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطاب، عن علي ابن سيف، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام^(٦).
وقد ورد هذا السند بعينه في موضع آخر من الكافي، وفيه: «علي بن سيف، عن أبيه، عن عمرو بن شمر»^(٧).
ثانيها: السند المبحوث عنه.

(١) رجال النجاشي: ٢٧٨ رقم ٧٢٩.

(٢) الكافي: ١/٩٦ ح ٣، والتهذيب: ٢/٢٩ ح ٣٧، ومثله في الاستبصار: ١/٢٦٥ ح ١٩، والتوحيد: ٩٥ ح ١٤، و١٠٩ ح ٨، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/١٢٠ ح ١٣.

(٣) الكافي: ١/٣٨٣ ح ٣، و١٦٣/٧ ح ٢.

(٤) أمالي الصدوق: ٦٣٣ ح ٦، المجلس الثمانون، وثواب الأعمال: ٢٣٢ ح ١، (الرواية نفسها)، والتوحيد: ٢١ ح ١٠، و١٢، وقصص الأنبياء للراوندي: ١٩٠ ح ٢٣٩.

(٥) الكافي: ٣/٢٢٠ ح ١٠، وردت هذه الرواية في أمالي الصدوق [٦٣٣ ح ٦]، وثواب الأعمال [٢٣٢ ح ١]، وفيها: علي بن سيف، عن أخيه الحسين، عن أبيه سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، والتهذيب: ٨/١٤١ ح ٨٧.

(٦) الكافي: ١/٤٥١ ح ٣٨.

(٧) المصدر نفسه: ٣/٢٢٠ ح ١٠.

ثالثها: ما رواه الشيخ، عن محمد بن علي بن محبوب، عن سلمة بن الخطاب، عن علي بن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام^(١).

والظاهر سقوط «أبيه» بعد علي بن سيف في هذين الموردين الأخيرين؛ لما وردت رواية سلمة بن الخطاب، عن علي بن سيف، عن أبيه، ذكرت في موارد مختلفة^(٢).

والذي يؤيد الإرسال: أن الحسين بن سيف، وهو أخو علي بن سيف^(٣)، وكان أصغر سنًا منه^(٤)، يروي عن عمرو بن شمر، تارةً بواسطة أي بواسطة أخيه علي، عن أبيه، عنه^(٥)، وأخرى: بواسطة أبيه عنه^(٦)، ولم نقف على روايته عنه بلا واسطة.

تنبيه:

قال الشيخ في ترجمة عمرو بن شمر: له كتاب، رويناه بالإسناد عن حميد، عن إبراهيم بن سليمان الخزاز أبي إسحاق، عنه^(٧).
قال السيد الخوئي، بعد نقل طريق الشيخ هذا إلى عمرو بن شمر: «إن طريق

(١) التهذيب: ١٠/١٣٥ ح ١٥٤.

(٢) راجع: الكافي: ٣/٢٢٠ ح ١٠، و٢٢١ ح ٦، و٢٢٢ ح ٧، والتهذيب: ٢/٢١ ح ٨.

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٥٦ رقم ١٣٠ و٢٧٨ رقم ٧٢٩.

(٤) رجال النجاشي: ٢٧٨ رقم ٧٢٩.

(٥) راجع: التوحيد: ٢١ ح ١٠، و١٢، وثواب الأعمال: ٢٣ ح ١، ثواب من قال: لا إله إلا

الله وحده وحده وحده، قصص الأنبياء للراوندي: ١٩٠ ح ٢٣٩.

(٦) راجع: ثواب الأعمال: ٢٠ ح ٣، باب ثواب من قال: لا إله إلا الله.

(٧) الفهرست: ١١٢ رقم ٤٨٥.

الشيخ إليه ضعيف... وبالإرسال، فإن حميد بن زياد المتوفى سنة (٣١٠)، لا يمكن أن يروي، عن أصحاب الباقر عليه السلام بواسطة واحدة»^(١).

وقد ذكر السيّد البروجردي في طبقات رجال الفهرست، رواية إبراهيم بن سليمان كتاب عمرو بن شمر، من دون إشارة إلى الإرسال^(٢).

نقول: الظاهر إرسال رواية إبراهيم بن سليمان، عن عمرو بن شمر، وسقوط الوساطة بينهما.

وأما رواية حميد بن زياد، عن إبراهيم هذا، فلامحذور فيها من حيث الطبقة؛ لأن حميداً كان من الطبقة الثامنة^(٣)، وإبراهيم كان من السابعة^(٤)، مضافاً إلى قول الشيخ في ترجمة إبراهيم بن سليمان، «روى عنه حميد بن زياد أصولاً كثيرة»^(٥).

وأما رواية إبراهيم، عن عمرو بن شمر، فمحلّ إشكال؛ لما يلي: أولاً: لبعدها الطبقة، حيث إن إبراهيم كان من السابعة كما سبق، وعمرو بن شمر كان من الخامسة^(٦).

وثانياً: لرواية إبراهيم، عن أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، مع الوساطة. كعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله^(٧)، الذي قال النجاشي في ترجمته:

(١) معجم رجال الحديث: ١٣/١٠٧ رقم ٨٩٢٢.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٦/٢٧٣.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤/١٤١، و٦/٢٣٢، و٤٥٣.

(٤) الموسوعة الرجالية: ٦/٣٥١.

(٥) رجال الطوسي: ٤٤٠ رقم ٢٤.

(٦) الموسوعة الرجالية: ٤/٢٧٥.

(٧) راجع: رجال الطوسي: ٢٣٢ رقم ١٤٢، والموسوعة الرجالية: ٤/٢٠١ و٢٠٢.

«له كتاب ... حدّثنا إبراهيم بن سليمان، قال: حدّثنا زكريّا بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الرحمن بكتابه»^(١).

وعبد الله بن سليمان الصيرفي، الذي قال النجاشي في ترجمته: «روى، عن جعفر بن محمد عليه السلام، له أصل ... حدّثنا إبراهيم بن سليمان الخزاز، قال: حدّثنا جعفر بن عليّ، كان ينزل درب أسامة، قال: حدّثنا عبد الله بن سليمان بكتابه»^(٢).
وعمر بن الربيع أبو أحمد البصري: قال النجاشي: «يروى، عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب ... حدّثنا إبراهيم بن سليمان، قال: حدّثنا حسن بن حسين، عن عمر بكتابه»^(٣).

والفضل بن سليمان الكاتب البغدادي، قال النجاشي: «روى، عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وصنّف كتاب يوم وليلة ... حدّثنا إبراهيم بن سليمان الخزاز، قال: حدّثنا محمد بن موسى المدائني، قال: حدّثنا الفضل بن سليمان بكتابه»^(٤).
والقاسم بن الوليد القرشي، قال النجاشي: «روى، عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب ... حدّثنا إبراهيم بن سليمان، قال: حدّثنا حسن بن حسين، قال: حدّثنا القاسم بكتابه»^(٥).

ومّا ذكرنا يظهر ضعف ما في كلام السيّد البروجردي في طبقات رجال الفهرست، من عدّ عمرو بن شمر من الطبقة السادسة؛ لرواية إبراهيم بن سليمان كتابه^(٦).

(١) رجال النجاشي: ٢٣٧ رقم ٦٢٨.

(٢) رجال النجاشي: ٢٢٦ رقم ٥٩٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٨٤ رقم ٧٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ٣٠٦ رقم ٨٣٧.

(٥) المصدر نفسه: ٣١٣ رقم ٨٥٥.

(٦) الموسوعة الرجالية: ٦/٢٧٣.

بل الظاهر كونه من الخامسة، كما صرّح به نفسه في مواضع آخر.
مضافاً إلى أنه قال في تحديد الطبقة السادسة: «والغالب في هؤلاء الطبقة هو
كون ولادتهم في حدود سنة خمس وأربعين ومائة إلى سنة ستين ومائة، وكون
وفياتهم في حدود عشر ومائتين إلى ثلاثين ومائتين»^(١).
وقد تقدّم أنّ عمرو بن شمر مات في سنة ١٥٧ أو ١٦٠، وكان من أصحاب
الباقر والصادق عليهما السلام، فكيف يمكن أن يعدّ من السادسة؟.

(١) المصدر نفسه: ١/١١١.

هل تصح رواية «علي بن النعمان»، عن «أبي مريم الأنصاري»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٥٠ ح ٣٥، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد النبي... (١١١).
 السند: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 النُّعْمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ كَانَتْ
 الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله؟ قَالَ: «لَمَّا غَسَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَكَفَّنَهُ، سَجَّاهُ، ثُمَّ
 أَدْخَلَ عَلَيْهِ عَشْرَةَ، فَدَارُوا حَوْلَهُ، ثُمَّ وَقَفَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي وَسْطِهِمْ، فَقَالَ:
 ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا
 تَسْلِيمًا﴾^(١)، فَيَقُولُ الْقَوْمُ كَمَا يَقُولُ، حَتَّى صَلَّى عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلُ
 الْعَوَالِي».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «يحتمل الإرسال في رواية
 علي بن النعمان، عن أبي مريم الأنصاري، فإنّ علي بن النعمان من السادسة، وأبا
 مريم من الرابعة»^(٢).

(١) الأحزاب: ٥٦/.

(٢) الموسوعة الرجالية: ١/٢٩٢، وكذا في تجريد أسانيد الكافي: ٦٧٤ رقم ٢٥.

التحقيق:

الظاهر عدم المانع من رواية علي بن النعمان، عن أبي مريم الأنصاري؛ وذلك
لأمور:

الأول: أن أبا مريم الأنصاري وهو: عبد الغفار بن القاسم بن قيس، من
أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام^(١)، وروى عنها عليها السلام كثيراً^(٢)، وذكره الشيخ
في أصحاب السجّاد عليه السلام^(٣) أيضاً، ولكن لم نقف على رواية واحدة له عنه عليه السلام.
وذكر ابن حجر^(٤) وفاته بعد المائة والستين، وعده الذهبي^(٥) فيمن توفّي ما
بين المائة والستين إلى المائة والسبعين.

وهو يدلّ على أن أبا مريم الأنصاري، كان قد أدرك زمان الإمام
الكاظم عليه السلام أيضاً.

وأما علي بن النعمان، فقد ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام^(٦)، وكانت وفاته
قبل سنة ٢١٠، كما يستفاد من رجال النجاشي في ترجمة صفوان بن يحيى^(٧).
وبناءً على ما ذكرنا، يمكن لعلي بن النعمان أن يروي عن أبي مريم من حيث
الطبقة الرجالية.

(١) رجال الشيخ: ١٢٩ رقم ٢٥، و٢٣٧ رقم ٢٢٧.

(٢) كما في الكافي: ١/٣٩٩ ح ٣، و٤٥٠ ح ٣٥، و٢/٢٤٨ ح ٣، و٣/١٤٩ ح ٥، و٢١١ ح ٣،
و٣٠٥ ح ١٩، و٤/١٢٣ ح ٣، والتهديب: ١/٢٢ ح ٥٥، و٢٦٥ ح ٦٢، و...

(٣) رجال الشيخ: ٩٩ رقم ٣٧.

(٤) لسان الميزان: ٤/٤١٤ رقم ٥٢٦٩.

(٥) تاريخ الإسلام: ١٠/٣٣١ رقم ٢٤٥.

(٦) رجال الشيخ: ٣٨٣ رقم ٥١.

(٧) رجال النجاشي: ١٩٧ رقم ٥٢٤.

الثاني: رواية مَنْ كان في طبقة علي بن النعمان، عن أبي مريم الأنصاري مثل: أبان بن عثمان^(١)، المتوفى سنة ٢٠٠^(٢)، والحسن بن محبوب، المتوفى سنة ٢٢٤^(٣)، وروى كتابه أيضاً، كما في الفهرست ورجال النجاشي^(٤).

ومما يلزمنا ذكره: أنّ السيّد البروجردي^(٥) لم يستشكل على رواية الحسن ابن محبوب وأبان بن عثمان، عن أبي مريم الأنصاري، مع العلم أنّ هؤلاء يعتبرون في طبقة واحدة.

الثالث: عدم انحصار رواية عليّ بن النعمان، عن أبي مريم الأنصاري بهذا المورد حتّى يمتثل سقوط الوساطة، بل روى عنه في موارد أخرى أيضاً^(٦).

(١) الكافي: ٥/٤٥٣ ح ١، و٤٤٩ ح ٥.

(٢) لسان الميزان: ١/٣٦ رقم ٢٠.

(٣) رجال الكشي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤، ورجال ابن داود: ٧٧ رقم ٤٥٤.

(٤) فهرست الشيخ: ١٨٨/٨٤٤، ورجال النجاشي: ٢٤٧/٦٤٩.

(٥) لاحظ: الموسوعة الرجالية: ٦/٢٢١، و٤٢٩، و٧/٢٧٨، و١٠.

(٦) التهذيب: ١/٢٩٦ ح ٣٧، وعنه في الوسائل: ٣/٧ ح ٢٨٦٩، وكذلك في التهذيب:

٣٢/٩ ح ١٢٦، وعنه في الوسائل: ٢٣/٣٥٤ ح ٢٩٧٢٩.

هل الصحيح: «عبد الملك بن عمر»، أو «عبد الملك بن عمير»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٥٤ ح ٤، كتاب الحجّة (٤) باب مولد أمير المؤمنين (١١٣).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ
 ابْنِ زَيْدِ النَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
 عُمَرَ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ صَفْوَانَ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمَّا كَانَ الْيَوْمُ
 الَّذِي قُبِضَ فِيهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا، ازْتَجَّ الْمَوْضِعُ بِالْبُكَاءِ، وَدَهِنَتْ النَّاسُ كَيَوْمِ
 قُبُضِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَاءَ رَجُلٌ بَاكِيًا، وَهُوَ مُسْرِعٌ مُسْتَرْجِعٌ، وَهُوَ يَقُولُ: الْيَوْمَ
 انْقَطَعَتْ خِلَافَةُ النَّبُوَّةِ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ، الَّذِي فِيهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا،
 فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا الْحَسَنِ! كُنْتَ أَوَّلَ الْقَوْمِ إِسْلَامًا، وَأَخْلَصَهُمْ إِيمَانًا،
 وَأَشَدَّهُمْ يَقِينًا، وَأَخْوَفَهُمْ لِلَّهِ، وَأَعْظَمَهُمْ عَنَاءً، وَأَخْوَطَهُمْ عَلَى رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي: «هو عبد الملك بن عمير
 بالتصغير، وما في المتن، وهم من المصنّف، أو من النسّاخ»^(١).

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٢٢٧.

وقال أيضاً في تجريد أسانيد الكافي: «ذكر الخزرجي في خلاصة التهذيب في ترجمة أسيد بن صفوان: أنه مذكور في الصحابة، وروى عن عليّ عليه السلام، وعنه عبد الملك بن عمير بصيغة التصغير، وقال في حرف العين: عبد الملك بن عمير الفرسى - بفتح الفاء والمهملة - اللخمي أبو عمر الكوفي، روى...»^(١).

وقال المامقاني: «لم أقف فيه [أسيد بن صفوان] إلا على ما في الكافي في باب مولد أمير المؤمنين عليه السلام من رواية عبد الملك بن عمر، عنه»^(٢).

وقال السيد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند، ذيل عنوان عبد الملك بن عمر: «في الأمالي وكمال الدين «عمير»، وهو الصواب، وهو عبد الملك بن عمير القبطي المترجم في الأنساب و...».

وأورد السيد الخوئي^(٣) هذا السند في عنوان عبد الملك بن عمر، من دون أن يشير إلى التصحيف.

التحقيق:

الصحيح هو ما ذهب إليه السيد البروجردى بأن المذكور في السند هو: «عبد الملك بن عمير» بدل «عبد الملك بن عمر».

وهو ابن سويد اللخمي، ويقال له القبطي - بكسر القاف - المعروف بالفرسي أيضاً، وهو من الطبقة الثالثة^(٤).

(١) تجريد أسانيد الكافي: ٦٢٥ رقم ٢.

(٢) تنقيح المقال: ١/١٤٨.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢٥/١١ رقم ٧٣٠٥.

(٤) راجع: تقريب التهذيب: ١/٥٢١ رقم ١٣٣١.

لورود هذه الرواية في أمالي الصدوق وكمال الدين^(١) وفيها: «عبد الملك بن عمير».

ولأنه المعنون في كتب رجال العامة^(٢)، مع تصريح المزّي في تهذيب الكمال بأنه روى، عن «أسيد بن صفوان»^(٣).

مضافاً إلى ذلك ورود هذا العنوان في روايات متعدّدة في مصادرنا الروائية^(٤).

(١) الأمالي للصدوق: ٣١٢ المجلس ٤٢ ح ١١، وكمال الدين: ٣٨٧ ح ٣.
 (٢) أنظر: الاستيعاب: ١/١٨٩، وأسد الغابة: ١/١١٠ رقم ١٦٤، (ط. دار الكتب)، وتهذيب الكمال: ١٨/٣٧٠ رقم ٣٥٤٦.
 (٣) تهذيب الكمال: ١٨/٣٧٠ رقم ٣٥٤٦.
 (٤) راجع: الكافي: ٥/٢١٤ ح ٣، والتهذيب: ٤/٣١٥ ح ٢٦، و٩/٣٦٧ ح ١٠، والامالي للصدوق: ٢٤١ ح، و٢٩٨ ح ١٢، ٣١٠ ح ٨، و... .

هل تصحّ رواية ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمد، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٥٦ ح ٦، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد أمير المؤمنين (١١٣).
 السند: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمد، عن عبد الله بن
 سنان، قال: أتاني عمر بن يزيد، فقال لي: إركب، فركبت معه، فمضينا حتى أتينا
 منزل حفص الكناسي، فاستخرجته، فركب معنا، ثم مضينا حتى أتينا الغري،
 فأتيناه إلى قبر، فقال: انزلوا، هذا قبر أمير المؤمنين عليه السلام، فقلنا: من أين علمت؟
 فقال: أتيت مع أبي عبد الله عليه السلام حيث كان بالحيرة غير مرة، وخبرني أنه قبره.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في عنوان «القاسم بن
 محمد»، الذي يروي عنه ابن أبي عمير: «رواية علي بن النعمان، وابن أبي عمير،
 والحجّال من طبقته، عنه، لا تخلو من غرابة»^(١).

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «توسيط القاسم بن
 محمد - وهو من أقران ابن أبي عمير، يروي عنه أحمد بن محمد - بينه وبين

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٢٩٧.

عبد الله بن سنان - وهو من عمدة مشايخه - غريب، ولا يبعد كون الصواب «والقاسم بن محمد»، ويأتي ما يشابهه في الجملة: ج ٢٠٤/٣». وقد ذكره الأردبيلي^(١)، والسيد الخوئي^(٢)، من دون إشارة إلى الغرابة.

التحقيق:

وردت رواية ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمد في موردين من الكافي: أحدهما: في السند المبحوث عنه. ثانيهما: في كتاب الجنائز (٣) باب التعزية، وما يجب على صاحب المصيبة (٧٠)^(٣)، وفيه: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمد، عن الحسين بن عثمان». وقال السيد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «توسط القاسم بن محمد المعاصر لابن أبي عمير، بينه وبين الحسين بن عثمان، الذي هو من شيوخه، غريب، ويقرب أن يكون الصواب ابن أبي عمير والقاسم ابن محمد، عن الحسين بن عثمان...»^(٤). وعلى هذا، ففي المقام بحثان: أحدهما: في غرابة رواية ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمد. ثانيهما: في وقوع التصحيف في السند.

(١) جامع الرواة: ٢٠/٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ٣٦٢/١٤، وص ٣٧ رقم ٩٥٣٠.

(٣) الكافي: ٢٠٤/٣ ح ٥، ومثله في التهذيب: ١/٤٦٣ ح ١٥٨.

(٤) الموسوعة الرجالية: ٢٣٥/١.

أما الأوّل: فنقول: الغرابة: ما تفرّد بروايته واحد عن مثله^(١)، وحيث إنّ ابن أبي عمير، كان من أقران القاسم بن محمد - وهو: القاسم بن محمد الجوهري، كما سيأتي - لكونهما من طبقة واحدة، وروايته عنه كانت نادرة، يحكم بغرابة روايته عنه.

وأما الثاني: فالظاهر عدم وقوع التصحيف في السند، حيث إنّ المراد من القاسم بن محمد هو: الجوهري، كما صرّح به المحققان الأردبيلي^(٢)، والزنجاني^(٣)، واحتمله الوحيد البهبهاني^(٤)، ومقتضى التصحيف وتبديل «عن» بـ «واو» هي رواية أحمد بن محمد، الواقع في أوّل السند، عن القاسم بن محمد، بلا واسطة، أنّ أحمد بن محمد، - سواء كان ابن عيسى، أو ابن خالد البرقي^(٥) - لا يروي عنه، إلاّ مع الوساطة، كما في طريق النجاشي^(٦)، والشيخ^(٧)، إلى كتاب القاسم بن محمد الجوهري، وكذا في الجوامع الروائية^(٨)؛ لبعدها طبقتها، لأنّ الجوهري عدّ من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام^(٩)، والظاهر أنّه لم يدرك الرضا عليه السلام، وأمّا

(١) تنقيح المقال: ٤٠/٣، في مقباس الهداية في علم الدراية.

(٢) جامع الرواة: ٢٠/٢.

(٣) الجامع في الرجال: ٥٩٥/٢، في ترجمة القاسم بن محمد الجوهري [النسخة المخطوطة].

(٤) تعليقة الوحيد: ٢٦٤، في هامش منهج المقال.

(٥) الظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمد هذا هو: ابن عيسى؛ بقريته روايته، عن ابن أبي عمير كثيراً، وعدم رواية أحمد البرقي عنه.

(٦) رجال النجاشي: ٣١٥ رقم ٨٦٢.

(٧) الفهرست: ١٢٧ رقم ٥٦٣.

(٨) الكافي: ١٨٩/١ ح ١٦، و٤٤٢ ح ١٣، و٥٤/٤ ح ١، و١٥٦ ح ٢، و١٧٦/٥ ح ٨،

و٤٣٧ ح ٩، و٤٥٧ ح ٢، و٤٩٦ ح ٤، و٢٨٠/٦ ح ٥، و٣٣٦ ح ٧، و٥٢٦ ح ١.

(٩) رجال الطوسي: ٢٧٦ رقم ٤٩، و٣٥٨ رقم ١.

أحمد بن محمد بن خالد فقد عدّ من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام^(١)، ومات في سنة ٢٧٤ أو ٢٨٠^(٢)، كما أنّ أحمد بن محمد بن عيسى، عدّ من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام^(٣)، ومات بعد أحمد البرقي^(٤)، حيث إنّه قد مشى خلف جنازته حافراً.

(١) المصدر نفسه: ٣٩٨ رقم ٨، و ٤١٠ رقم ١٦.

(٢) رجال النجاشي: ٧٧ رقم ١٨٢.

(٣) رجال الطوسي: ٣٦٦ رقم ٣، و ٣٩٧ رقم ٦، و ٤٠٩ رقم ٣.

(٤) راجع: رجال العلامة: ١٤ رقم ٧.

هل رواية «الكليني»، عن «سعد بن عبد الله» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٤٥٧ ح ١٠ كتاب الحجّة (٤) باب مولد أمير المؤمنين عليه السلام (١١٣)
السند: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَسَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعاً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ
 أَخِيهِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبِ
 السَّجِسْتَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: وُلِدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله،
 بَعْدَ مَبْعَثِ رَسُولِ اللَّهِ بِخَمْسِ سِنِينَ، وَتُوُفِّيَتْ وَهِيَ ثَمَانُ عَشْرَةَ سَنَةً وَخَمْسَةَ
 وَسَبْعُونَ يَوْمًا.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في عنوان سعد بن عبد الله:
 «وأظنّ أنّ رواية الكليني عنه مرسلة، والغالب في روايته توسط محمد بن يحيى
 بينهما»^(١).

وقال أيضاً في عنوان عبد الله بن جعفر الحميري: «روى الكليني، عن
 عبد الله بن جعفر، وسعد بن عبد الله، روايات في مواليد الأئمة عليهم السلام، بلا واسطة،

(١) الموسوعة الرجالية: ٤ / ١٦٢.

والغالب في رواياته عنها توسط محمد بن يحيى، ومحمد بن عبد الله بن جعفر،
والغالب على الظنّ هو أنّها على وجه الإرسال»^(١).

وقال في ترتيب أسانيد الكافي، عند ذكر مشايخ الكليني: «السابع عشر
والثامن عشر، سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، فلسعد في هذا
الكتاب تسعة عشر حديثاً، روى المصنّف أربعة منها عنه بواسطة محمد بن يحيى،
وواحداً بواسطة خاله علي بن محمد الكليني، وواحداً بتوسط عدّة من أصحابنا،
وثلاثة عشر منها بلا واسطة، ...، فمنها حديثان في أوقات الصلاة رواهما على
وجه المتابعة، والباقية منها في تواريخ وفيات الأئمّة عليهم السلام، ثمانية منها مقرونة بعبد
الله بن جعفر، ويحتمل الإرسال في هذه، أو كونها بالوجادة؛ لعدم كونها في
الأحكام، أو لكونها على وجه المتابعة»^(٢).

وأما السيّد الخوئي، فلم يعدّ سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري من
مشايخ الكليني^(٣)، وظاهر ذلك عدم رواية الكليني عنهما بلا واسطة.

وذكر الأردبيلي في ترجمة عبد الله بن جعفر الحميري، عند الخبر الذي رواه
عنه الكليني في مولد الحسن بن علي عليهما السلام بما لفظه: «وهو مرسل؛ لأنّه كلّما روى
عنه، روى بواسطة محمد بن يحيى وغيره كما مرّ، وكذا في المواليذ الآتية»^(٤).

وقال التستري في ترجمة عبد الله بن جعفر: «والكليني - كعلي بن بابويه وابن
الوليد - ممن أدركه، وروى عنه، إلا أنّ ذينك كلّما روى عنه، روى بلا واسطة،

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٢١١.

(٢) المصدر نفسه: ١/١٨٣.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٨/٥٤ - ٥٥ رقم ١٢٠٣٨، و٨/٨١ رقم ٥٠٤٨، ترجمة سعد بن

عبد الله الأشعري، و١٠/١٤٢ رقم ٦٧٥٥، ترجمة عبد الله بن جعفر الحميري.

(٤) جامع الرواة: ١/٤٧٩.

وأما الكليني: فتارةً روى عنه بلا واسطة أيضاً، كما في مولد المجتبي عليه السلام^(١)، ومولد السجّاد عليه السلام^(٢)، ومولد الصادق عليه السلام^(٣)، ومولد الكاظم عليه السلام^(٤)، ومولد الرضا عليه السلام^(٥)، ومولد الجواد عليه السلام^(٦)، من كتابه، فروى [أي الكليني] عنه، وعن سعد جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار تاريخ وفاتهم. وقد يروي عنه بواسطة ابنه، كما في باب السفرجل كتابه^(٧). وقد يروي عن محمد بن يحيى عنه - كما في ما يأتي - وقد يروي، عن محمد بن يحيى وعلي بن عبد الله عنه كما مرّ.

ومّا ذكرنا يظهر لك ما في قول الجامع^(٨) بعد نقل ما في مولد المجتبي عليه السلام، وإشارته إلى مواليده آخر: «إنّ رواية الكليني عنه مرسلّة؛ لأنّه كلّما روى عنه روى بواسطة محمد بن يحيى وغيره» فإنّ ادّعاءه تلك الكليّة غلط، وباطل^(٩).

التحقيق:

الظاهر عدم الإشكال في رواية محمد بن يعقوب الكليني، عن سعد بن

(١) الكافي: ١/٤٦١ ح ٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/٤٦٨ ح ٦.

(٣) المصدر نفسه: ١/٤٧٥ ح ٧.

(٤) المصدر نفسه: ١/٤٨٦ ح ٩.

(٥) المصدر نفسه: ١/٤٩١ ح ١١.

(٦) المصدر نفسه: ١/٤٩٧ ح ١٢.

(٧) المصدر نفسه: ٦/٣٥٨ ح ٦.

(٨) أي الأردبيلي في جامع الرواة، الذي تقدّم آنفاً حيث ذهب إلى الإرسال، (١/٤٧٩).

(٩) قاموس الرجال: ٦/٢٩٣ رقم ٢٣٩.

عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري؛ وذلك لأمر:

الأول: قرب طبقتها؛ لأن سعد بن عبد الله قد عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام^(١)، وذكره أيضاً فيمن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام^(٢)، وقال النجاشي في ترجمته: «توفي سعد رحمته الله سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين»^(٣).

وأما عبد الله بن جعفر الحميري، فقد عدّه البرقي تارةً: في أصحاب الهادي عليه السلام، وأخرى: في أصحاب العسكري عليه السلام^(٤)، وقال النجاشي في ترجمته: «قدم الكوفة سنة نيف وتسعين ومائتين»^(٥).

وأما محمد بن يعقوب الكليني، فقد مات سنة ٣٢٨^(٦)، أو ٣٢٩^(٧).

فعلى هذا، لا مانع من رواية الكليني، عن سعد بن عبد الله الأشعري، وكذا عن عبد الله بن جعفر الحميري من حيث الطبقة.

الثاني: وقوعها مع مشايخ الكليني في طبقة واحدة، بل وردا مع بعضهم بواو

(١) رجال الطوسي: ٤٣١ رقم ٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٥ رقم ٦.

(٣) رجال النجاشي: ١٧٨ رقم ٤٦٧.

(٤) رجال البرقي: ٦١ و ٦٠.

(٥) رجال النجاشي: ٢١٩ رقم ٥٧٣، وفيه: «عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري أبو العباس القمي».

(٦) الفهرست للطوسي: ١٣٦ رقم ٥٩١، وتاريخ دمشق: ٣٦٢/٢٣ رقم ٣٨٦، وسير أعلام

النبلاء: ٢٨٠/١٥ رقم ١٢٥، ولسان الميزان: ٦٣٧/٦ رقم ٨٢٧٧، وذهب المحقق

التستري في قاموس الرجال: ٦٦١/٩ رقم ٧٤١٣، إلى أصحّية ما قاله الشيخ في فهرسته.

(٧) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٧، ورجال الطوسي: ٤٩٥ رقم ٢٧ (لم)، ورجال الحلي:

١٤٥ رقم ٣٦.

العطف في سند واحد كما في التهذيب، وفيه: «سعد بن عبد الله ومحمد بن يحيى وعبد الله بن جعفر وأحمد بن إدريس جميعاً عن...»^(١). وكذا في الخصال، وفيه: «حدّثنا أبي رضي الله عنه قال: حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس جميعاً عن...»^(٢).

الثالث: رواية ابن الوليد المتوفى سنة ٣٤٣^(٣)، وعلي بن الحسين بن بابويه المتوفى سنة ٣٢٩^(٤)، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار، وغيرهم من الذين كانوا في طبقة الكليني، عن سعد^(٥)، وعن الحميري^(٦)، بل كان أحمد بن محمد بن يحيى العطار هو الراوي لكتاب الحميري^(٧).

(١) التهذيب: ٤٣/٦ ح ٤.

(٢) الخصال: ٥٢٩/٢ ح ٤.

(٣) رجال النجاشي: ٣٨٣ رقم ١٠٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٦٢ رقم ٦٨٤.

(٥) أنظر: روايات ابن الوليد وعلي بن الحسين بن بابويه أبي الصدوق عنهما حيث وردا في مشيخة الفقيه [الفقيه: ٤/٢٨٨].

أنظر: روايات علي بن الحسين بن بابويه عن سعد: أمالي الصدوق: ٥٦ ح ٤، وتوحيد الصدوق: ٩٥ ح ١٣، وثواب الأعمال: ٢٥ ح ٢، و٣٠ ح ١، و٣٢ ح ٢، و٣٣ ح ١، و٣٥ ح ١، و...، والخصال: ٦ ح ١٦، و٤٤ ح ٤٠، و٨٠ ح ١، و...، حيث روى عنه كثيراً في كتبه. (٦) أنظر: روايات الحميري عن علي بن الحسين بن بابويه: أمالي الصدوق: ٣١٣ ح ١١، و٣٦٦ ح ١٣، والخصال: ٥٢٩ ح ٤، و... ٩٧ ح ٤٤ وص ٤٤ ح ٤٠ و....

بل روى علي بن الحسين بن بابويه وابن الوليد وأحمد بن محمد بن يحيى في سند واحد، عن سعد: الأمالي: ١٤٠ ح ١٦، و...

(٧) رجال النجاشي: ٢٢٠ رقم ٥٧٣.

الرابع: وقوعهما في أوّل أسانيد عدّة موارد من الكافي^(١) مضافاً إلى أنّ سعد ابن عبد الله، وقع في بعض الموارد، من دون عبد الله بن جعفر الحميري^(٢).

(١) الكافي: ١/٤٥٧ ح ١٠، و٤٦١ ح ٢، و٤٦٣ ح ١، و٤٦٨ ح ٦، و٤٧٢ ح ٦، و٤٧٥ ح ٧، و٤٧٥ ح ٨، و٤٧٥ ح ٩، و٤٨٦ ح ٩، و٤٩١ ح ١١، و٤٩٧ ح ١٢.
(٢) الكافي: ١/٤٥٨ ح ١١، و٤٧٥ ح ٨.

هل الصحيح: عن «أخيه، عن أبي الحسن عليه السلام»، أو «عن أخيه أبي الحسن عليه السلام»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٥٨ ح ٢، كتاب الحجّة (٤) باب مولد الزهراء عليها السلام... (١١٤)
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ أَخِيهِ، عَنِ
أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام صَدِيقَةٌ شَهِيدَةٌ، وَإِنَّ بَنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَا
يَطْمَأَنُّنَّ».

أقوال العلماء:

ذكره السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، وفيه: عن أخيه أبي
الحسن عليه السلام (١)، وكذا الأردبيلي في جامعه (٢)، والسيّد الخوئي في معجمه (٣).

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٢٤٥.

(٢) جامع الرواة: ١/٥٦٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ١١/٥٢٩.

وذكره العلامة المجلسي في المرأة^(١)، وهو كما في الكافي من دون إشارة إلى وقوع التصحيف فيه.

التحقيق:

الظاهر زيادة لفظة «عن» قبل أبي الحسن عليه السلام، والصحيح: علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام، ويدل عليه أمور: الأول: ورود هذه الرواية بعينها - متناً وسنداً - في «مسائل علي بن جعفر»، وفيه: «علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام»^(٢)، وكذا في مسند الإمام الكاظم عليه السلام^(٣).

الثاني: قول الشيخ في طريقه إلى علي بن جعفر في الفهرست: «له كتاب المناسك، ومسائل لأخيه موسى الكاظم بن جعفر عليه السلام، سأله عنها، أخبرنا بذلك جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن العمركي الخراساني البوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى الكاظم عليه السلام»^(٤). وهكذا قول الصدوق في المشيخة: «وكل ما كان في هذا الكتاب، عن علي بن جعفر، فقد روته عن أبي، عن محمد بن يحيى العطار، عن العمركي ابن علي البوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام»^(٥).

(١) مرآة العقول: ٥/٣١٥ ح ٢.

(٢) مسائل علي بن جعفر: ٣٢٥ ح ٨١١.

(٣) مسند الإمام الكاظم عليه السلام: ١/٣٣٣ ح ١.

(٤) الفهرست: ٨٨ رقم ٣٦٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٢٢.

الثالث: ورود هذا السند نفسه في الكافي، في مواضع متعدّدة، تارةً بعنوان: علي بن جعفر، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وأخرى بعنوان: علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، وثالثة بعنوان: علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام، ورابعة بعنوان: علي بن جعفر، عن موسى بن جعفر عليه السلام^(١)، ولم نقف على موضع «علي بن جعفر، عن أخيه، عن أبي الحسن عليه السلام»، إلا في المورد المبحوث عنه.

(١) راجع: الكافي: ١/١٩٣ ح ٦، و١٩٥ ح ٥، و٢٥٥ ح ١، و١٨٥/٢ ح ٥، و٤٢١ ح ٣، و٦/٣ ح ٨، و٢٩ ح ٩، و٣٦ ح ٧، و٤٤ ح ٦، و٦٠ ح ٣، و٦١ ح ٦، و٧٤ ح ١٦، و١٤٢ ح ٦، و١٩٠ ح ١، و٢١٢ ح ١، و٤٠٤ ح ٣٣، و٤٥٩ ح ٧.

هل تصحّ رواية «محمد بن عبد الجبار»، عن «الحسين بن عليّ عليه السلام»، بواسطتين، أو أكثر؟

المصدر: الكافي: ١/٤٥٨ ح ٣، كتاب الحجّة، باب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام (١٤)
السند: أحمد بن مهران رضي الله عنه رفعه، وأحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار
 الشيباني، قال: حدّثني القاسم بن محمد الرازي، قال: حدّثنا عليّ بن محمد
 الهرمزي، عن أبي عبد الله الحسين بن عليّ عليه السلام، قال: «لما قبضت فاطمة عليها السلام،
 دفنّها أمير المؤمنين سرّاً، وعفا على موضع قبرها، ثمّ قام فحوّل وجهه إلى قبر
 رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقال: السّلام عليك يا رسول الله عني! والسّلام عليك عن
 ابنتك وزائرتك، والباينة في التّرى بيّعتك، والمختار الله لها سرعة اللّحاق بك،
 قلّ يا رسول الله عن صفيّتك صبري، وعفا عن سيّدة نساء العالمين تجلّدي ...
 الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشيرازي النجاني في تعليقه على هذا السند في ذيل عنوان
 الهرمزي: «... ورواه في بشارة المصطفى، أواسط الجزء التاسع ص ٢٥٨، عن أبي
 جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن
 (٢٢٧)

محمد بن عبد الغفار «الجبار ظ»، عن القاسم بن محمد الرازي، عن علي بن محمد الهرمزداري، عن علي بن الحسين، عن أبيه الحسين عليه السلام، والظاهر سقوط «عن علي بن الحسين» من الكتاب ورواية محمد بن عبد الجبار، الذي يروي عن العسكري عليه السلام (٢٥٤-٢٦٠)، ويروي عنه أحمد بن إدريس المتوفى ٣٠٦، وأحمد بن محمد بن عيسى العراد، الذي كان حياً سنة ٣١٠، وجمع ممن في طبقتهم، عن الحسين بن علي عليهما السلام، المستشهد قبل وفاة محمد بن عبد الجبار بنحو من مائتي سنة بواسطتين، بعيدة جداً، وهذا يؤيد سقوط الواسطة من الكتاب». قال المحقق التستري، بعد ذكر السند كما في الكافي: «هو في نسخة، وفي أخرى «محمد بن عبد الجبار، عن الشيباني»، ورواه الشبخان في أماليهما بدون الوصف»^(١).

وذكره الأردبيلي^(٢)، والسيد الخوئي^(٣)، من دون إشارة إلى التصحيف والإرسال.

التحقيق:

الظاهر وقوع السقط في السند، حيث إن المراد من «محمد بن عبد الجبار الشيباني» هو: محمد بن عبد الجبار المعروف^(٤)، كما صرح به المحقق

(١) قاموس الرجال: ٣٥٢/٩ رقم ٦٨٧٢، و٥٧٦/٧ رقم ٥٣٣٣.

(٢) جامع الرواة: ٦٠٢/١، و١٣٥/٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٧٨/١٢ رقم ٨٥١١، و٥٧/١٤ رقم ٩٥٤٥، و٢٠٣/١٦ رقم ١١٠٢٢.

(٤) هو محمد بن أبي الصهبان واسم أبي الصهبان عبد الجبار [الفهرست: ١٤٧ رقم ٦١٩]

الأردبيلي^(١)، والمحقق التستري^(٢)، والسيّد الخوئي^(٣)، ويؤيّد الاتحاد رواية أحمد بن إدريس أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، بغير وصف كثيراً^(٤)، ولأنّ أصله من بني سدوس بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة، ويطلق عليه الشيباني، أو الذهلي^(٥).

وقد كان من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام^(٦)، وعدّه السيّد البروجردي من كبار السابعة^(٧)، وعلى هذا، فروايته، عن أبي عبد الله الحسين بن علي صلوات الله عليهما بواسطتين، بعيدة جداً، والظاهر وقوع السقط في السند، كما تقدّم عن السيّد الزنجاني.

ويؤيّد ورود الرواية بعينها في أمالي المفيد والطوسي وبشارة المصطفى^(٨) وفي الجميع: «علي بن الحسين، عن أبيه الحسين عليه السلام»، مضافاً إلى ورودها في دلائل الإمامة^(٩) بسند آخر عنه عليه السلام، عن أبيه الحسين عليه السلام.

→ يروي تارةً: بهذا العنوان، وأخرى بعنوان: محمد بن عبد الجبار، وهو كثير، وأمّا روايته بعنوان: محمد بن عبد الجبار الشيباني، فهي منحصرة بهذا المورد.

(١) جامع الرواة: ١٣٥/٢.

(٢) قاموس الرجال: ٣٥٢/٩، رقم ٦٨٧٢، و٣١ رقم ٦٣١٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢٠٣/١٦، رقم ١١٠٢١، و١١٠٢٢.

(٤) راجع: الكافي: ١١/١ ح ٣، و٦٥ ح ٥، و٩١ ح ١، و٩٥ ح ٢، و٩٨ ح ٧، و١٠٤ ح ١،

و١٠٩ ح ٣، و١٣٠ ح ٢، و...

(٥) أنظر: الجامع في الرجال: ٦٦٢/٢.

(٦) رجال الطوسي: ٤٠٧ رقم ٢٥، و٤٢٣ رقم ١٧، و٤٣٥ رقم ٥.

(٧) الموسوعة الرجالية: ٣٣١/٤.

(٨) أمالي المفيد: ٢٨١ ح ٧، وأمالي الطوسي: ١٠٩ ح ١٦٦، وبشارة المصطفى: ٢٥٨.

(٩) دلائل الامامة: ١٣٧ ح ٤٦.

وأما ما نقله المحقق التستري عن بعض النسخ: «محمد بن عبد الجبار، عن الشيباني»، فلم نجد عليه دليلاً ولا مؤيداً له، بعد الفحص الكثير والتتبع التام في الجوامع الروائية.

هل الصحيح: «أحمد بن محمد بن علي» أو «أحمد بن محمد بن أبي نصر»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٦٠ ح ٨، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد الزهراء عليها السلام (١١٤).
السند: «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن أحمد بن محمد بن علي، عن علي بن جعفر، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس، إذ دخل عليه ملك له أربعة وعشرون وجهاً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: حبيبي جبرئيل، لم أراك في مثل هذه الصورة، قال الملك: لست بجبرئيل يا محمد، بعثني الله عز وجل أن أزوج الثور من الثور، قال: من بمن؟ قال: فاطمة من علي، قال: فلما ولي الملك، إذا بين كنفه محمد رسول الله، علي وصيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: منذ كم كتب هذا بين كنفك؟ فقال: من قبل أن يخلق الله آدم باثنين وعشرين ألف عام».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، بعد ذكر عنوان أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري وتعيين طبقة ذيل عنوان أحمد بن محمد بن علي المذكور في هذا السند: «الظاهر أنه [أي أحمد بن محمد بن علي] أحمد بن

محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري، المذكور قبله^(١)، وعلي بن جعفر هو الهباني البرمكي، فإمّا وقع التصحيف في اسم جدّه، أو نسب محمد والدّه في أحدهما إلى جدّه^(٢).

وقال أيضاً في ذيل عنوان علي بن جعفر، بعد ذكر رواية أحمد بن محمد بن علي عنه: «ولكنّه وهم وصوابه أحمد بن عبد الله»^(٣).

وقال في عنوان: أحمد بن عبد الله، الذي يروي عنه معلّى بن محمد: «الظاهر أنّه أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري نسب إلى جدّه»^(٤).

وقال في عنوان: معلّى بن محمد، الذي يروي عن أحمد بن محمد بن علي: «الظاهر أنّه وهم، وصوابه أحمد بن محمد بن عبد الله»^(٥).

وقال السيّد الشبيري في تعليقه على هذا السند: «الظاهر أنّ زيادة [بن علي] هنا سهو، ولا يبعد كون الجمع بين [بن علي] و[عن علي] من مواضع بين النسخة، وبدلها الشايح نظيره في التحريفات.

ثمّ إنّّه يمتثل أن يكون زيادة «بن أبي نصر البزنطي»، أو البزنطي فقط في نقل الصدوق^(٦)، ممّا نشأ من اجتهاد أو اجتهاد من تقدّم عليه، كما أنّ الاختلاف بين إثبات ابن أبي نصر وعدمه في كتب الصدوق، نشأ من النقل بالمعنى، فعلى هذا، لا يبعد كون الأصل أحمد بن محمد، عن علي بن جعفر، وأحمد بن محمد الراوي عن علي بن جعفر، في غير مورد، هو أحمد بن محمد بن عبد الله، وقد روى عنه المعلّى

(١) أي المذكور في الموسوعة الرجالية: ٥٦/٤.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٥٦/٤.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٢٤٥/٤.

(٤) الموسوعة الرجالية: ٤٣/٤.

(٥) الموسوعة الرجالية: ٣٦٣/٤.

(٦) معاني الأخبار: ١٠٣ ح ١، والحصال: ٦٤٠ ح ١٧ وأمالى الصدوق: ٦٨٨ ح ١٩.

بن محمد في هذه الموارد وغيرها».

وذكر المحقق الأردبيلي هذا السند، ذيل عنوان علي بن جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي عليه السلام، وفيه: «أحمد بن محمد، عن علي بن جعفر، عن أبي الحسن عليه السلام» من دون إشارة إلى التصحيف^(١).

وذكر السيد الخوئي هذا السند [كما في الكافي] من دون إشارة إلى التصحيف^(٢)، وكذا النمازي^(٣).

وذكر المحقق الزنجاني عنوان أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري وعدّ من جملة رواة البنظي، ثم احتمل اتّحاده مع أحمد بن محمد بن عبد الله الأشعري^(٤).

التحقيق:

في هذا السند بحثان:

الأول: هل وقع التصحيف في عنوان أحمد بن محمد بن علي، أم لا؟

الثاني: ما هو المراد من علي بن جعفر، الواقع في السند؟

أمّا الأول:

الظاهر زيادة «بن علي» والصحيح «أحمد بن محمد، عن علي بن جعفر» كما في نسخة جامع الرواة، والمراد منه إمّا أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري، وإمّا أحمد بن محمد بن أبي نصر البنظي، والظاهر هو الثاني لأمر:

(١) جامع الرواة: ١/٥٦٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢/٢٩٠ رقم ٨٨٢.

(٣) مستدركات علم الرجال: ١/٤٦١ رقم ١٦٤٥، وقال: لم يذكره.

(٤) الجامع في الرجال: ١/١٧٣ - ١٧٤.

الأول: روى الشيخ الصدوق هذه الرواية بعينها عن معلّى بن محمّد البصري، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن عليّ بن جعفر^(١)، وروى الطبري بسنده عن الصدوق مثله^(٢).

الثاني: لم نقف على عنوان أحمد بن محمّد بن عليّ في المصادر الروائية، إلا في خمسة موارد، وقع الاختلاف فيها^(٣)، وإن لم يتعرّض الرجاليون له^(٤).
الثالث: روى معلّى بن محمد، عن أحمد بن محمد [البزنطي] في ثلاثة موارد^(٥)،

(١) أمالي الصدوق: ٦٨٨ ح ١٩ المجلس السادس والثمانون، وفيه: أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، ومعاني الأخبار: ١٠٣ ح ١، وفيه: أحمد بن محمّد البزنطي، والحصال: ٦٤٠ ح ١٧، وعنه البحار: ١١١/٤٣ ح ٢٣.

(٢) دلائل الإمامة: ٩٣ ح ٢٧.

(٣) منها الكافي: ٦٨/٤ ح ٣، وفيه: «أحمد بن محمد بن علي، عن علي بن أسباط، عن سيابه، عن... ولكن روى البرقي هذه الرواية بعينها في المحاسن وفيه: «عنه [أي أحمد بن محمد بن خالد] عن محمد بن علي عن علي بن أسباط... المحاسن: ١٥٨/٢ ر ١٤٣٢، وعنه الوسائل: ١٠/١٠ ح ١٣٠٤٩ آل البيت، و١٠/٧ ح ١٥٠، ومنها التهذيب: ١٤/٩ ح ٥٤، وفيه: أحمد بن محمد بن علي، عن علي بن أحمد بن اشيم، عن صفوان بن يحيى... ولكن روى الشيخ هذه الرواية في الاستبصار وفيه أحمد بن محمد بن عيسى. الاستبصار: ٦٥/٤ ح ٢٣٣، وهو الموافق للكافي: ٢١٦/٦ ح ١ ومنها: صفات الشيعة: ٥ ح ٨ وفيه أحمد بن محمد بن علي ولكن في البحار: ٢٣٣/٩٢ ح ٣٠ أحمد بن محمد بن عيسى و...»

(٤) نقول: وما عنوانه الشيخ والنجاشي بعنوان أحمد بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رياح القلاء السواق: الفهرست: ٢٦ رقم ٧٢، ورجال النجاشي: ٩٢ رقم ٢٢٩، فهو تختلف طبقته عن طبقة المبحوث عنه، حيث إنّه من الطبقة الثامنة. الموسوعة الرجالية: ١٩٩/٦ و ٣٨٠، وفيه: كأثمه من التاسعة.

(٥) الكافي: ٢٨٨/١ ح ٣، و٤٢٧ ح ٧٧، وفيها: «المعلّى بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محمد...» والكافي: ٢١٩/٨ ح ٢٧٠، وفيه: «المعلّى بن محمد، عن أحمد بن محمد

ويؤيده أيضاً قرب طبقتها؛ حيث إنَّ معلّى بن محمد البصري من الطبقة السابعة^(١)، وأحمد بن محمد بن أبي نصر [البرنطي] من الطبقة السادسة^(٢).

وأما الثاني: في عنوان عليّ بن جعفر:

فالظاهر هو عليّ بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين عليه السلام، وبدلّ عليه أمران:

الأوّل: أنّ عليّ بن جعفر، الذي يروي عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام هو أخوه^(٣)، ولم نقف على رواية عنه عليه السلام بهذا العنوان غير أخيه، يستظهر ذلك من السيّد الخوئي^(٤)، والأردبيلي^(٥).

وما ذكره السيّد البروجردي من أنّ عليّ بن جعفر هو الهثمي، ليس تاماً؛ لأنّه ليس لعليّ بن جعفر بلا قيد (الهثمي) رواية في الكتب الأربعة، إلاّ في مورد واحد^(٦)، وورد مع القيد المذكور في موارد أخرى، كما في كتاب الغيبة^(٧)، وكامل الزيارات^(٨).

→ بن أبي نصر»، والوسائل: ١٨/٥ ح ٥٧٧٤، و٩/٤٧٧ ح ١٢٥٣٤، وفيها: «معلّى بن محمد، عن أحمد بن محمد».

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٦٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤/٥١.

(٣) كما في الكافي: ١/١٩٣ ح ٦، و٢/٢٧٥ ح ٢، و٤/٣٢٦ ح ٤، و٥/٤٩٧ ح ٤، و٦/٥٢٤ ح ٢، و...

(٤) معجم رجال الحديث: ١١/٢٨٧ رقم ٧٩٥٩.

(٥) جامع الرواة: ١/٥٦٢.

(٦) كما في الكافي: ١/٣٢٦ ح ٤، وفيه: «وعنه [أي علي بن محمد]، عن جعفر بن محمد الكوفي،

عن بشار بن أحمد] عن موسى بن جعفر بن وهب، عن علي بن جعفر، قال: كنت حاضراً

أبا الحسن عليه السلام».

(٧) الغيبة للطوسي: ٢١٨ ح ١٨٠، و٣٥٠ ح ٣٠٧، وعنه البحار: ٥٠/٢٢٠ ح ٧، و٣٠٦ ح ١.

(٨) كامل الزيارات: ١٨٦ ح ٥، وعنه الوسائل: ١٤/٤٨٦ ح ١٩٦٦٢.

الثاني: روى الصدوق هذه الرواية، عن علي بن جعفر، عن أبي الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام^(١)، وذكرها ابن شهر آشوب من دون ذكر السند، عن علي بن جعفر، عن موسى بن جعفر^(٢).

تذييل:

مما ذكرناه، ظهر أن ما ذهب إليه السيد البروجردي ذيل سند الكافي: ١٩٦/٢ ح ١٣، وفيه: أحمد بن محمد بن عبد الله، عن علي بن جعفر، قال سمعت أبا الحسن عليه السلام...: «من أن علي بن جعفر: هو الهباني، وأبا الحسن عليه السلام هو الثالث^(٣)، غير تام؛ لأن الشيخ المفيد روى هذه الرواية في كتابه من دون ذكر السند عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام^(٤)، وورد أيضاً في كتاب مسائل علي بن جعفر^(٥).

(١) أمالي الصدوق: ٦٨٨ ح ١٩، ومعاني الأخبار: ١٠٣ ح ١، والخصال: ٦٤٠ رقم ١٧.

(٢) المناقب لابن شهر آشوب: ٣/٣٤٩.

(٣) الموسوعة الرجالية: ١/١٦٣.

(٤) الاختصاص: ٢٥٠ س ١٠، وعنه البحار: ١٧٦/٧٥ ح ١١.

(٥) مسائل علي بن جعفر: ٣٣٨ ح ٨٣٣.

هل الصحيح: «الحسين بن سعيد»، أو «الحسن بن سعيد»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٦١ ح ٢، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد الحسن ... (١١٤).
 السند: سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ
 أَخِيهِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ
 مُشْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «قُبِضَ الْحَسَنُ بْنُ
 عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً فِي عَامِ خَمْسِينَ، عَاشَ بَعْدَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ سَنَةً».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «يحتمل
 أن يكون «الحسن» فيه مصحّف «الحسين»، فيوافق الأسانيد الآتية، ويحتمل
 العكس، ويحتمل أن يكون كلاهما صواباً، فإنّ علي بن مهزيار يروي عنهما
 جميعاً»^(١).

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة، والمحدثين،

(١) الموسوعة الرجالية: ١/١٨٣.

بعد هذه الطبعة أيضاً، ولكن في المرآة: الحسين بن سعيد، وهو الصحيح، فإنه لم يثبت رواية الحسن بن سعيد، عن محمد بن سنان، وأن علي بن مهزيار، إنما يروي، عن الحسين دون الحسن، كما ذكرنا»^(١).

وقال السيد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «حكى المصنّف عن محمد بن سنان بهذا السند تواريخ المعصومين إلى الجواد عليه السلام، لكن بتبديل عبد الله بن جعفر بـ «أحمد بن محمد» في باب مولد الحسين عليه السلام، وفي غير الأخير الحسين بن سعيد، وفي الأخير الحسن في أكثر النسخ». وذكره الأردبيلي في ترجمة الحسن بن سعيد، من دون إشارة إلى التصحيف^(٢).

التحقيق:

الظاهر صحّة كلا العنوانين، أي الحسن بن سعيد والحسين بن سعيد معاً، ثبوتاً وإثباتاً.

أما ثبوتاً، فقد صرّح النجاشي في رجاله والطوسي في فهرسته، بشراكة الحسن بن سعيد، مع أخيه الحسين بن سعيد في جميع مصنّفاته وشيوخه، إلا في زرعة وفضالة، وإنما كثر اشتهار الحسين بهم^(٣).

وأما إثباتاً، فقد روى علي بن مهزيار، عن الحسن بن سعيد^(٤) كثيراً،

(١) معجم رجال الحديث: ٤/٣٤٩ رقم ٢٨٤٠، و١٢/٢٠٤ رقم ٨٥٣٩، و١٦/١٤٧ رقم ١٠٩٠٩.

(٢) جامع الرواة: ١/٢٠٢.

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٥٨ رقم ١٣٦ و١٣٧، والفهرست: ٥٣ رقم ١٨٦.

(٤) الكافي: ١/٤٦١ ح ٢، و٣/٧٧ ح ٢، و٤/٣٢٧ ح ٥، والتهذيب: ٥/١٠٠ ح ١٢، وأما

كما يروي عن الحسين بن سعيد أيضاً، وعلى هذا الأساس، فقول السيّد الخوئي بعدم رواية علي بن مهزيار، عن الحسن، غير تامّ، مضافاً إلى روايتهما عن محمد ابن سنان^(١)، وإن كانت رواية الحسين بن سعيد عنه أكثر.

→ الصدوق: ٣٩٧ ح ٥، وعلل الشرايع: ١١/٢ ح ٢، و٧٤ ح ١، و٢٥٢ ح ١ و٢، و٢٥٣ ح ١، و٢٥٥ ح ٤، و٢٥٦/٢ ح ٨، و٣٠٥/٢ ح ١٨، و٣١٠ ح ٣٢، والحصل: ١٥٣، ومعاني الأخبار: ١٠٧ ح ٤، وكمال الدين: ٢٢٤ ح ٢٠، وكامل الزيارات: ٢٤ - ٢٩ - ٤٨ ح ٩ و١٠، و٩٣، و١٥٧، و٢٨٠.

(١) راجع: الكافي: ١/٤٦٣ ح ١، و٤٦٨ ح ٦، و٤٧٢ ح ٦، و٤٧٥ ح ٧، و٤٨٦ ح ٩، وعلل الشرايع: ١/٢٤٤ ح ٦، و١/٣٢٨ ح ١، ومعاني الأخبار: ٣٣٧ ح ٣، وكمال الدين: ٤١٥ ح ٤، وفي الجميع: الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان. وكامل الزيارات: ٣١ ح ١٤، بحار الأنوار: ٢٥/٢٥٨ ح ١٩، عن العلل، و٤٤/٤٤ ح ١٠، عن الكافي.

هل الصحيح: «الهيثم النهدي»، أو «القاسم النهدي»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٦٢ ح ٤، كتاب الحجّة (٤) باب مولد الحسن ... (١١٥).
 السند: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ
 النَّهْدِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ الْكُنَاسِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:
 خَرَجَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَعْضِ عُمُرِهِ، وَمَعَهُ رَجُلٌ مِنْ وُلْدِ الزُّبَيْرِ، كَانَ يَقُولُ
 بِإِمَامَتِهِ، فَنَزَلُوا فِي مَهَلٍ مِنْ تِلْكَ الْمَنَاهِلِ، تَحْتَ نُحْلٍ يَابِسٍ قَدْ بَيَّسَ مِنَ الْعَطَشِ،
 فَفَرَشَ لِلْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتَ نُحْلَةٍ، وَفَرَشَ لِلزُّبَيْرِيِّ بِجَدَاهُ تَحْتَ نُحْلَةٍ أُخْرَى، قَالَ:
 فَقَالَ الزُّبَيْرِيُّ وَرَفَعَ رَأْسَهُ: لَوْ كَانَ فِي هَذَا النَّحْلِ رُطْبٌ لَأَكَلْنَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ
 الْحَسَنُ: وَإِنَّكَ لَتَشْتَهِي الرُّطْبَ؟ فَقَالَ الزُّبَيْرِيُّ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ،
 فَدَعَا بِكَلَامٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَاخْضَرَّتِ النَّخْلَةُ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى حَالِهَا، فَأَوْرَقَتْ وَحَمَلَتْ
 رُطْبًا، فَقَالَ الْجَمَّالُ، الَّذِي أَكْتَرُوا مِنْهُ سِحْرًا وَاللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَبِئْسَ
 لَيْسَ بِسِحْرٍ، وَلَكِنْ دَعْوَةُ ابْنِ نَبِيِّ مُسْتَجَابَةٌ، قَالَ: فَصَعِدُوا إِلَى النَّخْلَةِ، فَصَرَمُوا
 مَا كَانَ فِيهِ، فَكَفَّاهُمْ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «القاسم النهدي فيما نعلم،
 هو القاسم بن محمد بن الفضيل بن يسار البصري، صنّف كتاباً رواه، فرواية محمد
 (٢٤٠)

ابن الحسن وهو الصَّفَّار عنه غير مسندة، بل وإن كان محمد بن الحسن مصحِّف محمد بن الحسين كما هو الظاهر، فتدبّر، ولكن التعبير عن القاسم بن محمد بن الفضيل بالقاسم النهدي، لا يوجد في الأسانيد، والغالب على الظنّ هو أنّ «القاسم» مصحِّف «الهيثم»، وأنّ المراد «الهيثم بن أبي مسروق النهدي»، والتعبير عنه بالهيثم النهدي كثير في الأسانيد، وطبقته مناسبة لإرادته»^(١).

وقريب من ذلك في تجريد أسانيد الكافي عند ذكر «محمد بن يحيى، عن محمد ابن الحسن»^(٢).

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «رواية محمد بن الحسن، وهو الصَّفَّار ... عن القاسم النهدي - والظاهر أنّه القاسم بن محمد بن الفضيل بن يسار البصري - ليست بمسندة، ويشبه أن يكون الراوي محمد بن الحسين وهو من السابعة، وصحّفه الناسخون بمحمد بن الحسن ...»^(٣).

وقال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند ذيل عنوان: محمد ابن الحسن: «هو محمد بن الحسن الصَّفَّار والقاسم مصحِّف الهيثم، ولإسقاط الألف من القاسم قديماً كتابةً كثيراً ما يشتهه القاسم والهيثم أحدهما بالآخر، ولم أجد القاسم النهدي في مورد».

وذكره الأردبيلي^(٤)، والسيّد الخوئي^(٥)، من دون إشارة إلى التصحيف.

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٣٩٠.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ١/٣٩٥ رقم ١٠.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤/٣١٥.

(٤) جامع الرواة: ١/١٠٣.

(٥) معجم رجال الحديث: ١٤/٧١ رقم ٩٥٨١.

التحقيق:

الظاهر أنّ «القاسم» مصحّف «الهيثم» وهو: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، والمراد بـ«محمّد بن الحسن» في السند هو الصّفّار، فالصحيح فيه: محمّد بن الحسن، عن الهيثم النهدي، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: رواها الصّفّار بعينها متنّاً وسنداً في بصائر الدرجات - باب من القدرة التي أعطي النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام (١٣) - عن الهيثم النهدي بدل القاسم النهدي^(١)، وهكذا نقله المجلسي عن البصائر^(٢)، وكذا في دلائل الإمامة للطبري^(٣).

الثاني: لم نظفر بعنوان: «القاسم النهدي» لا في المصادر الرجالية، ولا في أسانيد الروايات، في غير هذا السند، وأمّا عنوان الهيثم بن أبي مسروق النهدي، أو الهيثم النهدي، فقد وقع في كثير من الأسانيد^(٤)، وهو المعنون في الكتب الرجالية^(٥).

الثالث: كثرة رواية محمّد بن الحسن الصّفّار، عن الهيثم النهدي في بصائر

(١) بصائر الدرجات: ٢٥٦ ح ١٠.

(٢) بحار الأنوار: ٤٣/٣٢٣ ح ١.

(٣) دلائل الإمامة: ١٨٦ ح ١٠٥.

(٤) الكافي: ٢/٢٤٠ ح ٣٣، و٧/٨٥ ح ٧، و٧/٥٥٠ ح ٧، والتهذيب: ٥/٤١٦ ح ٩٣، و٦/٥٠ ح ٣١، و...

(٥) رجال النجاشي: ٤٣٧ رقم ١١٧٥، والفهرست: ١٧٦ رقم ٧٦٦، ورجال الطوسي: ٥١٦ رقم ٢.

الدرجات^(١)، وغيرها من المصادر الروائية^(٢)، بل كان راوياً لكتابه^(٣). وما تقدّم عن السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي من تصحيح «محمد بن الحسين» وهو ابن أبي الخطاب بـ «محمد بن الحسن»، غير تامّ؛ لما عرفت بأنّ «القاسم النهدي» كان مصحّف «الهيثم النهدي»، ورواية الصّفّار عنه مسندة. نعم، لو قلنا أنّ المراد من القاسم النهدي هو القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي البصري أبو محمّد، كان رواية الصّفّار عنه غير مسندة، حيث إنّ له كتاباً يرويه محمّد بن أبي عمير، ويروي الصّفّار عنه بواسطتين^(٤)، كما أنّ رواية محمّد ابن الحسين بن أبي الخطاب عنه أيضاً محل ريب وترديد، لأنّ القاسم هذا كان من أصحاب الصادق عليه السلام^(٥)، وله رواية واحدة عن الرضا عليه السلام^(٦)، ويستظهر السيّد الخوئي والمحقّق التستري بقائه إلى عصر الرضا عليه السلام^(٧)، استناداً بهذه الرواية.

وأما ابن أبي الخطاب فلم يعد من أصحاب الرضا عليه السلام، ولم نقف برواية

(١) بصائر الدرجات: ١٢ ح ٢، و١٩٤ ح ١، و٢٥٠ ح ١، و٢٥٢ ح ٥، و٣١٥ ح ٢، و٤٣٠ ح ٨، و٤٤٣ ح ٩، و٤٨٧ ح ١ و٢، و٤٩٥ ح ٢، و٥٣٧ ح ٢، وهذا بعنوان: الهيثم النهدي، وأما بعنوان: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، فانظر: الكافي: ١/٢٦ ح ٢٧، و٣١٤/٥ ح ٤١، و٣٧٦/٧ ح ١٨، و١٤٧/٨ ح ١٢٤، والتهذيب: ١/٣٥ ح ٣٢.

(٢) أمالي الصدوق: ٣٦٤ ح ٨، المجلس ٤٨، والتهذيب: ١٦٧/٧ ح ١٦، و٢٠/١ ح ٤٨، والحصال: ١٠ ح ٣٣.

(٣) الفهرست: ١٧٦ رقم ٧٦٦.

(٤) راجع: رجال النجاشي: ٣١٣ رقم ٨٥٦.

(٥) رجال الطوسي: ٢٧٣ رقم ٤.

(٦) التهذيب: ٢/٣٠٦ - ٣٠٧ ح ١٢٤١.

(٧) راجع: معجم رجال الحديث: ٣٦/١٤ - ٣٧، وقاموس الرجال: ٨/٤٩٠.

عنه عليه السلام إلا مع الواسطة، تارةً بواسطة واحدة^(١)، وأخرى بواسطة عليه السلام^(٢). نعم، روى الكليني بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن محمد الخزاز، ومحمد بن الحسين قالا: دخلنا على أبي الحسن الرضا عليه السلام^(٣). ولكن الظاهر أن محمد بن الحسين هذا مصحف محمد بن الحسن، والمراد منه هو محمد بن الحسن الأشعري الذي عدّ من أصحاب الرضا عليه السلام^(٤)، وروى عنه عليه السلام^(٥)، بقرينة رواية الحسين بن سعيد عنه^(٦)، وروايته عن الرضا عليه السلام، وأمّا ابن أبي الخطاب فلا يروي الحسين بن سعيد عنه ولا يروي هو عن الرضا عليه السلام، ولم يعدّ من أصحابه كما تقدّم.

هذا: لا يخفى أن قوله عليه السلام: القاسم النهدي... هو القاسم بن محمد بن الفضيل ابن يسار، سهو نشأ من قلمه الشريف حيث إن القاسم النهدي هو القاسم بن فضيل ابن يسار صنّف كتاباً رواه ابن أبي عمير، وله ابن المسمّى بمحمد كما تقدّم عن النجاشي، فالصحيح محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي، وهو المعنون في الطرق والأسانيد^(٧).

(١) التهذيب: ٣٧١/١ ح ٢٨، و١٤٤/٢ ح ٢٤، والأُمالي للصدوق: ١١٩ ح ٢، و٤،

(المجلس ٢٥)، و٥١٠ ح ١، (المجلس ٧٧)، وعلل الشرايع: ٤٩٢ ح ٢.

(٢) ثواب الأعمال: ٨٥، ثواب من زار قبر الحسين عليه السلام، وكمال الدين: ٢٠٢ ح ٥، وبصائر

الدرجات: ٥١١ ح ١٩.

(٣) الكافي: ١٠٠/١ ح ٣.

(٤) رجال الطوسي: ٣٩١ رقم ٥١.

(٥) الكافي: ٢٤٦/٦ ح ١٤.

(٦) التهذيب: ٣٤٣/٩ ح ١٧.

(٧) رجال النجاشي: ٣٦٢ رقم ٩٧٣.

هل الصحيح: «سعد وأحمد بن محمد»، أو «سعد، عن عبد الله بن جعفر»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٦٣ ح ١، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد الحسين عليه السلام (١١٦).
السند: سعدٌ وأحمدُ بنُ مُحَمَّدٍ جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عن ابنِ مُسْكَانٍ، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قُبِضَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عليهما السلام يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «الظاهر أنّه وهم، وصوابه سعد، عن أحمد بن محمد، فأحمد هو أحمد بن محمد بن عيسى، ولكنّ الأظهر أنّ صوابه هكذا: سعد وعبد الله بن جعفر، عن إبراهيم بن مهزيار»^(١).
وقال أيضاً في موضع آخر: «الظاهر أنّ صوابه سعد وعبد الله بن جعفر، كما يدلّ عليه سائر الأسانيد المذكورة هنا، واحتملنا سابقاً أن يكون صوابه سعد،

(١) الموسوعة الرجالية: ١/١٤٨.

عن أحمد بن محمد، لكنّه بعيد، والأقرب ما ذكرناه»^(١).
وقال في طبقات رجال الكافي في عنوان: أحمد بن محمد: «هذا وهم، وصوابه
عبد الله بن جعفر»^(٢).
وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقه على هذا السند، ذيل عنوان أحمد
ابن محمد، المذكور في هذا السند: «وهو العاصمي».
وقال أيضاً في موضع آخر^(٣): «حكى المصنّف، عن محمد بن سنان بهذا
السند، تواريخ المعصومين إلى الجواد عليه السلام، لكن بتبديل عبد الله بن جعفر بأحمد
بن محمد في باب مولد الحسين عليه السلام، وفي غير الأخير الحسين بن سعيد، وفي
الأخير «الحسن» في أكثر النسخ».
وقد ذكره الأردبيلي^(٤)، والسيّد الخوئي^(٥)، والمحقّق التستري^(٦)، من دون
إشارة إلى التصحيح.

التحقيق:

يستفاد من كلمات العلماء المتقدّمة، أنّ في السند احتمالات:
الأوّل: أنّ الواو مصحّف «عن» والصحيح: «سعد، عن أحمد بن محمد»، بدل
«سعد وأحمد بن محمد»، والمراد به هو: أحمد بن محمد بن عيسى، كما مرّ عن السيّد
البروجردي في أحد قوليّه.

(١) المصدر نفسه: ١/١٨٣.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٤.

(٣) الكافي: ١/٤٦١ ح ٢.

(٤) جامع الرواة: ١/٣٥.

(٥) معجم رجال الحديث: ١/٣٠٧، و٤٦٦.

(٦) قاموس الرجال: ١/٣١٧.

الثاني: صحّة ما في الكافي، وأنّ المراد من أحمد بن محمد، هو: أحمد بن محمد العاصمي، كما قال به السيّد الزنجاني.

الثالث: تبديل عبد الله بن جعفر بـ «أحمد بن محمّد»، كما استظهره السيّد البروجردي في قوله الآخر، وهو المستفاد من كلام السيّد الزنجاني أيضاً. نقول: الظاهر صحّة عبد الله بن جعفر، بدل أحمد بن محمّد، ويدلّ عليه أمور: الأوّل: ورود عبد الله بن جعفر في سائر الأسانيد، بحيث جاء هذا السند بعينه في سبعة مواضع آخر، وفي الجميع: «سعد وعبد الله بن جعفر»^(١). الثاني: كثرة رواية سعد (بن عبد الله) وعبد الله بن جعفر، عن إبراهيم بن مهزيار^(٢).

الثالث: عدم رواية أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن مهزيار، إلّا في هذا الموضع.

هذا، وأمّا احتمال كون الواو مصحّف «عن»، وأنّ الصحيح: «سعد عن أحمد بن محمّد»، فليس بصحيح؛ حيث إنّ لا يلائم كلمة «جميعاً» المذكورة في السند، كما لا يخفى.

تذييل:

في السند بحث آخر وهو: إرسال رواية الكليني، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر، وعدمه، وقد تقدّم تفصيله^(٣)، فراجع واغتنم.

(١) الكافي: ١/٤٦١ ح ٢، ٤٦٨ ح ٦، ٤٧٢ ح ٦، ٤٧٥ ح ٦، ٤٨٦ ح ٩، ٤٩١ ح ١١.

(٢) المصدر نفسه: ١/٤٥٧ ح ١٠، ٤٦١ ح ٢، ٤٦٨ ح ٦، ٤٧٢ ح ٦، ٤٧٥ ح ٧، ٤٨٦ ح ٩، ٤٩١ ح ١١، ٤٩٧ ح ١٢.

(٣) راجع ذيل سند الكافي: ١/٤٥٧ ح ١٠.

ما هو المراد من «ابن بابويه» في ابتداء السند الكافي؟

المصدر: الكافي: ١/٤٦٧ ح ٣ و ٤ كتاب الحجّة (٤) باب مولد عليّ بن الحسين عليه السلام (١١٧).
 السند: ٣- عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن حفص بن البختري، عن ذكره، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لما مات أبي عليّ بن الحسين عليه السلام، جاءت ناقة له من الرعي حتى ضربت بجرانها على القبر، وتمرّعت عليه، فأمرت بها، فردت إلى مرعاه، وإنّ أبي عليه السلام، كان يحجّ عليها ويعتمر، ولم يفرعها قرعة قطّ.

«ابن بابويه».

٤- الحسين بن محمد بن عامر، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن سعدان بن مسلم، عن أبي عمارة، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لما كان في الليلة، التي وعد فيها عليّ بن الحسين عليه السلام، قال محمد عليه السلام: يا بني! ابغني وضوءاً، قال: فقمّت فحجّته بوضوء، قال: لا ابغني هذا، فإنّ فيه شيئاً مبيّناً. قال: فخرجت، فحجّت بالمصباح، فإذا فيه فأرة مبيّنة، فحجّته بوضوء غيره، فقال: يا بني! هذه الليلة، التي وعدتها. فأوصى بناقته أن يحظر لها حظاراً، وأن يُقام لها علف،

فَجُعِلَتْ فِيهِ؛ قَالَ: فَلَمْ تَلْبَثْ أَنْ خَرَجْتَ حَتَّى أَتَيْتِ الْقَبْرَ، فَضَرَبَتْ بِجِرَانِهَا،
وَرَعَتْ، وَهَمَلَتْ عَيْنَاهَا، فَأَتَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاقَةَ قَدْ خَرَجَتْ،
فَأَتَاهَا، فَقَالَ: صَهْ الْآنَ قَوْمِي بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، فَلَمْ تَفْعَلْ، فَقَالَ: وَإِنْ كَانَ لِيَخْرُجُ
عَلَيْهَا إِلَى مَكَّةَ، فَيَعْلُقُ السُّوْطَ عَلَى الرَّحْلِ، فَمَا يَفْرَعُهَا حَتَّى يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ. قَالَ:
وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يُخْرِجُ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءَ، فَيَحْمِلُ الْجِرَابَ فِيهِ الضَّرْرُ
مِنَ الدَّنَائِرِ وَالذَّرَاهِمِ، حَتَّى يَأْتِيَ بَاباً بَاباً، فَيَقْرَعُهُ، ثُمَّ يُنْبِلُ مَنْ يُخْرِجُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا
مَاتَ، عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَدُوا ذَلِكَ، فَعَلِمُوا أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَفْعَلُهُ.

أقوال العلماء:

ذكر السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي السند هكذا: ابن بابويه، عن
الحسين بن محمد بن عامر، عن أحمد بن إسحاق و... قال في ذيله: «ابن بابويه
هو: أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، الفقيه المحدث الثقة
الجليل ... وهو من الطبقة التاسعة في طبقة الكليني، وروى عنه في هذا الموضع
فقط^(١)، وقال أيضاً: الظاهر أنّ المراد به [ابن بابويه] علي بن الحسين بن موسى
ابن بابويه أبو الحسن القمي، المتوفى سنة ٣٢٩»^(٢).

وقال التستري: استند [أي الجامع] في رواية ابن بابويه بما في مولد سجّاد
الكافي «ابن بابويه الحسين بن محمد بن عامر» لكنّه تحريف، فلم يروِ الكليني،
عن ابن بابويه في موضع، مع أنّه ليس كلمة «عن» بينهما في أكثر النسخ، ووجهه

(١) الموسوعة الرجالية: ١/١٢٤.

(٢) المصدر نفسه: ١/١١٦.

الكاشاني والمجسّيان بتوجيهات، أقربها كون ابن بابويه محرّف «أبو عبد الله» كنية هذا^(١).

وقال أيضاً في كتابه الآخر، بعد نقل الأقوال وردّها: والذي أحتمل قريباً كون (ابن بابويه) محرّف (أبو عبد الله) للقرب الخطّي في الجملة، و«أبو عبد الله» كنية الحسين بن محمّد، الواقع في أوّل سند الثاني^(٢).

ذكر الأردبيلي رواية ابن بابويه، عن الحسين بن محمد بن عامر^(٣)، ولم يتعرّض إلى ما فيها.

وأورد السيّد الخوئي رواية علي بن الحسين بن بابويه، عن الحسين بن محمد ابن عامر^(٤).

وقال الفيض الكاشاني: «ابن بابويه» هكذا وجدت هذه اللفظة في النسخ التي رأيناها في آخر الحديث، ومعناها غير ظاهر، وربما يقال: إنّه متعلّق بالحديث الآتي، وإنّ المراد به شيخنا الصدوق رحمته الله، يعني أنّ الحديث الآتي إنّما يوجد في نسخة ابن بابويه نظيره في هذا الكتاب ما صدر به بعض الأخبار بلفظة، وفي نسخة الصفواني، على هذا يكون من كلام من تأخّر عن المصنّف وعن الصدوق فزيد في الأصل وهو بعيد جدّاً وربّما يوجد في بعض النسخ متعلّقاً بالحديث الآتي هكذا: ابن بابويه، عن الحسين بن محمد بن عامر بإثبات «عن»، فإن صحّ، فالمراد بابن بابويه: علي بن الحسين والد الصدوق، فإنّه كان معاصراً لصاحب

(١) قاموس الرجال: ٥٢٣/٣ رقم ٢٢٤٩.

(٢) الأخبار الدخيلة: ٥٧/١ و٥٦.

(٣) جامع الرواة: ٢٥٣/١.

(٤) معجم رجال الحديث: ٧٧/٦ رقم ٣٦١٥.

الكافي، وعلى تقدير تعلّقه بالحديث السابق، يحتمل أن يكون «أين» بمعنى المكان، و«أبويه» بمعنى والديه، يعني أنّي لأحد بمثل أبويه! فيكون المراد بها: أنّه لا يوجد مثل أبويه في الشرف، ولهذا كان كذلك^(١).

وقال المجلسي: ليس وقوع ابن بابويه في هذا الموضع معهوداً؛ ولذا اختلفت كلمة الناظرين في حلّه على وجوه:

الأوّل: ما أفاده الوالد العلامة وهو أنّه متعلّق بالحديث الآتي، وإشارة إلى أنّ هذا الحديث كان في نسخة الصدوق محمد بن بابويه، إذ تبين بالتتبع أنّ النسخ التي رواها تلامذة الكليني بواسطة وبدونها كانت مختلفة، فعرض الأفاضل المتأخرون عن عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض، فما كان فيها من اختلاف أشاروا إليه كما مرّ مراراً، وسيأتي في عرض الكتاب في نسخة الصفواني، وفي رواية النعماني كذا، ولعلّه كان من تلك النسخ نسخة الصدوق، فإنّه كان في عصر الكليني رحمة الله عليهما، لكنّه يروي عنه بواسطة؛ لأنّه لم يلقه، أو لم يقرأ عليه، فالمعنى أنّ الخبر الآتي والماضي، كان في رواية الصدوق، ولم يكن في ساير الروايات.

الثاني: أن يكون المراد بابن بابويه: علي بن بابويه، وهو كان معاصراً للكليني، وماتا في سنة واحدة، فيمكن روايته عن الكليني، ورواية الكليني عنه، وأقول: رواية الكليني عنه في غاية البعد، وأيضاً إذا كان كذلك، كان ينبغي توسط من بينه وبين الحسين نعم، يمكن أن يكون إشارة إلى كون الرواية في كتاب عليّ، فيرجع إلى الوجه الأوّل.

(١) الوافي: ٣/٧٦٤ رقم ١٣٨٧.

الثالث: ما ذكره صاحب الوافي [و هو ما تقدّم آنفاً عن الفيض].
 الرابع: ما ذكره بعض الأفاضل ممن كان أيضاً في عصرنا، حيث قال:
 ابن بأنويه بضمّ النون وسكون الواو، منصوب بالاختصاص، أو مرفوع، فاعل
 لم يقرعها، وبأنويه لقب سلامة، والأوّل أظهر الوجوه، وإن كان شيء منها،
 لا يخلو من تكلف^(١).

التحقيق:

اختلف العلماء في ذكر كلمة [ابن بابويه] الواسطة بين الروائين، بأنّه هل هو
 يتعلّق بالرواية الأولى، أو الثانية، أو بكليهما، أو أنّ فيه تصحيحاً، أو أنّه كلام
 خارج أدرجه الناسخون؟ وهي من المباحث التي وقعت فيها معركة الآراء.
 والظاهر والله العالم ما ذكره المجلسي عن والده، وجعله الأظهر؛ هو الأظهر،
 لأنّه:

أولاً: لم تعهد رواية الكليني، عمّن في عصره مثل: علي بن الحسين بن بابويه.
 وقد أكثر الرواية عن الحسين بن محمد [بن عامر]، أو [الأشعري] في الكافي^(٢).
 وثانياً: روى الصفّار الروائين المذكورين في البصائر^(٣) بسندين آخرين،

(١) مرآة العقول: ٩/٦.

(٢) الكافي: ٤٦/١ ح ٢، و١٤٣ ح ٤، و٢٠٥ ح ١، و٤٢٨ ح ٧٩، و٤٤٥ ح ١٩، و٤٤٨ ح ٢٩، و٥٣٧ ح ١، و١٣٨/٢ ح ٢.

(٣) راجع: بصائر الدرجات: ٣٥٣ ح ١٦، وفيه: حدّثنا أحمد بن محمد، عن البرقي، عن ابن
 أبي عمير، وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البخاري، عمّن ذكره، عن
 أبي جعفر^(عليه السلام)، قال: لما مات علي بن الحسين^(عليه السلام)، كانت ناقة له في الرعي ... وما قرعها
 ←

ولم يذكر فيهما ابن بابويه، والصدوق أيضاً لم يذكر إلا الرواية الثانية ذيلها، وهي بغير سند الكليني^(١).

→ قرعة قطّ، وص ٤٨٣ ح ١١، وفيه: محمد بن أحمد، عن محمد بن إسماعيل، عن سعدان بن مسلم، عن أبي عمران، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لما كان الليلة، التي وعدّها علي بن الحسين، قال لمحمد: يا بنيّ أبغي وضوءاً، قال: فقمّت ... فيتعلّق السوط بالرحل، فما يقرعها قرعة حتّى يدخل المدينة.

(١) علل الشرائع: ١/٢٧١، وفيه: «حدّثنا محمد بن الحسن عليه السلام، قال: حدّثنا الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، قال: حدّثني بعض أصحابنا، عن أبي حمزة الثمالي قال: رأيت علي بن الحسين عليه السلام يصلي، فسقط رداؤه عن أحد منكبيه، وكان علي بن الحسين عليه السلام ليخرج في الليلة الظلماء ...».

هل الصحيح «صالح بن مزيد»، أو «صالح بن يزيد»؟

المصدر: الكافي: ١/٦٩٤ ح ١ كتاب الحجّة (٤) باب مولد أبي جعفر... (١١٨).
 السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ
 مَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كَانَتْ
 أُمِّي قَاعِدَةً عِنْدَ جِدَارٍ، فَتَصَدَّعَ الْجِدَارُ، وَسَمِعْنَا هَدَّةً شَدِيدَةً، فَقَالَتْ بِسِيدِهَا: لَا
 وَحَقِّ الْمُصْطَفَى، مَا أَدْنَى اللَّهُ لَكَ فِي السُّقُوطِ، فَبَقِيَ مَعْلَقًا فِي الْجَوْحِ حَتَّى جَارَتْهُ،
 فَتَصَدَّقَ أَبِي عَنْهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ. قَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ: وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَدَّتَهُ أُمَّ
 أَبِيهِ يَوْمًا، فَقَالَ: كَانَتْ صَدِيقَةً لَمْ تُدْرِكْ فِي آلِ الْحَسَنِ امْرَأَةً مِثْلَهَا.
 مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ مِثْلَهُ.

أقوال العلماء:

ذكر السيّد الخوئي هذا السند في عنوان: «صالح بن مزيد»، وجعل (يزيد) بين
 الهلالين^(١).

وذكره أيضاً في عنوان: «عبد الله بن أحمد»، كما في الكافي المطبوع،

(١) معجم رجال الحديث: ٨٢/٩ رقم ٥٨٤٥.
 (٢٥٤)

أي «بن يزيد» وقال فيه: «كذا في الطبعة المعرّبة [من الكافي] ونسخة من المرأة^(١) أيضاً، ولكن في الطبعة القديمة^(٢)، ونسخة أخرى من المرأة «بن يزيد»، بدل «مزيد»^(٣).

وذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي^(٤)، وطبقاته^(٥)، «بن يزيد».

وذكره في ترتيب أسانيد الكافي في عنوان محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد: «صالح بن يزيد»^(٦).

وذكر الأردبيلي هذا السند في عنوان: «صالح بن يزيد العتكي الكوفي» المذكور في رجال الشيخ^(٧)، والبرقي^(٨)، في أصحاب الصادق عليه السلام بعنوان: «صالح بن يزيد»، وجعل «مزيد» نسخة^(٩).

وذكره أيضاً في ترجمة «عبد الله بن المغيرة»: صالح بن مزيد، وجعل (يزيد خ) بين الهلالين^(١٠).

(١) مرآة العقول: ١٤/٦ ح ١، وفيه: «بن مزيد» كما ذكره.

(٢) ولكن في الكافي من الطبعة القديمة، التي لدينا أيضاً «بن مزيد» ص ١٩٠، والظاهر أنّ مراده طبعة الكمباني.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٠/١٠٤ رقم ٦٦٨٣.

(٤) الموسوعة الرجالية: ١/٢٩١ [في ذيل السند].

(٥) المصدر نفسه: ٤/١٨٤، في عنوان «صالح بن يزيد».

(٦) المصدر نفسه: ١/٣٨٦.

(٧) رجال الطوسي: ٢١٩ رقم ٧.

(٨) رجال البرقي: ٢٧.

(٩) جامع الرواة: ١/٤٠٩.

(١٠) المصدر نفسه: ١/٥١٢.

وقد نافش التستري فيه بما هذا لفظه: «وإرادته غير معلومة، ولو كان [أي ما في السند] بلفظ «بن يزيد»، لعدم وصف له^(١)، ولأنه روى فيه، عن عبد الله بن المغيرة، لا الصادق عليه السلام^(٢)».

وذكره المحقق الزنجاني أيضاً في عنوان: «صالح بن يزيد»، المذكور في رجال الشيخ والبرقي، حيث قال فيه: «روى عنه عبد الله بن أحمد»^(٣).

وقال السيد الشيرازي في تعليقه على سند الكافي ذيل عنوان عبد الله بن محمد: «في ب، عبد الله بن محمد، عن صالح بن بريد، وفي الجامع عبد الله بن أحمد، عن صالح بن يزيد (مزيد خ)، وفي ترجمة عبد الله بن المغيرة، صالح بن مزيد (يزيد خ)».

ونقل عن فض «يزيد» وجعل «مزيد» نسخة بدل، ثم قال: «قد مرّ بين «يزيد ومزيد»».

وقال أيضاً: «في محكي الطبعة القديمة ونسخة من المرأة: يزيد».

التحقيق:

قد تقدّم في ذكر الأقوال اختلاف النسخ في ضبطه، إلا أنّ الذي وجدنا في الكتب «بن يزيد»، كما في مرآة العقول^(٤)، وبحار الأنوار^(٥)، والوافي^(٦)، وذكر

(١) أي ما في السند لم يُذكر له وصف، بل هو مطلق، خلافاً لما في رجال الشيخ والبرقي.

(٢) قاموس الرجال: ٥/٤٧٣ رقم ٣٦٤٩.

(٣) الجامع في الرجال: ٨٣/٢.

(٤) مرآة العقول: ٦/١٤ ح ١.

(٥) بحار الأنوار: ٤٦/٣٦٦ ح ٧، عن الكليني.

(٦) الوافي: ٣/٧٦٨ ح ١٣٩٢ - ١ - والهامش الرقم: ١.

أيضاً في هامش الوافي بأنّ في المخطوطين من الكافي أيضاً: «مزيد»^(١)، فعلى هذا، التعيين فيه مشكل؛ لعدم العثور على هذا العنوان في المصادر الروائية، إلاّ في مورد واحد في أمالي المفيد وعنه البحار، وفيهما: «صالح بن يزيد»^(٢)، إلاّ أنّ اتّحاده مع ما نحن فيه غير معلوم، بل، لا يلائم طبقتة معه لأنّ الراوي عنه محمد بن سنان، وهو من الطبقة السادسة^(٣) والمروي عنه، فيما نحن فيه هو عبد الله بن المغيرة الذي عدّ من الطبقة السادسة^(٤) فلا يصحّ أن يروي من هو من الطبقة السادسة مع واسطة عمّن هو أيضاً من الطبقة السادسة؛ لعدم وجود قرينة عليه، هذا في المصادر الروائية.

وأما في الكتب الرجالية، فلم نجد أيضاً، إلاّ «صالح بن يزيد العتكي الكوفي»، الذي ذكره الشيخ والبرقي في رجالها^(٥)، وتبعهما الآخرون، إلاّ أنّه لا دليل على اتّحاد من في الخبر معه^(٦).

بل الظاهر عدم الاتّحاد لبعده طبقتها حيث إنّ من في رجال الشيخ والبرقي كان من أصحاب الصادق عليه السلام، ومن في الخبر يروي عن عبد الله بن المغيرة الذي كان من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام.

(١) المصدر نفسه: ٣/٧٦٨ ح ١٣٩٢ - ١ - والهامش الرقم: ١.

(٢) أمالي المفيد: ٥٤، المجلس السابع ح ١، عنه البحار: ٥٨/٧٠ ح ٣٦.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٢٨.

(٤) الموسوعة الرجالية: ٤/٢٢٢.

(٥) رجال الطوسي: ٢١٩ رقم ٧، ورجال البرقي: ٢٧.

(٦) مجمع الرجال: ٣/٢٠٨، ومنهج المقال: ١٨١، وتنقيح المقال: ٩٥/٢، راجع: بقية المصادر في عنوان: «أقوال العلماء».

هل رواية «محمد بن سنان»، عن «أبان بن تغلب» مرسلة، أو لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٦٩ ح ٢، كتاب الحجّة (٤) باب مولد أبي جعفر عليه السلام (١١٨).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، كَانَ آخِرَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، وَكَانَ رَجُلًا مُتَقَطِعًا إِلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَكَانَ يَفْعُدُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وَهُوَ مُعْتَجِرٌ بِعِمَامَةٍ سَوْدَاءَ، وَكَانَ يُنَادِي يَا بَاقِرَ الْعِلْمِ يَا بَاقِرَ الْعِلْمِ، فَكَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: جَابِرٌ يَهْجُرُ، فَكَانَ يَقُولُ: لَا وَاللَّهِ مَا أَهْجُرُ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله وسلّم يَقُولُ: إِنَّكَ سَتُدْرِكُ رَجُلًا مَنِي اسْمُهُ اسْمِي وَ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي: «رواية محمد بن سنان، عن أبان، مرسلة»^(١).

وقال السيّد الخوئي في ذيل هذا السند: «محمد بن سنان المعروف، - وهو الزاهري - مات سنة مائتين وعشرين، فلا يمكن روايته، عن أبان بن تغلب،

(١) الموسوعة الرجالية: ٤ / ٢٢.

بلا واسطة، فلو صحّت النسخة، فمحمد بن سنان هذا غيره»^(١).
وقال المحقق التستري، في ذيل السند المبحوث عنه: «سقط حريز بينهما [أي
بين محمد بن سنان وأبان بن تغلب] فرواه الكشي كذلك في جابر»^(٢).
وقال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «الظاهر أنّ فيه
إرسالاً، أو تصحيفاً، فإنّ محمّد بن سنان مات سنة ٢٢٠، وأبان بن تغلب توفّي
سنة ١٤٠، أو ١٤١، وبين وفاتها حدود ثمانين سنة، ويبعد روايته عنه، مع عدم
الإشارة من الأصحاب إلى كونه من المعتمّرين، وعدم ذكر رواية له من
الصادق عليه السلام، المتوفّي سنة ١٤٨، بعد أبان بن تغلب بسبعة أو ثمانية أعوام،
والصواب: محمد بن سنان، عن حريز، عن أبان بن تغلب».

التحقيق:

الظاهر أنّ في السند إرسالاً؛ لأمرين:
الأوّل: ورود هذا المتن في الاختصاص بسند آخر، عن حريز، عن أبان بن
تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣)، وهكذا وروده في اختيار معرفة الرجال، مع
تفاوت يسير في السند، عن محمّد بن سنان، عن حريز، عن أبان بن تغلب، قال:
حدّثني أبو عبد الله عليه السلام^(٤).

(١) معجم رجال الحديث: ١/١٥٢ رقم ٢٨.

(٢) قاموس الرجال: ١/١٠٥ رقم ١٧.

(٣) الاختصاص: ٦٢، وفيه: محمد بن الحسن [ابن الوليد]، عن محمد بن الحسن الصفّار رفعه
عن حريز، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

(٤) رجال الكشي: ٤١ رقم ٨٨، وفيه: «حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالوا: حدّثنا محمد بن

الثاني: بُعد طبقتها؛ لأنَّ محمّد بن سنان هو: محمّد بن الحسن بن سنان أبو جعفر الزاهري من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام (١)، ومات سنة ٢٢٠ (٢)، وقد عدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة (٣).
وأما أبان بن تغلب فقد عدّ من أصحاب السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام (٤)، ومات سنة ١٤١ (٥)، وقد عدّه السيّد البروجردي من كبار الطبقة الرابعة (٦).

→ عيسى، عن محمد بن سنان، عن حرير، عن أبان بن تغلب، قال: حدّثني أبو عبد الله عليه السلام...».

(١) رجال الطوسي: ٣٦١ رقم ٣٩، وفيه: «محمد بن سنان كوفي» وص ٣٨٦ رقم ٧، و ٤٠٥ رقم ٣، ورجال البرقي: ٤٨، و ٥٤، و ٥٧.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤ / ٣٣٠، و ٥ / ٢٨٩، و ٧ / ٩١٩.

(٤) رجال الطوسي: ٨٢ رقم ٩، وفيه: «أبان بن تغلب بن رياح أبو سعيد البكري الحريري مولى، وص ١٠٦ رقم ٣٧، و ١٥١ رقم ١٧٦، وذكره البرقي في أصحاب الباقر والصادق عليهم السلام: ٩ و ١٦».

(٥) رجال النجاشي: ١٣ رقم ٧، ورجال الطوسي: ٨٢ رقم ٩.

(٦) الموسوعة الرجالية: ٤ / ٢٢، و ٥ / ١٨٤، و ٧ / ٧، وفيهم: «من كبار الرابعة» و ٦ / ١٧٢ و ٣٤٧، وأورده السيّد البروجردي في طبقات رجال الكشي من الطبقة الخامسة. الموسوعة الرجالية: ٦ / ٧.

هل الصحيح: «محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين»، أو
«أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين»؟ وهل رواية
«محمد بن علي»، عن «عاصم بن حميد»، مرسله؟

المصدر: الكافي: ١/٤٧٠ ح ٤، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد أبي جعفر (١١٨).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَلِيٍّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «كُنْتُ
عِنْدَهُ يَوْمًا، إِذْ وَقَعَ زَوْجُ وَرْشَانَ عَلَى الْحَائِطِ، وَهَدَلَا هَدِيْلَهُمَا، فَرَدَّ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَيْهِمَا كَلَامَهُمَا سَاعَةً، ثُمَّ نَهَضَا، فَلَمَّا طَارَا عَلَى الْحَائِطِ، هَدَلَا الذَّكْرُ عَلَى الْأُنْثَى
سَاعَةً، ثُمَّ نَهَضَا. فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! مَا هَذَا الطَّيْرُ؟ قَالَ: يَا ابْنَ مُسْلِمٍ، كُلُّ شَيْءٍ
خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ طَيْرٍ، أَوْ بَهِيمَةٍ، أَوْ شَيْءٍ فِيهِ رُوحٌ، فَهُوَ أَسْمَعُ لَنَا، وَأَطْوَعُ مِنْ ابْنِ
آدَمَ، إِنَّ هَذَا الْوَرْشَانَ ظَنَّ بِامْرَأَتِهِ، فَحَلَفَتْ لَهُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَتْ: تَرْضَى بِمُحَمَّدٍ
بْنِ عَلِيٍّ؟ فَرَضِيَا بِي، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهُ لَهَا ظَالِمٌ، فَصَدَّقَهَا».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، وفيه: محمد بن يحيى، عن

أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عليّ «لا أعرف محمد بن الحسين، الذي يروي عنه أحمد بن محمد، ويروي هو، عن محمد بن علي، ومحمد ابن علي هذا، إن كان أبا سمينة، فروايته عن عاصم بن حميد شبيه أن تكون مرسله»^(١).

وقال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «رواه في البصائر ٣٤٢، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عليّ، عن عليّ بن محمد الحنّاط، عن عاصم، عن محمد بن مسلم، وروى محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عليّ، وعليّ بن محمد الحنّاط، في البصائر ٣٥٠، ورواه في الاختصاص ٢٩٩، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن عليّ، عن عليّ بن محمد الحنّاط، والظاهر أنّ «الواو»، محرّف «عن»، وكذا الظاهر سقوط «عن عليّ بن محمد الحنّاط» من السند، ويحتمل على بعد كون «عن» في الاختصاص، وموضع من البصائر تحريف «الواو»، فعليه لا يكون في الكتاب سقط».

وقد ذكره الأردبيلي^(٢)، والسيّد الخوئي^(٣)، من دون إشارة إلى التصحيف، أو الإرسال.

التحقيق:

في السند بحوث:

الأوّل: هل الصحيح: محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، أو الصحيح: أحمد

(١) الموسوعة الرجالية: ٣٤٠/١.

(٢) جامع الرواة: ٤٢٥/١.

(٣) معجم رجال الحديث: ٤٨١/٩.

ابن محمّد، عن محمّد بن الحسين؟

الثاني: ما هو المراد من «محمّد بن الحسين» المذكور في السند؟

الثالث: في إرسال رواية محمّد بن علي، عن عاصم بن حميد، وعدمه.

أمّا الأوّل: فقد ورد في الكافي المطبوع والمرآة^(١) «محمّد بن أحمد»، ولكن ذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: أحمد بن محمّد، بدل محمّد بن أحمد، كما تقدّم، وكذا في البصائر^(٢).

والظاهر أنّ تعيين الصحيح من بينهما مشكل؛ لقرب طبقتها، حيث إنّ محمّد بن أحمد، كان من كبار الثامنة^(٣)، والظاهر إدراكه السابعة، وأحمد بن محمّد كان من السابعة^(٤).

ولرواية محمّد بن يحيى، عن كليهما في الجوامع الروائية^(٥).

إلاّ أنّه بعد التأمل والنظر، يمكن أن يقال: إنّ ما في الكافي المطبوع والمرآة أي «محمّد بن أحمد» هو الصحيح، ويدلّ عليه أمرين:

١ - كثرة رواية محمد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد في الجوامع الروائية^(٦).

(١) مرآة العقول: ٦/٢٠ ح ٤.

(٢) بصائر الدرجات: ٣٤٢ ح ٥.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٠٨.

(٤) المصدر نفسه: ٤/٥٠.

(٥) الكافي: ١/٤٠٨ ح ٤، و٤٠٩ ح ٥، و٤٦٩ ح ١، و٤٧٠ ح ٤، و٤٧٧ ح ٢، و٥٣٠ ح ٦، و٥٣٤ ح ١٧... وفي الجميع: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد.

الكافي: ١/١١ ح ٤، و١٢ ح ١٠ و٣٠ ح ٤، و٣٢ ح ٢، و٣٣ ح ٥ و٨، و٣٤ ح ١، و٣٥ ح ٢، و٣٦ ح ٤،... وفي الجميع: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد.

(٦) راجع: الموسوعة الرجالية: ١/٣٨٥ - إلى - ٣٨٩.

٢- رواية «محمد بن يحيى»، عن «محمد بن الحسين» بواسطة «محمد بن أحمد» في مواضع متعددة^(١).

والمراد من «محمد بن أحمد» هذا، هو: «محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي أبو جعفر»، الذي ذكره النجاشي في رجاله^(٢)، والشيخ في فهرسته^(٣)؛ بقريضة رواية محمد بن يحيى العطار كتابه^(٤)، والتصريح باسمه في بعض الأسانيد^(٥).

وأما الثاني: فالظاهر أن المراد من محمد بن الحسين هذا، هو: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، كما صرح به السيّد الخوئي^(٦). ويؤيده وقوع محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين في بعض الطرق^(٧)، وروايته عنه في الجوامع الروائية^(٨) أيضاً.

(١) راجع: الكافي: ٥٣٠/١ ح ٦، و٥٣٤ ح ١٧ و١٨.

(٢) رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩.

(٣) الفهرست: ١٤٤ رقم ٦١٢.

(٤) راجع: رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩، والفهرست: ١٤٤ رقم ٦١٢. ورجال الطوسي ٤٩٣ رقم ١٢.

(٥) راجع: أمالي الصدوق: ٢٢١ ح ١٧، و٣٦٥ ح ١١، و٣٧٩ ح ٥.

(٦) راجع: معجم رجال الحديث: ٢٩٠/١٥ رقم ١٠٥٤٩.

(٧) راجع: رجال النجاشي: ٣٠٩ رقم ٨٤٥، و٤٥٥ رقم ١٢٣٣.

(٨) أمالي الصدوق: ١٩٨ ح ٤، و٢٠٧ ح ١٣، وعلل الشرايع: ٣٦٣/٢ ح ٣، و١٣٩ ح ٢، و١٤٥ ح ٢، و١٤٨ ح ١، وكمال الدين: ٣١٨ ح ١، والتوحيد: ٣٩٤ ح ٨.

وأما الثالث: فالظاهر إمكان رواية محمد بن عليّ، عن عاصم بن حميد من حيث الطبقة؛ لأنّ المراد من محمد بن عليّ هذا هو: أبو سمينة - كما تقدّم - وقد عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الرضا عليه السلام ^(١).

وعاصم بن حميد، كان من أصحاب الصادق عليه السلام ^(٢)، ومات في حدود سنة مائتين ^(٣).

مضافاً إلى رواية عدّة ممّن كان في طبقة محمد بن عليّ أبي سمينة، عن عاصم ابن حميد:

منهم: محمد بن خالد الطيالسي ^(٤) - الذي توفّي سنة ٢٥٩ ^(٥) - ومنهم أحمد بن الحسين البصري الفزاري ^(٦) المتوفّي سنة ٢٦١ ^(٧)، ومنهم محمد بن عبد الحميد ^(٨) الذي عدّه الشيخ تارة من أصحاب الرضا عليه السلام وأخرى من أصحاب العسكري عليه السلام ^(٩)، وكلّهم من رواة الخاصّة ^(١٠).

وأما من رواة العامّة فقد روى جمع منهم عن عاصم بن حميد، كإسماعيل بن

(١) رجال الطوسي: ٣٨٧ رقم ١١، ورجال البرقي: ٥٤.

(٢) رجال الطوسي: ٢٦٢ رقم ٦٥١.

(٣) راجع: تاريخ الإسلام: ١٣/٢٤٠ رقم ١٤١. (حوادث ووفيات ١٩١ - ٢٠٠).

(٤) رسالة أبي غالب الزراري: ١٤٨.

(٥) رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٠.

(٦) الكافي: ٣/٥٦٣ ح ٣، و٣/٣٠٣ ح ٣، و٤٠٢ ح ١، و٤٣٠ ح ٣، و٤٦٤ ح ١، و٩١/٦ ح ٧.

(٧) رجال الطوسي: ٤٤١ رقم ٢٥.

(٨) الكافي: ١/٦٥ ح ٣، و٢/٢٦٥ ح ١، و٢/٤٥٩ ح ١، و٣/١٧٣ ح ٥، و٢٣٨ ح ١٠، و٤/٢٧٥ ح ٦.

(٩) رجال الطوسي: ٣٨٧ رقم ١٠، و٤٣٥ رقم ١٠.

(١٠) راجع: الموسوعة الرجالية: ٤/٢٥٢، و١١١، و١١٤، و٥٢، و١٠٩، و١٩٨.

موسى الفزاري، المتوفى سنة ٢٤٥^(١)، وضرار بن صرد، المتوفى سنة ٢٢٩^(٢)،
ومحمد بن عبد الله بن نمير، المتوفى سنة ٢٣٤^(٣)، ومحمد بن مهران الجبال الرازي،
المتوفى سنة ٢٣٩^(٤)، ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحنّاني، المتوفى
سنة ٢٢٨^(٥)، هذا ما تقتضيه الطبقة.

وأما في خصوص هذا السند، فالظاهر سقوط الوساطة بين محمد بن عليّ
وعاصم بن حميد، والوساطة هي: عليّ بن محمد الحنّاط، حيث إنّ هذه الرواية
بعينها وردت في البصائر، وفيها: «أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن محمد
ابن عليّ، عن عليّ بن محمد الحنّاط، عن عاصم، عن محمد بن مسلم»، كما تقدّم في
كلام السيّد الشيرازي الزنجاني.

مضافاً إلى رواية محمد بن عليّ، عن عاصم بن حميد مع الوساطة في مواضع
آخر^(٦).

(١) تهذيب الكمال: ٢١٢/٣ رقم ٤٩١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٦/١٣ رقم ٢٩٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ٥٦٩/٢٥ رقم ٥٣٧٩.

(٤) المصدر نفسه: ٥٢٢/٢٦ رقم ٥٦٣٧.

(٥) المصدر نفسه: ٤٣٤/٣١ رقم ٦٨٦٨.

(٦) المحاسن ٩١ ح ٤٣، باب عقاب من انكر آل محمد ﷺ، و ١٠٥ ح ٨٥، باب عقاب
القتل، وكفاية الأثر: ٢٤١.

الصحيح: «وهب بن حفص»، أو «وهيب بن حفص»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٧٢ ح ١ كتاب الحجّة (٤) باب مولد أبي عبد الله عليه السلام (١١٩)
 السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
 الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو
 عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمَسَيْبِ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبُو خَالِدِ
 الْكَاذِبِيُّ مِنْ تِفَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام. قَالَ: وَكَانَتْ أُمِّي بِمَنْ آمَنْتُ وَاتَّقَتْ
 وَأَحْسَنْتُ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ، قَالَ: وَقَالَتْ أُمِّي: قَالَ أَبِي: يَا أُمَّ فَرَوَةَ إِنِّي لَأَدْعُو
 اللَّهَ لِمُذْنِبِي شِعْبَتَنَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَ مَرَّةٍ، لِأَنَّا نَحْنُ فِيهَا يَتُوبُنَا مِنَ الرَّزَايَا، نَصْبِرُ
 عَلَى مَا نَعْلَمُ مِنَ الثَّوَابِ، وَهُمْ يَصْبِرُونَ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُونَ».

أقوال العلماء:

ذكره الأردبيلي ذيل ترجمة «وهيب بن حفص النخاس»، وقال: «إبراهيم بن
 الحسن، عن وهيب بن حفص في نسخة، وأخرى وهب مكبراً، عن إسحاق بن
 جرير»^(١).

(١) جامع الرواة: ٢/٣٠٣.

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في جميع النسخ التي بأيدينا، ولكن في الجامع: أن في نسخة أخرى وهيب بن حفص». ثم نقل عدّة روايات وفيها: وهب بدل وهيب، وقال: «لم يثبت وجود لعنوان وهب بن حفص»^(١).

وقال المحقق المامقاني: «الصحيح وهيب مصغراً»^(٢). قال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «لا يبعد كون أحمد ابن محمّد محرّف محمّد بن أحمد، والظاهر أن الصواب وهيب مصغراً».

التحقيق:

في السند بختان :

الأول: في وقوع القلب في السند كما عرفت عن السيّد الشيرازي الزنجاني، فنقول:

روى محمّد بن يحيى - وهو العطار - عن أحمد بن محمد^(٣)، بغير وصف كثيراً، بحيث تبلغ رواياته عنه في الكتب الأربعة ألفين وتسعمائة وواحدًا وخمسين مورداً^(٤)، كما يروي، عن محمد بن أحمد - وهو: محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري

(١) معجم رجال الحديث: ٢٠٦/١٩ رقم ١٣١٨٥، و١٣١٨٦.

(٢) تنقيح المقال: ٢٨١/٣ رقم ١٢٦٩٩.

(٣) وهو مشترك بين أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأحمد بن محمد بن عيسى، وإن كانت رواية العطار، عن الثاني كثيرة، بحيث تبلغ رواياته عنه ثمانمائة وأربعة وعشرين مورداً في

الكتب الأربعة. [معجم رجال الحديث: ٧/١٨ رقم ١١٩٧٧]

(٤) معجم رجال الحديث: ٧/١٨ رقم ١١٩٧٧.

القمّي^(١) - بحيث تبلغ رواياته عنه في الكتب الأربعة مائتين وثلاثة وثلاثين مورداً^(٢).

ولم نجد شاهداً على مقلوبية «أحمد بن محمد» في السند. اللهم إلا أن يقال: إن المراد من عبد الله بن أحمد الواقع في السند - هو عبد الله بن أحمد الرازي، الذي يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، واستثنى ابن الوليد - من رواياته ما رواه، عن عبد الله بن أحمد الرازي^(٣)، ويؤيده وقوع روايته عنه في بعض الأسانيد^(٤).

الثاني: في صحّة وهيب مصغراً بدل وهب مكبراً، فنقول:
الظاهر صحّة وهيب مصغراً، بدل وهب مكبراً؛ لأنّه المعنون في الكتب الرجالية^(٥)، ولوروده في الكتب الروائية كثيراً^(٦).

(١) المصدر نفسه: ٧/١٨ رقم ١١٩٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ٧/١٨ رقم ١١٩٧٧.

(٣) رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩.

(٤) راجع: الكافي: ١/٤٦٩ ح ١، و٤٧٧ ح ٢، والتهذيب: ٦/٢٩١ ح ١٣، والخصال: ٤٩ و٣٣٥، ومعاني الأخبار: ٢١٩ ح ٢.

(٥) رجال النجاشي: ٤٣١ رقم ١١٥٩، وفيه: وهيب بن حفص أبو علي الجريدي مولى بني أسد، ورقم ١١٦٠، وفيه: وهيب بن حفص النخاس، والفهرست: ١٧٣ رقم ٧٥٨، ورجال الطوسي: ٣٢٨ رقم ٢٧، و١٧٤ رقم ١٤٩، في ترجمة حماد بن ضمة الكوفي، ومشيحة الفقيه: ٤/٤٦٥.

(٦) راجع: الكافي: ١/١٤٧ ح ٨، و٢/٩٥ ح ٦، و٣/٧٣ ح ١٥، و٤/٣٧٧ ح ١٠، ...

هل وقع سقط في السند أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٧٤ ح ٥ كتاب الحجّة باب مولد جعفر بن محمد عليه السلام (١١٩).
السند: الحسين بن محمد، عن المعلّى بن محمد، عن بعض أصحابه، عن أبي بصير، قال: كان لي جاز يتبع السلطان، فأصاب مالا فأعدّ قيانا، وكان يجمع الجميع إليه، ويشرب المسكر، ويؤذيني فشكوتُهُ إلى نفسه غير مرّة، فلم ينته، فلما أن ألححتُ عليه؛ فقال لي: يا هذا! أنا رجلٌ مُبتلى، وأنتَ رجلٌ معافى، فلو عرضتني لصاحبك رجوتُ أن يُنفذني الله بك، فوقع ذلك له في قلبي، فلما صرتُ إلى أبي عبد الله عليه السلام ذكرتُ له حاله؟ فقال لي: إذا رجعتُ إلى الكوفة سيأتيك عليه السلام. فقل له: يقول لك جعفر بن محمد: دَع ما أنتَ عليه، وأضمن لك على الله الجنة، فلما رجعتُ إلى الكوفة أتاني فيمن أتى فاحتبستُهُ عندي حتى خلا منزلي؛ ثم قلتُ له: يا هذا! إني ذكرتُك لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، فقال لي: إذا رجعتُ إلى الكوفة سيأتيك؟ فقل له: يقول لك جعفر بن محمد: دَع ما أنتَ عليه وأضمن لك على الله الجنة؟ قال: فبكي، ثم قال: لي الله لقد قال لك أبو عبد الله هذا... الحديث».

أقوال العلماء:

ذكر السيّد الخوئي هذا السند ذيل عنوان أبي بصير عند ذكر طبقات الرواة

من دون إشارة إلى شيء^(١).

التحقيق:

لا ريب في وقوع السقط بين عبارة «بعض أصحابه» و«أبي بصير» في السند،
لأمور:

الأول: رواية معلّى بن محمّد، عن أبي بصير بواسطتين^(٢)، أو بواسائط^(٣)، في
الأسانيد وعدم ثبوت روايته عنه بواسطة واحدة في موضع من الأخبار.
الثاني: وقوع «معلّى بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن أبان، عن أبي بصير»
في مورد واحد في الكافي^(٤).

الثالث: بعد الطبقة بين معلّى بن محمّد وأبي بصير لأنّ معلّى بن محمّد البصري
كان ممن روي الكليني عنه بواسطة واحدة فعّد من الطبقة السابعة^(٥)، وكان أبو
بصير - الظاهر كونه يحيى بن أبي القاسم - من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله
وموسى ابن جعفر^(٦)، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الرابعة^(٧)
ومات سنة ١٥٠^(٨).

(١) معجم رجال الحديث: ٣٣٢/٢١.

(٢) الكافي: ٥٢/١ ح ٩، و١٥٦ ح ٢، و٢٧٧ ح ١، و٤١٤ ح ٨.

(٣) منها الكافي: ١٩٢/١ ح ٣، و١٩٣ ح ٢، و٤١٨ ح ٣٣، و٢٢٠/٢ ح ٢٠.

(٤) الكافي: ١٣٤/٧ ح ٦.

(٥) الموسوعة الرجالية: ٣٦٣/٤.

(٦) رجال النجاشي: ٤٤١ ر ١١٨٧.

رجال الطوسي: ١٤٠ ر ٢، و٣٣٣ ر ٩، و٣٦٤ ر ١٨.

(٧) الموسوعة الرجالية: ٤٠٩/٤.

(٨) رجال النجاشي: ٤٤١ ر ١١٨٧.

رجال الطوسي: ٣٣٣ ر ٩.

ثمّ لا يبعد أن يكون الساقط «أبان بن عثمان» حيث إنّ معلّى بن محمّد يروي عنه بواسطة «بعض أصحابه» في موارد كثيرة^(١)، مضافاً إلى كثرة رواية أبان، عن أبي بصير في الطرق والأسانيد^(٢).

كما يحتمل أن يكون المراد من بعض أصحابه هو الوشاء لكثرة رواية معلّى بن محمّد، عن أبان بواسطة الحسن بن عليّ الوشاء^(٣) وقد قال السيّد البروجردي عند ذكر أسانيد معلّى بن محمّد التي يروي فيها عن (بعض أصحابه) في ترتيب أسانيد الكافي: «الظاهر أنّ المراد بالبعض المتوسط بينه وبين أبان بن عثمان هو الحسن الوشاء وكذا بينه وبين حماد بن عثمان»^(٤).

(١) منها الكافي: ٤/٤٢٤ ح ٨، و ٤/٤٣٧ ح ٤، و ٥/١٥٢ ح ١، و ٥/٣٢٤ ح ٣.

(٢) منها الكافي: ١/١٥٠ ح ٢، و ١/١٨٥ ح ١٢، و ١/٤٠٠ ح ٥، و ٢/٢٥ ح ٥، و ٢/٢٨١ ح ١٤.

(٣) منها الكافي: ١/٥١ ح ١٥، و ١/٥٦ ح ٧، و ١/١٨٦ ح ٢، و ١/٢٣٤ ح ٤، و ١/٢٧٧ ح ١.

(٤) الموسوعة الرجالية: ١/١٧٤.

هل الصحيح «أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد»
أو «أبي جعفر، عن محمد بن عمرو بن سعيد»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٧٥ ح ٨، باب مولد جعفر بن محمد عليه السلام (١١٩).
السند: سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَنَا كَفَّنتُ أَبِي فِي تَوْبَتَيْنِ شَطَوِيَّتَيْنِ كَانَ يُحْرَمُ فِيهِمَا، وَفِي قَيْصٍ مِنْ قُصَصِهِ، وَفِي عِمَامَةٍ كَانَتْ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَفِي بُرْدٍ اشْتَرَاهُ بِأَرْبَعِينَ دِينَارًا.

أقوال العلماء:

ذكر الأردبيلي هذا السند ثم قال: «الظاهر أن فيه اشتباهاً، والصواب سعيد ابن عبد الله، عن أبي جعفر، عن محمد بن عمرو بن سعيد عنه بقرينة المواضع المذكورة [كما مرّ] ورواية سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وروايته عن محمد بن عمرو بن سعيد الزيات على ما في ترجمتهما، والله أعلم». (١)

(١) جامع الرواة: ٢/٣٦١.

وذكر المامقاني «محمد بن عمرو بن سعيد الزيّات» المذكور في رجال النجاشي^(١)، ثمّ كناه بأبي جعفر مستنداً إلى السند المعنون، حيث قال: «أتماكّنناه بأبي جعفر تبعاً للكليبي في باب مولد الصادق عليه السلام حيث كناه بذلك»^(٢)، وتابعه النمازي حيث عنون محمد بن عمرو بن سعيد الزيّات وكناه بأبي جعفر^(٣). ولا يخفى ما فيها كما يأتي.

وقال الوحيد عند تعليقه على عنوان محمد بن عمرو الزيّات: «قال الشيخ محمد في الكافي في مولد الصادق عليه السلام: «سعد عن أبي جعفر محمد بن عمر [و] بن سعيد، عن يونس» والنسخ التي رأيناها من الكافي متّفقة على هذا المعنى، فيظهر تكتّبه بأبي جعفر كما أشار إليه صاحب البلغة، واحتمل كونه ابن عثمان وعمرو تصحيفاً فيكون هو العمري، وفيه بُعد عن الطبقة انتهى، ولا يخفى سخافة هذا الاحتمال»^(٤).

وذكر أبو علي الحائري والعليارى قول الوحيد^(٥).

وقال السيّد البروجردى عند ذكر هذا السند في ترتيب أسانيد الكافي وتجريد أسانيده: «صوابه: سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن محمد بن عمرو بن سعيد، فالمراد بأبي جعفر هو: أحمد بن محمد بن عيسى وهو الراوي عن محمد بن عمرو ابن سعيد المدائني الزيّات الذي يكون من السادسة»^(٦).

(١) رجال النجاشي: ٣٦٩ رقم ١٠٠١.

(٢) تنقيح المقال: ١٦٤/٣.

(٣) مستدركات علم رجال الحديث: ٢٥٦/٧ ر ١٤١٣٥.

(٤) منهج المقال (تعليقة الوحيد): ٣١٢.

(٥) منتهى المقال: ٢٨٥، وهجة الآمال: ٥٣٣/٦.

(٦) الموسوعة الرجالية: ١٨٤/١.

تجريد أسانيد الكافي: ١٨٥ ر ١١.

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «رواية سعد بن عبد الله، عن محمد بن عمرو بن سعيد مرسله، والظاهر أن السند هكذا» سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن محمد بن عمرو بن سعيد وأبو جعفر هو أحمد بن محمد بن عيسى»^(١). وقال السيد الخوئي بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة والمرآة أيضاً، وفي الوافي: محمد بن عمرو بن سعيد أبي جعفر، ورواها باختلاف في صدر السند عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن يونس بن يعقوب، في الكافي كتاب الجنائز (٣)، باب ما يستحب من الثياب للكفن (٢٢)، الحديث ٨^(٢).

ورواها أيضاً الشيخ في التهذيب: الجزء ١، باب تلقين المحتضرين من الزيادات، الحديث ١٣٩٣^(٣)، والاستبصار: الجزء ١، باب أن الكفن إلا قطناً، الحديث ٧٤٢^(٤)، وفي الوسائل: سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، إمام أحمد بن محمد بن عيسى، أو أحمد بن محمد بن خالد، وكلاهما روي عن محمد بن عمرو بن سعيد والظاهر هو الصحيح، فإن المراد بأبي جعفر هو، إمام أحمد بن محمد بن عيسى، أو أحمد بن محمد بن خالد، وكلاهما روي عن محمد بن أحمد بن سعيد^(٥).

التحقيق:

الظاهر سقوط لفظة «عن» بعد «أبي جعفر»، وتصحيف «عمرو» بـ«عمر»،

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٤١٣.

(٢) الكافي: ٣/١٤٩ ح ٨.

(٣) التهذيب: ١/٤٣٤ ح ١٣٩٣.

(٤) الاستبصار: ١/٢١٠ ح ٧٤٢.

(٥) معجم رجال الحديث: ١٧/٦٣ ر ١١٤٢٩.

فعلى هذا في السند بحثان:

أما الأول: وهو سقوط «عن» في البين، ويدل على ذلك أمور:

١- كثرة رواية سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر^(١)؛ وهو أحمد بن محمد بن عيسى؛ لأن المراد بأبي جعفر إذا روى عنه سعد بن عبد الله هو: أحمد بن محمد بن عيسى على ما قاله العلامة^(٢).

٢- بعد الطبقة؛ فإن سعد بن عبد الله هو شيخ الكليني وكان من كبار الطبقة الثامنة^(٣) ومات سنة إحدى وثلاث مائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين^(٤)، ومحمد بن عمرو (و) بن سعيد هو محمد بن عمرو بن سعيد الزيَّات المدائني، ممن روى عن الإمام الرضا^(٥)، ومن الطبقة السادسة^(٦)، فرواية سعد بن عبد الله ومن في طبقتة عنه مشكل.

ويؤيده رواية سعد بن عبد الله، عن محمد بن عمرو بن سعيد مع الواسطة في عدة مواضع^(٧)، ولم نظفر روايته عنه، ولا عمَّن في طبقتة بلا واسطة في شيء من الأسانيد.

٣- ورود هذا السند في باب الحيض في التهذيب وفيه: «سعد بن عبد الله، عن

(١) التهذيب: ١٧١/١ ح ٦١، و ٢٥٦/١ ح ٢٩، و ٩١/٢ ح ١٠٧، و ١٢٨/٢ ح ٢٥٨،

و ٩٢/٢ ح ١١٠، واملئ الصدوق: ٨٠ ح ١١، المجلس الثامن عشر، نزهة الناظر: ٢٩،

مسائل علي بن جعفر: ٢٥٧ ح ٦١٩.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٧١، الفائدة الثانية.

(٣) الموسوعة الرجالية: ١٦٢/٤.

(٤) رجال النجاشي: ١٧٧ ر ٤٦٧.

(٥) رجال النجاشي: ٣٦٩ ر ١٠٠١.

(٦) الموسوعة الرجالية: ٣٤٠/٤.

(٧) كما في التهذيب: ٤٠٢/١ ح ٨٢، و ١٧٥/١ ح ٧٤، ورجال الكشي: ٤٣٢ ر ٨١٣، كمال

الدين: ٣٤٤ ح ٢٧، كامل الزيارة: ٥٧ ح ٤، ب ٦، و ٧٥ ح ١٥، ب ٢٣.

أحمد بن محمد، عن محمد بن عمرو سعيد الزيات، عن يونس بن يعقوب»^(١). بل كثرة رواية سعد عنه جداً، تارة بعنوان «سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى» وثانية: سعد عن أبي جعفر»^(٢).

أما الثاني: وهو تصحيف «محمد بن عمرو بن سعيد» بـ«محمد بن عمر بن سعيد» لأمرين:

١- ورود هذه الرواية بسند آخر في الكافي، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الثياب للكفن وما يكره، الحديث ٨، وفيه: «عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي الحسن الأول»^(٣)، وكذا في الوسائل في ثلاثة مواضع منه^(٤)، وفي البحار أيضاً «سعد، عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن يونس بن يعقوب...»^(٥).

٢- كثرة ورود عنوان «محمد بن عمرو بن سعيد» أو «محمد بن عمرو الزيات» في الأسانيد^(٦)، وعدم ورود عنوان «محمد بن عمر (الزيات)»، أو «محمد بن عمر بن سعيد» إلا في عدة موارد^(٧) في الأسانيد، مصحفاً.

(١) التهذيب: ١/٤٠٢ ح ٨٢.

(٢) راجع: الموسوعة الرجالية: ٢/١٨٣ - ١٩٣.

(٣) الكافي: ٣/١٤٩ ح ٨.

(٤) الوسائل: ٣/٤٠ ح ٢٩٧٣ [ط. آل البيت]، و٣/٧٤٩ ح ٥ [ط. الاسلامية]، و٣/١٦ ح ٢٩٠٣ [ط. آل البيت]، و٢/٧٣٣ ح ٢ [ط. الاسلامية]، و٣/١٠ ح ٢٨٨١ [ط. آل البيت]، و٢/٧٢٩ ح ١٥ [ط. الاسلامية].

(٥) بحار الأنوار: ٧/٤٧ ح ١٩.

(٦) منها الكافي: ١/٤٦٤ ح ٤، و٢/٣١٩ ح ١٤، و٣/١٤٩ ح ٨، و٣/١٦٩ ح ٢، و٣/٢٩٦ ح ٣، و٣/٣٣١ ح ٦، و٤/٥٥ ح ٢، و٤/٥٥٥ ح ٧.

(٧) التهذيب: ٢/١٧٣ ح ١٤٧، ومثله في الاستبصار: ١/٢٩٠ ح ٣، والامالي للمفيد: ١٣ ح ١، ورجال الكشي: ٣٢٨ رقم ٥٩٣.

ويؤيد ذلك، ورود «محمد بن عمرو بن سعيد» في المصادر الرجالية كرجال النجاشي^(١)، ورجال الشيخ، في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام^(٢)، وكذا الفهرست^(٣). نعم، ورد عنوان «محمد بن عمر الزيات» من دون «واو» في موضع آخر من الفهرست^(٤)، لكنه تصحيف بملاحظة الروايات، وسائر المصادر كخلاصة العلامة^(٥)، ورجال ابن داود^(٦).

(١) رجال النجاشي: ٣٦٩ ر ١٠٠١.

(٢) رجال الطوسي ٥١٠ ر ١٠٥.

(٣) الفهرست: ١٥٤ ر ٦٨٥.

(٤) الفهرست: ١٣١ ر ٥٨٢.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٥٩ ر ١٣٨.

(٦) رجال ابن داود: ١٨٠ ر ١٤٦٨.

هل رواية «علي بن السندي» عن «عيسى بن عبد الرحمن» مرسلة أو لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٧٦ ح ١، كتاب الحجّة (٤) باب مولد أبي الحسن عليه السلام (١٢٠).
 السند: الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد، عن علي بن السندي
 القمي، قال: حدّثنا عيسى بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: دخل ابن عكاشة بن
 محسن الأسدي على أبي جعفر، وكان أبو عبد الله عليه السلام قائماً عنده، فقدم إليه عنياً،
 فقال: حبة حبة يأكله الشيخ الكبير، والصبي الصغير. وثلاثة وأربعة يأكله من
 يظن أنه لا يشبع، وكله حبتين حبتين فإنه يستحب؛ فقال لأبي جعفر عليه السلام: لأي
 شيء لا تزوج أبا عبد الله فقد أدرك التزويج...».

ورد هذا السند في موضع آخر من الكافي، الجزء ٦، كتاب الأطعمة (٦) باب
 العنب (٩٩) الحديث ٦، وفيه: «عيسى بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جدّه، قال:
 دخل أبو عكاشة بن محسن الأسدي ... الحديث»^(١).

(١) الكافي: ٦/٣٥١ ح ٦.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذين السندين:
«في السند الأوّل سقط «عن جدّه» فتأمّل»^(١).

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «عبد الرحمن [والد عيسى بن عبد الرحمن] روى، عن أبي جعفر عليه السلام، وعن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام، كما في سند آخر، وكان الأخير هو الأظهر»^(٢).

وذكر المحقّق الأردبيلي كلا السندين في ذيل ترجمة عيسى بن عبد الرحمن السلمي البجلي، المعنون في رجال الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام، من دون تعرّض للإرسال، أو التصحيف^(٣).

وكذا المحقّق التستري، إلاّ أنّه ناقش في اتحاد من في الخبر مع من في رجال الشيخ، حيث قال: «فمن في الخبر إمامي ظاهراً، ومن في رجال الشيخ عامي، عنونه تقريب ابن حجر، وقال: ثقة من السادسة، مات بعد الخمسين أي مائة». وفي لباب الجزري: «يقال في النسبة إلى الحّي من سليم: بجلي بسكون الجيم، ومنهم عيسى بن عبد الرحمن البجلي». فالرجل منهم، وعناوين رجال الشيخ أعمّ، ليس لها ظهور في الإمامية، ثمّ قال: «وفي الخبر في الموضوعين اختلاف آخر، ففي العنب «دخل أبو عكاشة بن محصن الأسدي على أبي جعفر عليه السلام»، وفي المولد «دخل ابن عكاشة...»، والصحيح الثاني»^(٤).

(١) الموسوعة الرجالية: ١٧١/١.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٢٠٢/٤.

(٣) جامع الرواة: ٦٥٢/١.

(٤) قاموس الرجال: ٣٢٠/٨ - ٣٢١ رقم ٥٨٠٥ (ط. الحديثة)

وقد ذكر السيّد الخوئي هذا السند في ترجمة عيسى بن عبد الرحمن، ثمّ احتمل اتّحاده مع مَنْ في رجال الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام بعنوان: عيسى بن عبد الرحمن السلمي البجلي^(١).

التحقيق:

لم نجد دليلاً على وقوع السقط في السند الأوّل، إلّا ورود هذا السند في موضع آخر من الكافي وفيه: «عيسى بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جدّه»، كما سبق، وحيث أنّ الأصل عدم الزيادة إلّا فيما ثبت بالدليل المعتمد، فالظاهر سقوط «عن جدّه» في السند الأوّل، ويؤيّدُه: رواية عليّ بن السندي القميّ، عن أبي جعفر عليه السلام بثلاث وسائط، فتأمل.

ثمّ الظاهر عامية مَنْ في رجال الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام، حيث عنوانه العامّة في كتبهم الرجاليّة بهذا العنوان^(٢).

وأما اتّحاد مَنْ في الخبر مع مَنْ في رجال الشيخ، كما تقدّم عن المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي، فلم نجد دليلاً عليه، كما أنّنا لم نجد دليلاً على إماميّته، كما استظهره المحقّق التستري.

وعلى القول بالاتّحاد، يحتل إرسال رواية عليّ بن السندي عنه؛ لبعد طبقتها؛ حيث إنّ عليّ بن السندي كان من الطبقة السابعة^(٣)، ويروي عنه الصّفّار^(٤)، المتوفّي سنة ٢٩٠^(٥)، ومحمد بن أحمد بن يحيى^(٦)، الذي كان حيّاً بعد

(١) معجم رجال الحديث: ١٣/١٩٣ رقم ٩١٩١-٩١٩٢.

(٢) الأنساب للسمعاني: ١/٢٨٦، وتاريخ الإسلام: ٩/٥٥٨، في حوادث سنة ١٥٠.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٥٦، وفيه: كأنّه من السادسة أو السابعة.

(٤) الاختصاص: ٢٦٧، وراجع: معجم رجال الحديث: ١٢/٤٦ رقم ٨١٨١.

(٥) رجال النجاشي: ٣٥٤ رقم ٩٤٨.

(٦) رجال النجاشي: ٣٨ رقم ٧٦، والتهذيب: ١/٣٦ ح ٣٦.

سنة ٢٩٠^(١)، وأمّا عيسى بن عبد الرحمن، فقد مات في حدود سنة ١٥٠^(٢).

تنبيه:

هل الصحيح «ابن عكاشة بن محسن الأسدي»، أو «أبو عكاشة بن محسن الأسدي»؟
الظاهر أنّ الصحيح ابن عكاشة، كما في الخبر الأوّل^(٣)، لأنّ عكاشة بن
محسن الأسدي من الصحابة^(٤)، ويحتمل قريباً أن يكون المراد من [ابن عكاشة]
إبراهيم بن عكاشة بن محسن العكاشي، الذي عنوانه العامة، وقالوا: روى عن
الثوري [المتوفى سنة ١٦١] وضعّفوه^(٥). كما يحتمل أن يكون المراد منه: محمد بن
إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محسن العكاشي الأسدي [المنسوب
إلى جدّه الأعلى] الذي عنوانه العامة أيضاً في كتبهم، وقالوا: روى عن سفيان
الثوري وسليمان الأعمش، وضعّفوه أيضاً^(٦).

(١) غيبة الطوسي: ٤١٥ ح ٣٩١.

(٢) تاريخ الإسلام: ٥٥٨/٩.

(٣) كما في الكافي: ٤٧٦/١ ح ١، وعنه الخرائج: ٢٨٦/١ ح ٢٠، وعنه أيضاً كشف الغمّة: ١٤٥/٢.

(٤) الاصابة: ٢٥٦/٤ رقم ٥٦٢٦، والجرح والتعديل: ٣٩/٧ رقم ٢١٠، و....

(٥) كما في الجرح والتعديل: ١١٧/٢ رقم ٣٥٤، وميزان الاعتدال: ٤٩/١ رقم ١٥١،

ولسان الميزان: ١٢١/١ رقم ٢٣٣.

(٦) تهذيب الكمال: ٣٧٢/٢٦ رقم ٥٥٨٣، وفيه: محمد بن محسن العكاشي، وميزان

الاعتدال: ٦٥٠/٣ رقم ٧٩٥٦، وفيه: محمد بن محسن بن عكاشة، وكتاب المجروحين لابن

حبّان: ٢٧٧/٢، وفيه: محمد بن محسن الأسدي، والجرح والتعديل: ١٩٥/٧ رقم ١٠٩٣،

وفيه: محمد بن إسحاق العكاشي، والكامل في ضعفاء الرجال: ١٦٧/٦ رقم ١٦٥٣،

وتهذيب التهذيب: ٣٨١/٩ رقم ٧٠٣، وتقريب التهذيب: ٢٠٤/٢ رقم ٦٧١.

هل رواية محمد بن علي، عن سيف بن عميرة مرسلة، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٨٤ ح ٧، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد أبي الحسن... (١٢٠).
 السند: أحمد بن مهراّن، عن محمد بن علي، عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمارة، قال: سمعتُ العبدَ الصالحَ يُنعى إلى رجلٍ نفسه؛ فقلتُ في نفسي: وإنه ليَعلمُ متى يموتُ الرجلُ من شيعته؟! فالتفتُ إليّ شبيهة المعضب، فقال: يا إسحاق! قد كان رُشيدُ الهجري يُعلمُ علمَ المنايا والنبايا، والامامُ أولى بعلمِ ذلك، ثم قال: يا إسحاق! اصنع ما أنت صانع، فإن عمرك قد فني، وإنك تموتُ إلى سنتين، وإخوتك وأهل بيتك لا يلبثون بعدك إلا يسيراً، حتى تتفرقَ كلِمَتُهُمْ، ويحسون بعضهم بعضاً، حتى يشمتَ بهم عدوُّهم، فكانَ هذا في نفسك، فقلتُ: فإني أستغفرُ اللهَ بما عَرَضَ في صدري، فلم يلبثُ إسحاقُ بعدَ هذا المجلسِ إلا يسيراً حتى مات، فما أتى عليهم إلا قليلٌ، حتى قامَ بنو عمارةِ بأموالِ الناسِ، فأفلسوا».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند، وعدة من أسانيد آخر: «رواية محمد بن علي، عن سعيد بن أبي الجهم، مرسلة ظاهراً، وكذا عن سيف بن عميرة، بل، وعن زياد بن مروان أيضاً، وعن الحسين بن

أبي العلاء»^(١).

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي عند ذكر رواية محمد بن علي، عن سيف ابن عميرة: «كأتمها مرسله»^(٢).
وقد ذكره الأردبيلي^(٣)، والمحقق التستري^(٤)، والسيد الخوئي^(٥)، من دون إشارة إلى الإرسال.

التحقيق:

الظاهر إرسال رواية محمد بن علي، عن سيف بن عميرة، ويدل عليه أمور:
الأول: بعد الطبقة، حيث إن المراد من محمد بن علي هو: محمد بن علي الصيرفي أبو سمينة، وقد أدرك أبا الحسن الرضا والجواد عليهما السلام، كما تقدم^(٦).
وأما «سيف بن عميرة»، فقد عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام^(٧)، ولم يعلم إدراكه لأبي الحسن الرضا عليهما السلام، نعم، قال ابن شهر آشوب في ترجمة «سيف بن عميرة»: «واقفي وله كتاب»^(٨).
وظاهر الوقف بقاؤه بعد الكاظم عليهما السلام، وإدراكه الرضا عليهما السلام، إلا أنه غير صحيح، كما صرح به السيد الخوئي بقوله: «إن سيف بن عميرة، من أصحاب

(١) الموسوعة الرجالية: ١٥٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٩/٤.

(٣) جامع الرواة: ٣٩٧/١.

(٤) قاموس الرجال: ٣٧٩/٥ رقم ٣٥١١.

(٥) معجم رجال الحديث: ٣٦٧/٨ رقم ٥٦٥٩، وص ٥٤٦.

(٦) راجع: ذيل سند الكافي: ١٧٨/١ ح ٤.

(٧) رجال الطوسي: ٢١٥ رقم ٢٠٩، و٣٥١ رقم ٣، ورجال البرقي: ٤١ و٤٨.

(٨) معالم العلماء: ٥٦ رقم ٣٧٧.

الصادق والكاظم عليهما السلام، ولم يذكر أحد أنه أدرك الرضا عليه السلام، فضلاً عن التعرض لكونه واقفياً، فما في المعالم، من أنه واقفي، من سهو القلم، أو من غلط النساخ»^(١).

وقال التستري أيضاً، بعد نقل عبارة ابن شهر آشوب: «هو تخليط من ابن شهر آشوب، ودأبه أنه كان ما يراجع غير كتابي الشيخ، فراجع فهرسته، فأخذ منه توثيقه، وراجع رجاله في أصحاب الكاظم عليه السلام، الذي عنون هذا بلفظ تقدّم، ثم عنون بعده بلا فصل سماعة بن مهران، وقال: «له كتاب، روى عن أبي عبد الله عليه السلام: واقفي»، فجاوز نظره من قول رجال الشيخ في الأول: «له كتاب روى عن أبي عبد الله عليه السلام» إلى قوله في الثاني «له كتاب، روى عن أبي عبد الله عليه السلام واقفي»^(٢).
الثاني: جميع روايات الكليني عن سيف بن عميرة، كان بثلاث وسائط، إلا في موردين:

أحدهما: روايته عن محمد بن جعفر، عن محمد بن عبد الحميد، عنه^(٣).
وذلك أيضاً لكون محمد بن عبد الحميد من المعتمّرين، كما أشار إليه السيّد البروجردي^(٤)، والسيّد الخوئي^(٥).

(١) معجم رجال الحديث: ٣٦٥/٨ رقم ٥٦٥٨.

(٢) قاموس الرجال: ٣٧٨/٥ رقم ٣٥١١.

(٣) راجع: الكافي: ٤/٣٩٠ ح ٩، و٥/٢٣٦ ح ١٨، و٦/٤٠٥ ح ٢، و٩/٤٨١ ح ٩، و٧/٢٢٩ ح ٦.

(٤) قال السيّد البروجردي في تعيين طبقاته: من السادسة، وعمّر حتى عاصر السابعة. الموسوعة الرجالية: ٤/٣٣٢.

وقال في موضع آخر: من السادسة، وبقى إلى السابعة. المصدر نفسه: ٦/٥٩٥.

وفي موضع ثالث: من السابعة وطال عمره. المصدر نفسه: ٦/١١٢.

(٥) وقال السيّد الخوئي: إن محمد بن عبد الحميد نشأ في زمان الرضا عليه السلام، وبقى إلى زمان

وثانيتها: روايته عن أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عنه، كما في السند المبحوث عنه.

ولما لم نجد كون أحدهما من المعمرين، فالظاهر وقوع السقط في السند؛ بقريته سائر الروايات، وبعد طبقتها كما تقدّم.

الثالث: رواية محمد بن علي، عن سيف مع الواسطة، في مواضع متعدّدة^(١)، وعدم روايته عنه بلا واسطة، في غير السند المبحوث عنه.

→ العسكري عليه السلام، وغير بعيد أنه أدرك شيئاً من زمان الغيبة أيضاً. معجم رجال الحديث: ٢١١/١٦ رقم ١١٠٢٨.

(١) راجع: الكافي: ٥٠/٤ ح ٤، و٥١ ح ٥، و١٨١/٢ ح ١١، والتهذيب: ٦٢/٣ ح ١٥، والمحاسن: ١٤١/٢ ح ١، و١٤٣ ح ١٠، و١٤٩ ح ٣١، و١٥٦ ح ٥٨، و١٧٩ ح ١٤٥، (وفيه: محمد بن علي الصيرفي، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن سيف بن عميرة)، و٢٨٤ ح ٥٥٦، ومعاني الأخبار: ٢٢٩ ح ١، و٢٤٢ ح ٦.

هل رواية «علي بن إبراهيم»، عن «الريان» مرسلة، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٨٨ ح ٧ كتاب الحجّة (٤) باب مولد أبي الحسن عليه السلام (١٢١).
السند: «علي بن إبراهيم، عن ياسر الخادم والريان بن الصلت، جميعاً قال: لما انقضى أمر الخلو، واستوى الأمر للمؤمن، كتب إلى الرضا عليه السلام يستقدمه إلى خراسان، فاعتل عليه أبو الحسن عليه السلام بعلة، فلم يزل المؤمن يكاتبه في ذلك، حتى علم أنه لا محيص له... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية علي بن إبراهيم، عن ياسر مرسلة بلا ريب، وكذا عن الريان بن الصلت»^(١).
 وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «رواية علي، عن الريان بن الصلت، مرسلة»^(٢).
 وقال المحقق التستري، بعد ذكر هذا السند: «سقط فيه كلمة «عن أبيه»، كما

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٢٥٦، وكذا في تجريد أسانيد الكافي: ٢٩٨ رقم ٧، ٨.

(٢) المصدر نفسه: ٤/١٥٣، و ٤/٢٣٧، وكذا في: ٦/٥٣.

يشهد له نقل العيون للخبر في باب السبب الذي قبل عليّاً ولاية العهد»^(١).
وقد ذكر الأردبيلي هذا السند من دون أن يتعرّض إليه بشيء^(٢).

التحقيق:

الظاهر أنّ رواية عليّ بن إبراهيم، عن الريّان بن الصلت مرسلة، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: بعد الطبقة، لأنّ عليّ بن إبراهيم من مشايخ الكليني، وكان حيناً في حدود سنة ٣٠٧^(٣)، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الثامنة، وفي موضع آخر من صغار التاسعة^(٤).

وأما الريّان بن الصلت، فقد ذكره في أصحاب الرضا والمهادي عليهما السلام^(٥)، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة^(٦).

الثاني: وقوع لفظة «عن أبيه» بعد عليّ بن إبراهيم في طريق الشيخ والصدوق^(٧)، إلى الريّان بن الصلت.

الثالث: ورود روايات عليّ بن إبراهيم، عن الريّان بن الصلت، بواسطة أبيه

(١) قاموس الرجال: ٤/ ٣٩٨ رقم ٢٨٩٦.

(٢) جامع الرواة: ١/ ٣٢٣.

(٣) الموسوعة الرجالية: ١/ ١١٩، ومات في حدود سنة (٣١٠).

(٤) الموسوعة الرجالية: ٤/ ٢٣٨، وفيه: من صغار الثامنة، و٥/ ٢٦٠، و٦/ ٢٥٩، و٥١٥.

و٧/ ٦٥٠، وفيها من الثامنة.

(٥) رجال الشيخ: ٣٧٦ رقم ١، و٤١٥ رقم ١، ورجال البرقي: ٥٤، و٥٩.

(٦) الموسوعة الرجالية: ٦/ ٢٣٦، و٤٦٣، و٧/ ٤٠٤.

(٧) الفهرست: ٧١ رقم ٢٨٥، والفقيه: ٤/ ٤٣٢ (المشيخة).

في موارد عديدة^(١).

وأما رواية عليّ بن إبراهيم، عن الريّان من دون واسطة، كما في التهذيب^(٢)، فالظاهر سقوط «عن أبيه» أيضاً؛ لورود هذه الرواية في الكافي^(٣)، وفيه «عليّ ابن إبراهيم، عن أبيه، عن الريّان».

(١) الكافي: ١/٤٨٨ ح ١٥، عيون أخبار الرضا^{عليه السلام}: ١/١١٦ ح ٤، ومثله في أمالي الصدوق: ٥٥ ح ٣، المجلس الثاني.

الأمالي للصدوق: ٢٤٣ ح ٧، المجلس الثالث والثلاثون، وعلل الشرائع: ١/٢٧٧ ح ١ و٣، باب العلة، التي من أجلها قبل الرضا^{عليه السلام} من المأمون ولاية العهد، وكمال الدين: ٣٧٦ ح ٧.

(٢) التهذيب: ١٠٢/٩ ح ١٨١، ومثله في التوحيد: ٣٣٣ ح ٦.

(٣) الكافي: ١/٤٨٨ ح ١٥.

هل رواية «علي بن إبراهيم»، عن «ياسر» مرسلة، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٩٠ ح ٨، كتاب الحجّة (٤) باب مولد أبي الحسن عليه السلام (١٢١).
السند: علي بن إبراهيم، عن ياسر قال: لما خرج المأمون من خراسان يريد بغداد، وخرج الفضل ذو الرئاستين، وخرجنا مع أبي الحسن عليه السلام، ورد علي الفضل بن سهل ذي الرئاستين كتاب من أخيه الحسن بن سهل، ونحن في بعض المنازل: إني نظرت في تحويل السنة في حساب النجوم، فوجدت فيه: «أنك تدوق في شهر كذا وكذا يوم الأربعاء حرق الحديد وحرق النار... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية علي، عن ياسر، مرسلة بلا ريب»^(١).

قال المحقق الزنجاني: «روى إبراهيم بن هاشم، عن ياسر كثيراً، وروى علي ابن إبراهيم من غير واسطة عنه أيضاً كثيراً»^(٢).

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٢٥٦، وكذا في ٤/٢٣٧، و٣٨٨، وتجريد أسانيد الكافي: ٢٩٨ رقم ٧.

(٢) الجامع في الرجال: ٢/١٢٢٥ (مخطوطة).

التحقيق:

الظاهر أنّ رواية عليّ بن إبراهيم، عن يلسر الخادم مرسلّة؛ لأمر: الأول: بعد طبقتها؛ لأنّ عليّ بن إبراهيم كان من مشايخ الكليني، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الثامنة^(١)، وفي موضع آخر من التاسعة^(٢)، وكان حيناً سنة ٣٠٧، ومات في حدود سنة (٣١٠)^(٣).
وأما يلسر الخادم، فقد عدّه البرقي^(٤)، من أصحاب الكاظم عليه السلام، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام^(٥)، وروى عنه عليه السلام عدّة روايات^(٦)، وروى عن أبي الحسن العسكري عليه السلام في مورد واحد^(٧)، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة^(٨).

- (١) الموسوعة الرجالية: ٤/٢٣٨، وفيه: من صغار التاسعة، و٥/٢٦٠، و٦/٢٥٩، و٥١٥، و٧/٦٥٠، وفيها من الطبقة الثامنة.
(٢) الموسوعة الرجالية (طبقات الكشي): ٦/٧٦.
(٣) الموسوعة الرجالية: ١/١١٩.
(٤) رجال البرقي: ٥١، وفيه: «ياسر مولى حمزة بن اليسع الأشعريّ القميّ».
(٥) رجال الطوسي: ٣٩٥ رقم ١٥.
(٦) كما في الكافي: ١/٤٩٠ ح ٨، و٢/٥٠٤ ح ٣، و٤/١٣ ح ١٤، و٦/٣٨٦ ح ٣، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/١١٤ ح ١، والخصال: ١٤٤ ح ١٦٧، ...
(٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٣١٥ ح ٩١، وقال الصدوق في ذيل هذه الرواية: وحديثه (ياسر الخادم) عن أبي الحسن العسكري عليه السلام غريب! ولكنّ في ذلك مجالاً للمناقشة والتأمل، فلاحظ.
(٨) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٨٨، و٥/٣١١، و٦/١٣٥، و٦٤٣، و٧/١١٠٠، وفي هذا الأخير عدّه من الخامسة.

الثاني: كثرة رواية علي بن إبراهيم، عن يلسر الخادم، مع الواسطة^(١).
ويؤيده طريق الصدوق^(٢) إلى يلسر الخادم، وفيه: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يلسر الخادم».

نعم، وردت رواية علي بن إبراهيم، عن يلسر، من دون واسطة في بعض الموارد، ولكن نحتمل فيها سقوط الواسطة، والظاهر أنّها كلمة «أبيه»: منها: ما رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا^(٣)، وفيه: «علي بن إبراهيم، عن يلسر الخادم»^(٤).

ولكن هذه الرواية، وردت بعينها في البحار نقلاً عن العيون، وفيها: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يلسر الخادم»^(٥).
ومنها: ما رواه أيضاً في العيون في سند آخر، وفيه: «حدّثني علي بن إبراهيم، حدّثني يلسر...»^(٦)، ولكن الرواية نفسها وردت في موضعين من البحار، وفيها: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يلسر»^(٧).

الثالث: لم نظفر برواية من كان في طبقة علي بن إبراهيم، عن يلسر الخادم، بل الراون عنه، كانوا في طبقة مشايخ علي بن إبراهيم كمحمد بن جزك^(٧)، وأحمد

(١) كما في الكافي: ٥٠٤/٢ ح ٣، و١٣/٤ ح ١٤، و٣٨٢/٦ ح ٣، و٥١١ ح ١٢، والبحار: ٧٠/٤٠ ح ١٠٦.

(٢) الفقيه: ٤٥٣/٤، (المشيخة ط: جماعة المدرّسين).

(٣) عيون أخبار الرضا^(٣): ١٥/٢ ح ٣٤.

(٤) البحار: ٢٠٢/١٠٣ ح ٤.

(٥) عيون أخبار الرضا^(٣): ٢٣٤/٢ ح ٤.

(٦) البحار: ٢٣١/٤٣ ح ٦، و٢٢٣/٩٣ ح ١٨.

(٧) البحار: ١٩٢/٢٦ ح ٦، و٨٦/٤٩ ح ١، وانظر الموسوعة الرجالية: ٣١٣/٤.

ابن إسحاق^(١)، وأحمد بن هلال^(٢)، المتوفى سنة ٢٦٧، وسهل بن زياد^(٣)، وغيرهم.

تحقيق حول طبقة ياسر، وإمكان روايته عن العسكري عليه السلام وعدمه: عدّه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام^(٤).
قال النجاشي: يلسر، خادم الرضا عليه السلام^(٥).
وقال الشيخ في الفهرست: يلسر الخادم له، مسائل عن الرضا عليه السلام^(٦).
وذكره البرقي في أصحاب الكاظم عليه السلام^(٧) بعنوان: يلسر مولى حمزة بن اليسع الأشعري القمي^(٨).
وأما في الروايات، فله روايات كثيرة عن الرضا عليه السلام^(٩).
وله رواية، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام، نقلها الشيخ الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام: «... عن يلسر الخادم، عن أبي الحسن العسكري، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام...».

(١) التهذيب: ٢/٣٠٨ ح ١٠٥، والبحار: ٨٥/١٤٨ ح ٤، وانظر الموسوعة الرجالية: ٤/٣٩.

(٢) البحار: ٦١/١٦٠، ذيل الحديث: ٧، وانظر الموسوعة الرجالية: ٤/٥٩.

(٣) الكافي: ٦/٣٣٤ ح ١٠، وانظر الموسوعة الرجالية: ٤/١٧٧.

(٤) رجال الطوسي: ٣٩٥ رقم ١٥.

(٥) رجال النجاشي: ٤٥٣ رقم ١٢٢٨.

(٦) الفهرست: ١٨٣ رقم ٧٩٧.

(٧) رجال البرقي: ٥١.

(٨) الظاهر اتحاد مع المترجم له؛ لقول النجاشي في ترجمة ياسر خادم الرضا عليه السلام: وهو مولى حمزة بن اليسع، وقال الشيخ: ياسر مولى اليسع الأشعري القمي.

(٩) كما في الكافي: ٢/٥٠٤ ح ٣، و٤/١٣ ح ١٤، و٦/٣٨٢ ح ٣، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/١١٤ ح ١، والخصال: ١٤٤ ح ١٦٧، و...

ثم قال: «يلسر الخادم، قد لقي الرضا عليه السلام، وحديثه، عن أبي الحسن العسكري، غريب»^(١).

وقال المحقق المامقاني، بعد نقل كلام الصدوق: «استغرابه - قدّه - أغرب، ضرورة أن لقاء يلسر الرضا عليه السلام وخدمته له عليه السلام، لا يمنع من بقاءه إلى زمان العسكري عليه السلام، وروايته عنه عليه السلام أيضاً، بعد عدم فصل طويل بينهما؛ لأنّ بين ابتداء إمامة الرضا عليه السلام - وهي سنة مائة وتسع وثمانين - إلى انتهاء إمامة العسكري عليه السلام له - وهي سنة مائتين وستين - إحدى أو اثنتان وسبعون سنة، فإذا انضافت إلى ذلك عشرون سنة لأجل قابليته للخدمة، كانت إحدى أو اثنتين وتسعين سنة، وذلك عمر متعارف، مع أن يلسراً خدم الرضا عليه السلام في خراسان في حدود المائتين، وابتداء إمامة العسكري سنة أربع وخمسين ومائتين»^(٢).

وقال المحقق التستري، بعد نقل عبارة المامقاني: «الصدوق لا بدّ أنّه عرف أنّه لم يدرك من بعد الرضا عليه السلام فقال ما قال: وإمّا عدم المنافاة في من لم يعرف، مع أنّه روى في باب سبب قبول ولايته عليه السلام العهد: «عن حمزة الزيدي العلوي، عن علي بن إبراهيم في سنة ٣٠٧، عن يلسر...»^(٣)، فإن لم يكن سقط بينهما كلمة (عن أبيه) لا بدّ أن يكون بقي بعده عليه السلام مدّة... ثمّ العيون قال: روى عن الهادي عليه السلام لا العسكري عليه السلام»^(٤).

وقال السيّد الخوئي، بعد نقل رواية العيون المتقدّمة آنفاً: «لم يظهر لنا وجه

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٣١٥ ح ٩١.

(٢) تنقيح المقال: ٣/٣٠٧ رقم ١٢٩٥٤.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/١٥٩ ح ٢٤.

(٤) قاموس الرجال: ٥/١١، في ترجمة ياسر الخادم.

الغرابية، فإنّ الفصل بين وفاة الرضا عليه السلام وإمامة أبي الحسن الهادي عليه السلام، سبع عشرة سنة، ولنفرض أنّ يلسر الخادم، كان له من العمر عند وفاة الرضا عليه السلام أربعون سنة، وقد بقي بعد وفاة الجواد عليه السلام عدّة سنين»^(١).

نقول: الظاهر أنّ المراد من أبي الحسن العسكري عليه السلام في رواية العيون المتقدّمة هو الهادي عليه السلام، كما عرفت عن السيّد الخوئي والمحقّق التستري. ووجه غرابية رواية يلسر عنه عليه السلام؛ لأجل أنّ يلسراً عدّ من أصحاب الكاظم عليه السلام، كما عرفت عن البرقي، وله مسائل عن الرضا عليه السلام، ولم تقف على روايته، عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، وكذا عن أبي الحسن الهادي عليه السلام، إلاّ في هذا المورد.

وإن لم يكن إدراكه عصر الهادي عليه السلام بعيداً؛ لأنّ بين آخر إمامة أبي الحسن موسى عليه السلام، الذي استشهد سنة ١٨٣، وأوّل إمامة الهادي عليه السلام في سنة ٢٢٤ إحدى وأربعين سنة، فلو عمّر أكثر من ستين سنة، يكفي ذلك في إدراكه لأبي الحسن الكاظم عليه السلام وأبي الحسن الهادي عليه السلام. وأمّا إدراكه عصر أبي محمّد العسكري عليه السلام، الذي كان أوّل إمامته سنة ٢٥٤، فهو أمر بعيد، إلاّ أن يكون عمره أكثر من تسعين سنة، كما لا يخفى.

(١) معجم رجال الحديث: ٢٠/٩ رقم ١٣٤١٠.

هل الصحيح: «أبو علي المطهر»، أو «أبو علي بن المطهر»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٠٧ ح ٦، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد أبي محمّد... (١٢٤).
السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْمُطَهَّرِ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ سَنَةَ الْقَادِسِيَّةِ، يُعَلِّمُهُ أَنْصِرَافَ النَّاسِ، وَأَنَّهُ يَخَافُ الْعَطَشَ، فَكَتَبَ عَلَيْهِ: «إِمْضُوا، فَلَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَمَضُوا سَالِمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

أقوال العلماء:

قال السيد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «وهذه الرواية، رواها الشيخ المفيد عن أبي القاسم، عن محمد بن يعقوب^(١)، مثله، والموجود فيها: «أبو عليّ المطهري»، ولا يبعد أنّه الصحيح، فإنّ أبا عليّ بن المطهر، كما في رواية الكافي، باب تسمية من رآه عليه السلام، الحديث ٥^(٢)، وتقدّمت ترجمته بعنوان: أحمد بن محمّد ابن مطهر^(٣)».

(١) الإرشاد: ٣٤٣، في باب ذكر طرف من أخبار أبي محمد عليه السلام و... .

(٢) الكافي: ١/٣٣١ ح ٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢١/٢٥٠ رقم ١٤٥٦٤.
(٢٩٦)

وذكره المحقق التستري في ترجمة أحمد بن محمد بن مطهر، وقال: «لكن الظاهر كونه [أبو علي المطهر] محرف «أبو علي بن مطهر»، أو «أبو علي المطهري»، فروى الكافي^(١)، في باب تسمية من رأى الحجّة - عليه السلام - «عن علي بن محمد، عن فتح مولى الرازي، قال: سمعت أبا علي بن مطهر، يذكر أنه قد رآه ووصف له قدّه»، ورواه الإرشاد بلفظ «أبا علي المطهري»، وحيث إنّ مطهراً جدّه، يصحّ أن يقال له: «ابن مطهر» و«المطهري» دون «مطهر»^(٢).

وقال أيضاً في ترجمة أبي علي بن المطهر: «هو أحمد بن محمد بن المطهر... وأما خبره في مولد العسكري عليه السلام «عن أبي علي المطهر»، فصحّف «عن أبي علي المطهري» كما رواه في الإرشاد»^(٣).

التحقيق:

الظاهر أنّ المراد من المترجم له هو: أحمد بن محمد بن المطهر الذي ذكره البرقي في أصحاب الهادي عليه السلام^(٤)، وذكره الشيخ الصدوق في الفقيه، باب (دفع الحجّ إلى من يخرج فيها) بعنوان أبي علي أحمد بن محمد بن مطهر^(٥)، وفي مشيخته بعنوان أحمد بن محمد بن مطهر صاحب أبي محمد عليه السلام^(٦).

فعلى هذا، اسمه أحمد، واسم أبيه محمد، واسم جدّه مطهر، وكنيته أبو علي،

(١) الكافي: ٣٣١/١ ح ٥.

(٢) قاموس الرجال: ١/٦٤٦ رقم ٥٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ١١/٤٣٦ رقم ٦٥٢.

(٤) رجال البرقي: ٦٠.

(٥) الفقيه: ٢/٤٢٢ ح ٢٨٦٨.

(٦) المصدر نفسه: ٤/٥٠٨، المشيخة.

فيعبر عنه تارةً: بأحمد بن محمد بن مطهر، وأخرى: بأبي علي المطهري، وثالثة:
 بأبي علي بن المطهر.
 وأمّا التعبير بأبي علي المطهر، فغير صحيح، كما لا يخفى.
 ولا يبعد صحّة أبي علي المطهري؛ لوروده في الإرشاد والمناقب وكشف الغمّة
 وبحار الأنوار^(١).

(١) الإرشاد: ٣٤٣، في باب ذكر طرف من أخبار أبي محمد عليه السلام و... والمناقب: ٤٣١/٤،
 وكشف الغمّة: ٤١٢/٢، وبحار الأنوار: ٢٧٩/٥٠ ح ٥٤.

هل الصحيح: «عن غير واحد»، أو «وعن غير واحد»؟

المصدر: الكافي: ١/٥١٥ ح ٣، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد الصاحب (١٢٥).
السند: عليُّ بنُ مُحَمَّدٍ، وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا الْقُمِّيِّينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ
 الْعَامِرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ غَانِمِ الْهِنْدِيِّ، قَالَ قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ الْهِنْدِ الْمَعْرُوفَةِ
 بِقَشْمِيرِ الدَّاخِلَةِ وَأَصْحَابُ لِي يَقْعُدُونَ عَلَيَّ كَرَّاسِيَّ عَنْ يَمِينِ الْمَلِكِ أُرْبَعُونَ رَجُلًا
 كُلُّهُمْ يَقْرَأُ الْكُتُبَ الْأَرْبَعَةَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَصُحُفَ إِبْرَاهِيمَ نَقْضِي بَيْنَ
 النَّاسِ وَنُقُفَّهُمْ فِي دِينِهِمْ وَنُفْتِيهِمْ فِي حَلَالِهِمْ وَحَرَامِهِمْ يَقْرَعُ النَّاسُ إِلَيْنَا الْمَلِكُ
 فَمَنْ دُونَهُ فَتَجَارِينَا ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا هَذَا النَّبِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الْكُتُبِ قَدْ
 خَفِيَ عَلَيْنَا أَمْرُهُ وَيَجِبُ عَلَيْنَا الْفَحْصُ عَنْهُ وَطَلَبُ أَثَرِهِ وَاتَّفَقَ رَأْيُنَا وَتَوَافَقْنَا عَلَى
 أَنْ أَخْرَجَ فَأُرْتَادَ لَهُمْ ... الحديث».

أقوال العلماء:

ذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بدون ذكر الواو^(١) أي
 «علي بن محمد، عن غير واحد من أصحابنا».

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٢٧٠.

وقال السيّد الخوئي في ترجمة محمّد بن محمّد العامري، بعد ذكره السند: «كذا في هذه الطبعة، ولكن في سائر النسخ: علي بن محمد، عن غير واحد من أصحابنا القميين، بلا ذكر حرف العطف، وهو الظاهر»^(١).

التحقيق:

الظاهر زيادة الواو، وصحّة: «علي بن محمّد، عن غير واحد من أصحابنا القميين». ويدلّ عليه أنّ الصدوق رواها بعينها في كمال الدين، الباب الثالث والأربعون، باب «ذكر من شاهد القائم وراه وكلمه عليه السلام» وفيه: «قال علان الكليني: وحدّثني جماعة، عن محمّد بن محمّد الأشعري، عن غانم»^(٢). والمراد من علان هو: علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني^(٣)، خال الكليني^(٤)، الذي روى عنه كثيراً بعنوان علي بن محمد المطلق^(٥). ومما يؤيّد زيادة الواو في السند، رواية علي بن محمّد، عن بعض أصحابه، أو عن بعض أصحابنا كثيراً^(٦).

(١) معجم رجال الحديث: ١٧/٢١٢ رقم ١١٧٢٥.

(٢) كمال الدين: ٤٣٧ ح ٦.

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٢٨٢، ومعجم رجال الحديث: ١٢/١٢٨ رقم ٨٣٨٩.

وقاموس الرجال: ٥٣٦/٧ رقم ٥٢٦٢.

(٤) راجع: رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦، والموسوعة الرجالية: ١/١١٠ و ١١٩ و ٢٥٨.

(٥) راجع: الموسوعة الرجالية: ١/٢٥٨.

(٦) الكافي: ١/٢٩ ح ٣٦، و ٢/٢٨ ح ١، و ٤/٥٣٤ ح ٣٨، و ٦/٦٣١ ح ١٦، و ٣/١٤٩ ح ١١،

و ٤/٩٢ ح ٥، و ٦/٣٨٢ ح ٤.

تنبيه:

تقدّم أنّ علي بن محمّد بن إبراهيم، المعروف بعَلان الكليني الرازي، كان من مشايخ الكليني، وإنّما الخلاف في روايته عنه وعدمها.

ذهب السيّد الخوئي إلى عدم رواية الكليني عنه، حيث قال في ترجمته: «فعليّ بن محمّد، المعروف بعَلان من مشايخ الكليني، ولكنّه لم نظفر لا في الكافي ولا في غيره برواية محمد بن يعقوب عنه، واللّه العالم»^(١). خلافاً للسيّد البروجردي، حيث قال بروايته عنه في الكافي في مواضع متعدّدة^(٢).

نقول: لم نقف على رواية الكليني عنه بعنوان علي بن محمّد بن إبراهيم، ولا بعنوان علان، ولكن روى، عن علي بن محمد المطلق.

إلا أنّ السيّد الخوئي قال بانصرافه إلى «عليّ بن محمّد بن بندار»^(٣)، وقال السيّد البروجردي بانصرافه إلى «علان الكليني»^(٤)، وهو الصحيح؛ لورود هذه الرواية بعينها في كمال الدين، وفيه: «قال علان الكليني، وحدّثني جماعة، عن محمّد بن محمّد الأشعري» كما تقدّم^(٥).

مضافاً إلى رواية الكليني عنه بعنوان علان الكليني في مواضع آخر^(٦).

→ الكافي: ١/٢٦٨ ح ١٠، ١/٣١١ ح ١٦، ١/٣٤١ ح ٢٤، ١/٣٥٥ ح ١٥، ١/٣٨٨ ح ٨، ١/٣٨١ ح ٨

ح ٦، ١/٢٦٠ ح ٣٧، ١/٣٢٨ ح ٢٥، ١/٨٠ ح ١

(١) معجم رجال الحديث: ١٢٩/١٢ رقم ٨٣٨٩.

(٢) راجع: الموسوعة الرجالية: ١/١١٠، ١/١١٩، ١/٢٥٨.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٢٧/١٢ رقم ٨٣٨٣.

(٤) الموسوعة الرجالية: ١/٢٥٨.

(٥) كمال الدين: ٤٣٧ ح ٦.

(٦) كمال الدين: ٤٠٨ ح ٤، وعلل الشرايع: ١/١٦٠ ح ١، ١/١٩١ ح ٢، ومعاني الاخبار: ٦٣ ح ١٢.

بل يمكن أن يقال: إنَّ جميع ما رواه الكليني في كتاب الحجّة، باب مولد
الصاحب عليه السلام، عن عليّ بن محمّد هو هذا؛ بقريظة أنّ له كتاب أخبار
القائم عليه السلام (١).

(١) راجع: رجال النجاشي: ٢٦١ رقم ٦٨٢.

هل الصحيح: «علي بن الحسين»، أو «علي بن الحسن»؟

المصدر: الكافي: ١/٥١٩ ح ١٢، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد أبي محمد... (١٢٥).
 السند: عليّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْيَمَانِيِّ، قَالَ: كُنْتُ بِبِعْدَادَ، فَتَهَيَّأْتُ قَافِلَةً
 لِلْيَمَانِيِّينَ، فَأَرَدْتُ الْخُرُوجَ مَعَهَا فَكَتَبْتُ، أَلْتَمِسُ الْأِذْنَ فِي ذَلِكَ، فَخَرَجَ: «لَا تَخْرُجْ
 مَعَهُمْ، فَلَيْسَ لَكَ فِي الْخُرُوجِ مَعَهُمْ خَيْرَةٌ، وَأَقِمِ بِالْكُوفَةِ». قَالَ: وَأَقَمْتُ، وَخَرَجْتُ
 الْقَافِلَةَ، فَخَرَجْتُ عَلَيْهِمْ حَنْظَلَةً، فَاجْتَا حَتْمَهُمْ وَكَتَبْتُ، أَسْتَأْذِنُ فِي رُكُوبِ الْمَاءِ،
 فَلَمْ يَأْذَنْ لِي فَسَأَلْتُ عَنِ الْمَرَائِبِ الَّتِي خَرَجْتُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فِي الْبَحْرِ، فَهَاسَلِمَ
 مِنْهَا مَرْكَبٌ، خَرَجَ عَلَيْهَا قَوْمٌ مِنَ الْهِنْدِ، يُقَالُ لَهُمُ: الْبَوَارِحُ، فَقَطَعُوا عَلَيْهَا، قَالَ:
 وَرَزْتُ الْعَسْكَرَ، فَأَتَيْتُ الدَّرْبَ مَعَ الْمَغِيبِ، وَلَمْ أَكَلِمَ أَحَدًا، وَلَمْ أَتَعَرَّفْ إِلَى أَحَدٍ،
 وَأَنَا أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ فَرَاعِي مِنَ الزِّيَارَةِ، إِذَا بَجَادِمٍ قَدْ جَاءَنِي فَقَالَ لِي:
 قُمْ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند:

«عليّ ابن الحسين هذا، وعليّ بن الحسن في السند الذي قبله^(١)، واحد، وقع التصحيف في أحدهما»^(٢).

وقال أيضاً في طبقات الكافي: «قد تقدّم عليّ بن الحسن الفضل اليماني، عن أبي محمد عليه السلام، وعنه عليّ بن محمد، والظاهر أنّها واحد، وقد وقع التصحيف في أحدهما»^(٣).

وذكره الأردبيلي^(٤)، والسيد الخوي^(٥)، والمحقّق التستري^(٦)، من دون إشارة إلى التصحيف.

التحقيق:

لقد وردت هذه الرواية بعينها، مع اختلاف يسير في الجوامع الروائية، ومع ذكر هذا الراوي بعناوين مختلفة:

ففي الكافي «علي بن الحسين اليماني» كما عرفت، وصرّح في متنها أنّه كان رسول جعفر بن إبراهيم.

وفي كمال الدين: «علي بن محمد الشمشاطي رسول جعفر بن إبراهيم اليماني»^(٧).

(١) الكافي: ٥٠٨/١ ح ٧، وفيه: علي بن محمد، عن علي بن الحسن بن الفضل اليماني ...

(٢) الموسوعة الرجالية: ٢٦٧/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٠/٤.

(٤) جامع الرواة: ٥٧٢/١.

(٥) معجم رجال الحديث: ٣٨٠/١١ رقم ٨٠٨٤.

(٦) قاموس الرجال: ٤١٦/٧ رقم ٥٠٩٣.

(٧) كمال الدين: ٤٩١ ح ١٤.

وفي الهداية الكبرى: «أبو الحسن علي بن الحسن اليماني، وصرح فيها أيضاً أنه كان رسول جعفر بن إبراهيم»^(١).

نقول: الحكم بصحة أحد العناوين المذكورة مشكل؛ لعدم ذكرهم في الكتب الرجالية، ولا في الجوامع الروائية، إلا ما ذكرناه، نعم، عدّ في الإكمال «علي بن محمّد الشمشاطي» و«الحسن بن الفضل اليماني» ثمّ وقف على معجزة الحجّة وآه عليه السلام، حيث قال: «... ومن اليمن الفضل بن يزيد وابنه الحسن ...، والشمشاطي»^(٢).

وأما علي بن الحسين، أو الحسن، فلم نجد له ترجمة في الكتب الرجالية، ولا رواية في الكتب الروائية، إلا في موضعين من الكافي، كما تقدّم. فعلى هذا، يمكن أن يقال بصحة علي بن الحسن اليماني في السند المبحوث عنه؛ بقرينة ورود هذا العنوان في موضع آخر من الكافي^(٣)، ولما تقدّم عن الهداية الكبرى.

تنبيه:

قال المحقّق التستري في ترجمة: علي بن محمّد العدوي الشمشاطي، أبو الحسن المعنون في رجال النجاشي^(٤)، بعد نقل رواية الإكمال: «والظاهر أنه الذي عدّه الإكمال في «من وقف على معجزة الحجّة عليه السلام وآه»، بلفظ «الشمشاطي»

(١) الهداية الكبرى: لأبي عبد الله الحسين بن حمدان الخصبي، المتوفّى سنة ٣٣٤: ٣٧٢، الباب الرابع عشر باب الإمام المهدي عليه السلام.

(٢) كمال الدين: ٤٤٣ ح ١٦.

(٣) الكافي: ١/٥٠٨ ح ٧.

(٤) رجال النجاشي: ٢٦٣ رقم ٦٨٩.

وشمشاط: من تغور الجزيرة»^(١).

نقول: الظاهر أنّ ما ذكره من الأتّحاد، لا يساعده الدليل؛ لاختلافهما من حيث الطبقة، لأنّ المعنون في رجال النجاشي كان من الطبقة العاشرة أو التاسعة^(٢)، وقال النجاشي في ترجمته: «وتّمّ كتاب المؤّصل لأبي زكريا زيد بن محمد، وكان فيه إلى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، فعمل فيه من أوّل سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة إلى وقته، فدخلت فيه زيادة (زيادات) كثيرة»^(٣). وعدّ أيضاً من جملة تأليفاته: «رسائل إلى سيف الدولة»، وهو عبد الله بن حمدان، الذي لُقّب بسيف الدولة سنة ٣٣٠، ومات سنة ٣٥٦^(٤).

وعنونه ابن النديم في فهرسته وقال: «ويحيى في عصرنا هذا»^(٥)، أي عصر تأليف الفهرست وهو عام ٣٧٧^(٦). وأمّا الذي جاء في خبر الإكمال، فيروي عنه سعد بن عبد الله، الذي مات سنة ٢٩٩، أو ٣٠١^(٧)، وكان من كبار الثامنة^(٨).

(١) قاموس الرجال: ٥٦٤/٧ و ٥٦٥ رقم ٥٣٠٩.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٥٣٤/٦.

(٣) رجال النجاشي: ٢٦٤ رقم ٦٨٩.

(٤) ريجانة الأدب: ١٠٤/٦ و ١٠٥.

(٥) الفهرست: ١٧١ و ١٧٢.

(٦) مشيخة النجاشي: ١٤٥.

(٧) رجال النجاشي: ١٧٧ رقم ٤٦٧.

(٨) الموسوعة الرجالية: ١٦٢/٤.

هل الصحيح: «الحسن بن الفضل بن زيد»؟، أو «الحسن بن الفضل بن يزيد»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٢٠ ح ١٣، كتاب الحجّة (٤)، باب مولد الصاحب (١٢٥).
السند: الحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ زَيْدِ الْيَمَانِيِّ، قَالَ: كَتَبَ أَبِي بِحَطِّهِ كِتَابًا، فَوَرَدَ
جَوَابُهُ، ثُمَّ كَتَبْتُ بِحَطِّي، فَوَرَدَ جَوَابُهُ، ثُمَّ كَتَبَ بِحَطِّهِ رَجُلٌ مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِنَا، فَلَمْ
يَرِدْ جَوَابُهُ، فَنَظَرْنَا، فَكَانَتِ الْعِلَّةُ أَنَّ الرَّجُلَ تَحَوَّلَ فَرَمَطِيًّا؛ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ
الْفَضْلِ: فَزُرْتُ الْعِرَاقَ وَوَرَدْتُ طُوسَ، وَعَزَمْتُ أَنْ لَا أَخْرَجَ إِلَّا عَنْ بَيْتِهِ مِنْ
أَمْرِي، وَنَجَّاحٍ مِنْ حَوَائِجِي، وَلَوْ احْتَجْتُ أَنْ أُقِيمَ بِهَا حَتَّى أَتَصَدَّقَ ... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في ترجمة الحسن بن الفضل بن يزيد: «روى عنه علان
الكليني، دخل سر من رأى، وذكر أنه رأى في هذه السنة عشر دلالات، ذكر
الصدوق في كمال الدين: الباب ٤٩، في ذكر التوقيعات الواردة عن القائم -عجل
الله تعالى فرجه - الحديث ١٤^(١). وهو ممن رأى القائم -عجل الله تعالى

(١) كمال الدين: ٢/٤٩٠ ح ١٣.

فرجه - نفس المصدر ، الباب ٤٧ في ذكر من شاهد القائم عليه السلام ورآه وكلمه ، الحديث ١٧^(١).

وروى الكليني في الكافي: الجزء ١ ، كتاب الحجّة ٤ ، باب مولد الصاحب - عجل الله تعالى فرجه - ١٢٨ ، الحديث ١٣ ، رواية الحسن مشاهدته عدّة معجزات ، ولكنّ الموجود فيه : الحسن بن الفضل بن زيد اليماني ، ورواه الشيخ في كتاب الغيبة^(٢) في فصل (وأما ظهور المعجزات الدالة على صحّة امامته في زمان الغيبة ...) الحديث ٢ . بإسناده عن الحسن بن الفضل بن زيد (يزيد اليماني...) ^(٣) . ولقد أشار إلى اختلاف النسخ في ضبط إسم الرجل أيضاً السيّد البروجردي^(٤) ، والسيّد الشبيري الزنجاني في تعليقه على هذا السند .

التحقيق:

الظاهر صحّة «الحسن» مكبراً بدل الحسين ، كما أنّ الصحيح: يزيد بدل زيد ، حيث إنّ الصدوق روى بإسناده قطعة منها في كمال الدين^(٥) ، عن «الحسن بن الفضل اليماني» ، والشيخ الطوسي^(٦) بإسناده ، عن «الحسن بن الفضل بن يزيد اليماني» ويؤيده أنّ الفضل بن يزيد وابنه الحسن ، كانا من الذين شاهدوا القائم عليه السلام ، كما في كمال الدين ، الباب الثالث والأربعون ، باب ذكر من شاهد

(١) الكافي: ٤٤٣/٢ ح ١٦ .

(٢) الغيبة: ٢٨٢ ح ٢٤٠ «ط. الحديثة» .

(٣) معجم رجال الحديث: ٨١/٥ - ٨٠ رقم ٣٠٥٤ .

(٤) الموسوعة الرجالية: ١١٨/١ ، وفيه: الحسين بن الفضل بن يزيد (زيد خ ل) ، وفي بعض النسخ الحسن مكبراً ، و ١٢٧/٤ ، وفيه: الحسين ، أو الحسن بن الفضل بن زيد (يزيد خ ل) اليماني .

(٥) كمال الدين: ٤٩٠/٢ ح ١٣ .

(٦) الغيبة: ٢٨٢ ح ٢٤٠ .

القائم عليه^(١) ورآه وكلمه^(١).

تنبيه:

لقد عدّ السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، الحسين بن الفضل بن يزيد اليماني من جملة مشايخ الكليني، حيث قال: «الخامس عشر: الحسين بن الفضل بن يزيد (زيد خ ل) اليماني، وفي بعض النسخ الحسن مكبراً، فروى عنه المصنّف [أي الكليني] في باب مولد الصاحب عليه السلام خمس دلالات، ويظهر من بعضها أنّه كان له ولأبيه مكاتبة إلى الناحية المقدّسة، ولم أجد له ولا لأبيه ذكراً في غير هذا الموضع»^(٢).

نقول: ولكن الظاهر أنّ السند معلق على سابقه، والصحيح: عليّ بن محمّد، عن الحسن بن الفضل اليماني، والمراد من عليّ بن محمّد هو: عليّ بن محمّد بن إبراهيم الرازي الكليني المعروف بعلان، الذي كان خال الكليني ومن مشايخه، كما تقدّم سابقاً^(٣).

والدليل على ذلك أنّ الصدوق روى بإسناده قطعة من هذه الرواية، عن «علان الكليني، عن الحسن بن الفضل اليماني»^(٤).

وعلى هذا، فلا يكون الرجل من مشايخ الكليني، فراجع وتأمل.

(١) كمال الدين: ٤٤٢/٢ ح ١٦، وفيه: بإسناده، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، أنّه ذكر عدد من انتهى إليه، ثمّ وقف على معجزات صاحب الزمان عليه السلام ورآه من الوكلاء... ومن غير الوكلاء... ومن بين الفضل بن يزيد وابنه الحسن.

(٢) الموسوعة الرجالية: ١/١١٨.

(٣) راجع ذيل سند رواية الكافي: ١/٥١٥ ح ٣.

(٤) كمال الدين: ٤٩٠/٢ ح ١٣.

هل الصحيح: «عبد الله بن محمد، عن الخشاب»، أو «عبد الله بن محمد الخشاب»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣١ ح ٧، كتاب الحجّة (٤) باب ما جاء في الاثني عشر... (١٢٦)

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَشَّابِ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَبِاطٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «الْإِثْنَا عَشَرَ الْأِمَامَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ وُلْدِ عَلِيٍّ، وَرَسُولُ اللَّهِ وَعَلِيٌّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ هُمَا الْوَالِدَانِ. فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ رَاشِدٍ: كَانَ أَحَا عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ لِأُمِّهِ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَصَرَّرَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ: «أَمَا إِنَّ ابْنَ أُمَّكَ كَانَ أَحَدَهُمْ».

أقوال العلماء:

ذكره السيّد الخوئي في ترجمة عبد الله بن محمد الخشاب، وقال: «هذه الرواية رواها الصقّار، عن عبد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، ورواها الطبرسي في إعلام الوري، عن الكليني، وفيه: عبد الله بن محمد، عن الخشاب»^(١).

(١) معجم رجال الحديث: ١٠/٣١٥ و ٣١٦ رقم ٧١٤٠.
(٣١٠)

وقال أيضاً في ترجمة «ابن سماعه»، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة والمرأة والوافي أيضاً»^(١).

وقال المجلسي في المرأة: «وفي الإعلام»^(٢) «عن الخشاب»، وكأنه هو الأظهر»^(٣). ونقله الأردبيلي في ترجمة ابن سماعه، من دون إشارة إلى التصحيح^(٤).

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح في السند «عبد الله بن محمد، عن الخشاب» بدل «عبد الله بن محمد الخشاب»، ويدلّ عليه أنّ الصفار رواها بعينها: «عن عبد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب»^(٥)، كما أنّ الطبرسي رواها، عن الكليني، وفيه: «عبد الله بن محمد، عن الخشاب»^(٦).

ويؤيده أنّ الكليني رواها في الباب نفسه بسند آخر، وفيه: «الحسن بن موسى الخشاب»^(٧).

مضافاً إلى عدم ورود عبد الله بن محمد الخشاب في مورد، لا في الكتب الرجالية ولا في الكتب الروائية إلا في هذا الموضوع^(٨).

(١) معجم رجال الحديث: ٢٢/١٨٦ رقم ١٥٠٨٥.

(٢) أي في إعلام الوري للطبرسي: ٢/١٧١.

(٣) مرآة العقول: ٦/٢٢٢.

(٤) جامع الرواة: ٢/٤٣٣.

(٥) بصائر الدرجات: ٣٢٠ ح ٥.

(٦) إعلام الوري في أعلام الهدى: ٢/١٧١.

(٧) الكافي: ١/٥٣٣ ح ١٤، وفيه: بحث سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٨) نعم ورد في موضع من البحار عن العلل: [٢١/٢٣ ح ٢١] في سند آخر «عبد الله بن محمد الخشاب»، ولكنّه في المصدر نفسه [علل الشرايع: ٢٣١ ح ٦] عبد الله بن محمد، عن الخشاب.

ولكن وردت رواية عبد الله بن محمد، عن الخشاب، في موارد مختلفة^(١).
والمراد من عبد الله بن محمد هذا هو: عبد الله بن محمد بن عيسى، أخو أحمد
ابن محمد بن عيسى الأشعري القمي، كما صرح به السيد البروجردي^(٢).
والمراد من الخشاب هو: الحسن بن موسى الخشاب^(٣).

تنبيه:

تقدّم أنّ الصفّار روى هذه الرواية في البصائر، وفيه: «الحسن بن موسى
الخشاب، عن ابن سماعة وعلي بن الحسين بن رباط^(٤)»، وهو يوهّم بتصحيح
«واو» بـ «عن» في سند الكافي، ولكن الظاهر صحّة ما في الكافي، وتصحيح
«عن» بـ «واو» في سند البصائر، ويؤيّدُه:
أولاً: اختلاف طبقتهم، حيث إنّ «ابن سماعة» كان من الطبقة السابعة^(٥)،
وعلي بن الحسن بن رباط كان من كبار السادسة^(٦).
وثانياً: أنّ ابن سماعة كان راوياً لكتابه^(٧)، وروى عنه في مواضع
متعدّدة^(٨).

-
- (١) بصائر الدرجات: ١٢٣ ح ١، و١٥٨ ح ٢٤، و٢٢٦ ح ٤، و٣٩٣ ح ٤، و٤٢٣ ح ٣،
وغيبة الطوسي: ٦٧ ح ٧٠، والكافي: ٢٢١/١ ح ٣.
(٢) الموسوعة الرجالية: ٢٢٠/٤.
(٣) راجع: معجم رجال الحديث: ٩٣/٢٣ رقم ١٥٢٩٦.
(٤) الظاهر أنّه مصحّف عليّ بن الحسن بن رباط، كما لا يخفى.
(٥) الموسوعة الرجالية: ١١٥/٤.
(٦) المصدر نفسه: ٢٥٤/٤.
(٧) رجال النجاشي: ٢٥١ رقم ٦٥٩.
(٨) الكافي: ٣٦٠/٤ ح ٥، و٤٠١/٥ ح ١، و٩٨/٧ ح ٥، و١٢٦ ح ٢.

هل الصحيح: محمد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد أم لا؟
 وهل الصحيح: «إبراهيم بن أبي يحيى»، أو «إبراهيم، عن أبي يحيى»؟
 وهل رواية «محمد بن الحسين»، عن «إبراهيم بن محمد» مرسله أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣١ ح ٨، كتاب الحجّة (٤) باب فيما جاء في الاثني عشر... (١٢٦).
 السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي
 عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي هَارُونَ
 الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ حَاضِرًا لَمَّا هَلَكَ أَبُو بَكْرٍ، وَاسْتَخْلَفَ
 عُمَرَ، أَقْبَلَ يَهُودِيٌّ مِنْ عَظَمَاءِ يَهُودِ يَثْرِبَ، وَتَزَعُمُ يَهُودَ الْمَدِينَةَ أَنَّهُ أَعْلَمُ أَهْلَ
 زَمَانِهِ، حَتَّى رُفِعَ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: يَا عُمَرُ إِنِّي جِئْتُكَ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ، فَإِنِ
 أَخْبَرْتَنِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ، فَأَنْتَ أَعْلَمُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَجَمِيعِ مَا
 أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عَنْهُ ... الحديث».

أقوال العلماء:

يستفاد من السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي أنّ الرواية تشتمل
 على سنيين:

أحدهما: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد، عن أبي

عبد الله عليه السلام»^(١).

ثانيهما: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني، عن أبي هرون العبدى، عن أبي سعيد الخدرى، عن أمير المؤمنين عليه السلام»^(٢).

قال عليه السلام، بعد ذكر السند الأول: «رواية محمد بن الحسين، عن مسعدة، مرسله».

وقال، بعد ذكر السند الثاني ذيل عنوان «إبراهيم بن أبي يحيى المدني»: «هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، الذي نسب هنا إلى جدّه، وهو ثقة من فضلاء الرابعة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، فرواية محمد بن الحسين الذي هو من السابعة عنه، مرسله بلاريب، وقد سقط بينهما رجل أو رجلان، فتفطن». وقال المجلسي ذيل هذا السند: «سنده الأول صحيح، والثاني مجهول عامي، لكن الظاهر أنّ في السند الأول إرسالاً، إذ «مسعدة» من أصحاب الصادق عليه السلام، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام، لكن يروي هارون بن مسلم عنه كثيراً، مع أنّه قال النجاشي فيه: لقي أبا محمد وأبا الحسن عليهما السلام، فيحتمل أن يكون مسعدة معتمراً، روى عنه محمد».

ومحمد بن الحسين، عطف على محمد بن الحسين أعاده لا اتصال السند الثاني، وما قيل: إنّ عطف على محمد بن يحيى فهو وهم، وقوله: عن أبي يحيى، كأنّه كان «ابن أبي يحيى»، إذ إبراهيم بن يحيى له كتاب، روى عنه الصدوق، وأبو يحيى

(١) الموسوعة الرجالية: ٣٩٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩١/١.

المدني، فليح بن سليمان، وإن كان موجوداً في الرجال معدوداً في أصحاب الصادق عليه السلام، لكن الشيخ والطبرسي وغيرهما، لما رووا هذا الخبر عن الكليني، روه، عن إبراهيم بن أبي يحيى»^(١).

واستظهر المحقق التستري أيضاً اشتغال الخبر المعنون على السندين، حيث قال: «ثم إن ظاهر خبر العنوان من الكافي أنه مشتمل على سندين، أحدهما: عن الصادق عليه السلام، والثاني: عن الحدري، إلا أنه لا يخلو عن تشويش، فإن الواجب أن يقال بعد السند الأول: «قال عليه السلام: لما هلك أبو بكر»، وبعد السند الثاني: «قال: كنت حاضراً لما هلك أبو بكر»، ولولا أن الخبر روي عن الصادق عليه السلام، كما عرفت من الطرق الثلاثة الأخيرة، لقلنا: إنه كان سنداً واحداً، وإن المراد بـ «أبي عبد الله» فيه أحد الرواة، وإن كلمة عليه السلام بعده من زيادات النسخ توهماً، فليست الكلمة في الغيبة»^(٢).

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند، وفيه ... عن إبراهيم، عن ابن أبي يحيى المدائني ...: «كذا في الطبعة القديمة والوافي أيضاً، وفي الطبعة التي بعد هذه الطبعة، أبو يحيى المدائني، بدل ابن أبي يحيى المدني، وهذا هو الذي يظهر من تعليقة المجلسي في المرأة، وإن استظهر أن ابن أبي يحيى المدني هو الصحيح»^(٣). وأرجعه الشيخ الحرّ العاملي أيضاً بسندين، حيث قال «وعن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام، وعنه، عن محمد ابن الحسين، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني، عن أبي هرون العبدي، عن أبي

(١) مرآة العقول: ٦/ ٢٢٣، و ٢٢٤.

(٢) الأخبار الدخيلة: ١/ ٨ و ٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢٢/ ١٤٩ - ١٥٠ رقم ١٥٠٠٨.

سعيد الخدري»^(١).

وقال السيد الشيرازي الزنجاني، في تعليقه على السند ذيل عنوان محمد بن الحسين: «توسط محمد بن الحسين في السند غريب، والمعهود رواية هارون بن مسلم، عن مسعدة، ولم أجد رواية محمد بن يحيى عنه، ولا بدّ من المراجعة إلى النسخ...».

وقال أيضاً ذيل عنوان إبراهيم بن (أبي) يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثم إنّ السند، إن كان المراد منه رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين ثانياً بطريق آخر ينتهي إلى أبي سعيد الخدري يكون مرسلًا، فإنّ محمد بن الحسين في مشايخ محمد بن يحيى، هو: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، المتوفى ٢٦٢، وروايته عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني أو المدني المتحد مع إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني، المتوفى سنة ١٨٤ على الأظهر، أو ١٩١ على احتمال، مرسله».

التحقيق:

في السند بحوث:

الأول: في إرسال رواية محمد بن الحسين، عن مسعدة، وعدمه؟
الظاهر أنّ المراد من «محمد بن الحسين» المذكور في السند هو: «ابن أبي الخطاب» وروايته، عن مسعدة مرسله؛ لأمر:
أحدها: بعد طبقتها؛ لأنّ «مسعدة بن زياد» من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام^(٢)، وعدّه السيد البروجردي من الطبقة الخامسة^(٣).

(١) إثبات الهداة: ١/٤٥٨ ح ٧٨.

(٢) رجال الطوسي: ١٣٧ رقم ٤١، و٣١٤ رقم ٥٤٦.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤/٣٥٧، و٦/٦٢٥، و٧/١٠١٧.

وأما «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب»، فهو من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهما السلام (١)، ومات سنة ٢٦٢ (٢)، وعده السيد البروجردي من الطبقة السابعة (٣).

ثانيها: لم نظفر برواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن مسعدة في المصادر المتوفرة لدينا.

ثالثها: وردت هذه الرواية في المصادر الأخر، مع اختلاف قليل بالألفاظ؛ كالخصال (٤)، وإكمال الدين (٥)، وعيون أخبار الرضا عليه السلام (٦)، وفي سندها: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب»، عن أبي عبد الله عليه السلام، بواسطتين.

وأما ما ذكره المجلسي - كما تقدم - في محاولته لدفع الإرسال؛ باحتماله أن يكون مسعدة معتمراً؛ لأنّ - الراوي عنه كثيراً - هارون بن مسلم، الذي قال النجاشي (٧) في ترجمته: «إنه لقي أبا محمد وأبا الحسن عليهما السلام، فغير تام؛ لاحتمال أن يكون هارون بن مسلم معتمراً، كما هو المستفاد من عبارة الشيخ في الفهرست، حيث قال في ترجمته: «له روايات عن رجال الصادق عليه السلام» (٨)، ويؤيده ما

(١) رجال الطوسي: ٤٠٧ رقم ٢٨، و٤٢٣ رقم ٢٣، و٤٣٥ رقم ٨.

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٣١٩/٤، و٨٨٤/٧.

(٤) الخصال: ٤٧٦/٢ ح ٤٠، فيه: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقي، عن صالح بن عقبة، عن جعفر بن محمد عليهما السلام، قال: لما هلك أبو بكر ...» هكذا في كمال الدين.

(٥) إكمال الدين: ٣٠١/١ ح ٨.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٥٢/١ ح ١٩.

(٧) رجال النجاشي: ٤٣٨ رقم ١١٨٠.

(٨) الفهرست: ١٧٦ ر ٧٣٦.

ذكره السيّد الخوئي، بعد نقل روايته عن بريد بن معاوية، الذي مات في حياة الصادق عليه السلام: «وعليه فلا بدّ وأن يكون عمر هارون بن مسلم قريباً من مائة وثلاثين سنة. والله عالم»^(١).

الثاني: هل الصحيح: إبراهيم بن أبي يحيى المدائني، أم «إبراهيم، عن أبي يحيى المدني»؟

الظاهر أنّ الصحيح هو: «إبراهيم بن أبي يحيى المدائني» وصحفت كلمة «بن» بـ«عن»، والمراد منه هو: «إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني» المعنون في الكتب الرجالية^(٢)، كما صرح به السيّد البروجردي والسيّد الخوئي والمحقّق التستري والسيّد الشبيري الزنجاني فيما تقدّم.

ومما يؤيد وقوع التصحيف في السند: أنّ الرواية وردت في سائر المصادر^(٣)، وفيها: «محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني».

الثالث: في إرسال رواية محمّد بن الحسين، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وعدمه.

الظاهر أنّ رواية «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» عنه أيضاً كانت مرسلة، لبعدها طبقتهما، لأنّ «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» كما عرفت، كان من أصحاب الجواد، والهادي، والعسكري عليه السلام، ومات سنة ٢٦٢، وعده السيّد البروجردي من الطبقة السابعة.

وأما إبراهيم بن أبي يحيى، فقد روى عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليه السلام^(٤).

(١) معجم رجال الحديث: ٢٣١/١٩ رقم ١٣٢٤١.

(٢) كما في رجال النجاشي: ١٤ رقم ١٢، ورجال الطوسي: ١٤٤ رقم ٢٤.

(٣) الغيبة للطوسي: ١٥٢ ح ١١٣، وكمال الدين: ٣٠١/١ ح ٧، ...

(٤) رجال النجاشي: ١٤ رقم ١٢.

ومات سنة ١٨٤، أو سنة ١٩١^(١).

ولعدم ورود رواية «محمد بن الحسين»، عن «إبراهيم بن أبي يحيى» في مورد من الأسانيد.

قال الشيخ محمد علي النجّار، بعد البحث حول السند مفصلاً: «إذ يزال يوجد فيه عيب كبير لم ينتبه إليه أحد من العلماء حتى الآن، وذلك هو الانقطاع الموجود فيه، فراويه الرئيسي، والذي ساق الحديث بطريقين (محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، المتوفى سنة ٢٦٢)، لم يدرك (إبراهيم بن أبي يحيى، المتوفى سنة ١٨٤) بل، هو لم يدرك مولانا الرضا عليه السلام، وقد كانت وفاته سنة ٢٠٣، فكيف يدرك شيخاً توفي قبل وفاة الرضا عليه السلام بعشرين سنة؟! ثم إنه لم يذكر في المعمرين، بل ولا ذكروا أنه عمّر؛ لنحتمل إمكان لقائه لابن أبي يحيى، يضاف إلى ذلك أنه بإجماعهم ثقة، ولا يمكننا أن نّتهمه بالإرسال والتدليس»^(٢).

(١) تقريب التهذيب: ١/٤٢ رقم ٢٦٩، وتهذيب التهذيب: ١/١٣٨ رقم ٢٨٤.

(٢) تراثنا الرجالي: ٥٥٤.

هل رواية «الحسن بن محبوب»، عن «أبي الجارود» مرسلة، أو لا؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣٢ ح ٩، كتاب الحجّة (٤) باب ما جاء في الاثني عشر... (١٢٦).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْجَارُودِ،
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى
 فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ،
 آخِرُهُمْ الْقَائِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند:
 «الظاهر أنّ رواية الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، مرسلة»^(١).
 وصرّح أيضاً بالإرسال في طبقات رجال الكافي^(٢).
 وظاهر المجلسي في المرأة^(٣)، والأردبيلي في جامعه^(٤)، والمفيد في إرشاده^(٥)،

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٣٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ٤/١١٤.

(٣) مرآة العقول: ٦/٢٢٧ ح ٩.

(٤) جامع الرواة: ١/٣٤٠.

(٥) الإرشاد: ٣٤٨.

عدم الإرسال.

وذكر السيّد الخوئي هذه الرواية بعينها، عن عيون أخبار الرضا عليه السلام، وفيه بدل «ثلاثة» منهم «أربعة» منهم علي، واستدلّ بها على رجوع أبي الجارود عن مذهب الزيدية، حيث قال: «فإنّ رواية الحسن بن محبوب المتولّد قريباً من وفاة الصادق عليه السلام، عن أبي الجارود، لا محالة تكون بعد تغيّره، وبعد اعتناقه مذهب الزيدية بكثير»^(١).

وظاهر كلامه هذا، صحّة رواية الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، كما لا يخفى.

التحقيق:

لم نقف على رواية ابن محبوب، عن أبي الجارود بلا واسطة، إلّا في هذا الموضوع، كما لم نجد روايته عنه مع الواسطة، إلّا في مورد واحد^(٢) في الجوامع الروائية على ما تتبّعنا.

والظاهر صحّة رواية الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود زياد بن المنذر؛ حيث إنّ الصدوق رواها بإسناده تارةً: عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، كما في العيون^(٣)، والخصال^(٤)، وفي ثلاثة موارد في كمال الدين^(٥)، وأخرى: عن أحمد بن محمّد بن عيسى وإبراهيم

(١) معجم رجال الحديث: ٣٢٦/٧.

(٢) طبّ الأئمّة: ٣٧.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٤٦/١ ح ٦.

(٤) الخصال: ٤٧٧ ح ٤٢.

(٥) كمال الدين: ٢٦٩ ح ١٣، و٣١١ ح ٣، و٣١٣ ح ٤.

ابن هاشم، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، كما في العيون^(١) أيضاً، والفقهاء^(٢).
ويؤيدها رواية محمد بن سنان العوفي^(٣)، الذي كان في طبقة الحسن بن
محبوب، ومات سنة ٢٢٢، أو سنة ٢٢٣^(٤)، عن أبي الجارود كثيراً^(٥).

تنبيهان:

الأول: في تعيين طبقة ابن محبوب وأبي الجارود:

قال الكشي في ترجمة ابن محبوب: «ومات الحسن بن محبوب في آخر سنة
أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة»^(٦).
وعلى هذا، فولده سنة تسع وأربعين ومائة، بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام سنة،
وهذا ينافي روايته كثيراً عن أبي حمزة الثمالي، المتوفى سنة ١٥٠^(٧)، ومحمد بن
إسحاق المدني، المتوفى سنة ١٥١^(٨)، ومن في طبقتها^(٩).

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٤٧ ح ٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤/١٨٠ ح ٥٤٠٨.

(٣) راجع: تهذيب التهذيب: ٣/٣٣٣ رقم ٧٠٤، وتهذيب الكمال: ٩/٥١٨ رقم ٢٠٧٠،
وتاريخ الإسلام: ١٠/١٩٨ رقم ١٢٧.

(٤) التاريخ الكبير: ١/١٠٩ رقم ٣١٠.

(٥) راجع: الكافي: ١/١١٠ ح ٧، و١/٤١ ح ٧، و٢/٨٦ ح ١، و٣/١٤٣ ح ٩، و٤/٦٠٠ ح ٤، و٣/١٢١
ح ٩، و٤/٢٢٦ ح ١، و٤/٢٥٦ ح ٢١، و٥/١٢٣ ح ٤، و٦/٢٦٤ ح ٦، و٦/٢٧٠ ح ١١، و٣٨٩
ح ٣، و٤/٤٤٥ ح ٤، و٤/٤٤٧ ح ٨، و٨/٢٦٣ ح ٣٧٩.

(٦) رجال الكشي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤.

(٧) رجال النجاشي: ١١٥ رقم ٢٩٦.

(٨) رجال الطوسي: ٢٨١ رقم ٢٢.

(٩) راجع: معجم رجال الحديث: ٥/٩١ رقم ٣٠٧٠.

ولهذا ذهب بعض إلى إرسال رواية ابن محبوب عنهم، وبعض آخر ذهب إلى التصحيف في رجال الكشي، وأنّ الصحيح: كان من أبناء خمس وتسعين، بدل خمس وسبعين، وفريق ثالث قال بالوجادة، كما تقدّم تفصيله، فراجع واغتنم^(١). وأمّا أبو الجارود زياد بن المنذر، فقد ذكره البخاري^(٢) في فصل من مات من الخمسين ومائة إلى الستين، والذهبي ذكره تارةً: في حوادث ووفيات مائة وخمسين^(٣)، وأخرى: في حوادث ووفيات مائة وسبعين^(٤). وعدّه الشيخ من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام^(٥).

الثاني: روى محمد بن سنان، عن أبي الجارود كثيراً في الكتب الأربعة وغيرها، كما تقدّم، وقد حمّله علماء الرجال على محمد بن سنان أبي جعفر الزاهري المشهور^(٦)، ولكن الظاهر أنّ المراد منه هو: محمد بن سنان العوفي، كما صرح به العامة في كتبهم الرجالية^(٧)، فتأمل.

(١) راجع: الكافي: ١/٨٨ ح ١، في رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي.

(٢) تهذيب التهذيب: ٣/٣٣٣ رقم ٧٠٤.

(٣) تاريخ الإسلام: ٩/١٤٠.

(٤) المصدر نفسه: ١٠/١٩٨ رقم ١٢٧.

(٥) رجال الطوسي: ١٢٢ رقم ٤، و١٩٧ رقم ٣١.

(٦) راجع: جامع الرواة: ٢/١٢٦، ومعجم رجال الحديث: ١٦/١٣٨ و١٥٠ رقم ١٠٩٠٩.

(٧) راجع: تهذيب التهذيب: ٣/٣٣٣ رقم ٧٠٤، تهذيب الكمال: ٩/٥١٨ رقم ٢٠٧٠،

وتاريخ الإسلام: ١٠/١٩٩ رقم ١٢٧.

هل الصحيح: «الحريش»، أو «الجريش»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٥٣٢ ح ١١، كتاب الحجّة (٤) باب ما جاء في الاثني عشر... (١٢٦).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ،
 وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْجَرِيشِ،
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ
 فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ يُنَزَّلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «و في الطبعة القديمة «الحريش»»^(١).
 وذكره المجلسي في المرأة فقال: «في أكثر كتب الرجال الحريش بالحاء، وفي
 أكثر كتب الحديث بالجيم»^(٢).

التحقيق:

لقد اختلفت النسخ بين «الجريش» بالحاء المعجمة، و«الحريش» بالحاء

(١) معجم رجال الحديث: ٤/ ٣٧٠ رقم ٢٨٨٥.

(٢) مرآة العقول: ٦/ ٢٢٩.

المهملة، إلا أنّ الظاهر الصحيح: «الحريش» بالحاء المهملة؛ لأنّه هكذا ورد عنوانه في الكتب الرجالية، فقد ذكره النجاشي في رجاله بعنوان: «الحسن بن العباس بن الحريش الرازي أبو علي»^(١)، وكذا ذكره الشيخ في الفهرست^(٢)، وفي رجاله في أصحاب أبي جعفر الثاني^(٣)، وابن الغضائري^(٤)، وابن داود^(٥). وقال العلامة: «الحريش بالحاء غير المعجمة والراء والياء المنقطة تحتها نقطتان والشين المعجمة»^(٦)، وتبعهم المتأخرون^(٧).

(١) رجال النجاشي: ٦٠ رقم ١٣٨.

(٢) الفهرست: ٥٣ رقم ١٨٧، و١٨٨.

(٣) رجال الطوسي: ٤٠٠ رقم ٧.

(٤) مجمع الرجال: ١١٨/٢.

(٥) رجال ابن داود: ٢٣٨ رقم ١٢٢.

(٦) الخلاصة: ٢١٤ رقم ١٣.

(٧) قاموس الرجال: ٢٧١/٣ رقم ١٩٢٧، و٢٧٣ رقم ١٩٢٨، و٢٧٤ رقم ١٩٢٩، ومعجم

رجال الحديث: ٣٦٩/٤ رقم ٢٨٨٥، و٣٧٠ رقم ٢٨٨٦، والجامع في الرجال: ١/٥٠٨ -

٥٠٩، والموسوعة الرجالية: ١٠٤/٤، و٢١٦/٦، و...، ومنهج المقال: ١٠١.

هل الصحيح: «الحسن بن عبيد الله»، و«علي بن سماعة» أو «الحسين بن عبيد الله» و«الحسن بن سماعة»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣٣ ح ١٤. كتاب الحجّة (١٤) باب ما جاء في الاثني عشر... (١٢٦).
السند: أبو عليّ الأشعريّ، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى
أخشاب، عن عليّ بن سماعة، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن
زرارة، قال: سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: «الإثنا عشر الإمام من آل محمد، كلُّهم
مُحدّثٌ من وُلدِ رسولِ الله ﷺ، ووُلدِ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فرسُولُ
الله ﷻ وآله وسائرهم وعليّ عليه السلام هما الوالدان».

أقوال العلماء:

ذكر السيّد الشبيري في تعليقه على سند الكافي: في نسخة فض الحسين بن
عبد الله وفي الخصال والعيون «عبيد الله» وهو الظاهر.
ورواه في الخصال ص ٤٨٠ ط الغفاري والعيون ص ٣٤ ط نجم الدولة بسند
الكتاب بزيادة «عن أبيه» بعد «عليّ بن الحسن بن رباط» و«بن أعين» بعد
زرارة.

ذكر الأردبيلي هذا السند ذيل ترجمة الحسن بن عبد الله (عبيد الله)

وفي رجال الشيخ في أصحاب الهادي «الحسين» ولم يتعرّض فيه بشيء^(١).
وقال الشيخ موسى الزنجاني ... الظاهر أنّه [الحسن بن عبد الله الذي روى
عن الحسن بن موسى الخشاب، وروى عنه أحمد بن إدريس] الحسن بن عبيد
الله بن عروة من رواية الجمهور، والمعنون في التالي [أي الحسن بن عبيد الله
القمي] ويأتي في الحسين بن عبيد الله^(٢).

وقال في موضع آخر: الحسين بن عبيد الله الصغير، والحسين بن عبيد الله
القمي، والحسين بن عبيد الله المحرّر، والحسين بن عبيد الله بن سهل، والحسين
بن عبيد الله السعدي، كون الرجل متّحداً كثير الحديث^(٣).

وقال المحقق التستري بعد ذكر هذا السند وفيه الحسين بن عبيد الله وكذا
السند الآخر في الكافي: ١/٥٣١ ح ٧، في نفس الباب: إنّ في سندي خبريه أيضاً
تحريفاً في الأوّل [المبحوث عنه] «عليّ بن سماعة» وليس موجوداً في الرجال
وإنما هو «الحسن بن سماعة» كما نقلناه عن الغيبة «١٥١ ح ١١٢»، واللفظ الآخر
«ابن سماعة» صحيح، حيث إنّ الحسن معروف «بابن سماعة»، ويشكل أن يكون
التحريف من النسخ، حيث إنّ الصدوق رحمته الله في كتابيه والمفيد في ارشاده روي
عنه بلفظ «عليّ بن سماعة»، وفي الخبر الثاني «عبد الله بن محمد الخشاب»
والصحيح عبد الله بن محمد عن الخشاب كما رواه الصفار وإنما الخشاب «الحسن
بن موسى» كما في الخبر الأوّل كما مرّ^(٤).

(١) جامع الرواة: ١/٢٠٦.

(٢) الجامع في الرجال: ١/٥١٢.

(٣) الجامع في الرجال: ١/٦١٣.

(٤) الأخبار الدخيلة: ١/٥.

التحقيق:

يقع البحث في هذا السند في عنوانين:

أحدهما: الحسن بن عبيد الله من هو؟ وهل وقع التصحيف فيه أم لا؟

ثانيهما: علي بن سماعة من هو وهل يقع التصحيف فيه أم لا.

أمّا الأول:

ف نقول: الظاهر أنّ الحسن بن عبيد الله مصحّف الحسين بن عبيد الله، ويدلّ

عليه أمور:

الأوّل: ذكر الصدوق رحمته الله هذه الرواية بعينها متنّاً وسنداً في موضعين في

الخصال^(١)، وعيون أخبار الرضا عليه السلام^(٢)، نقلاً عن الكليني رحمته الله وفيها الحسين بن

عبيد الله مصغراً وكذا ذكره الفيض الكاشاني في الوافي^(٣)، وفي النسخة التي لدي

التستري رحمته الله^(٤)، وكذا في الغيبة الشيخ الطوسي^(٥)، إلا أنّ فيه الحسين بن

عبد الله بدل عبيد الله.

(١) الخصال: ٢/٤٨٠ ح ٤٩، وفيه: «... حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني رحمته الله قال حدّثنا أبو

علي الأشعري عن الحسين بن عبيد الله عن الحسن بن موسى الخشاب عن...

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٥٦ ح ٢٤... حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني رحمته الله قال حدّثنا

أبو علي الأشعري، عن الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن...

(٣) الوافي: ٢/٣٠٨ ح ٧٦٣.

(٤) الأخبار الدخيلة: ١/٥.

(٥) الغيبة: ١٥١ ح ١١٢، وفيه: «... حدّثنا محمّد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن الحسين بن

عبد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن الحسن بن سماعة، عن...

الثاني: أنا لم نقف على عنوان الحسين بن عبد الله في هذه الطبقة إلا في أربعة مواضع موردين منها في معاني الأخبار^(١)، وموردين منها في كامل الزيارات^(٢)، وفي الكلّ نظر وإشكال، والصواب الحسين بن عبيد الله مصغراً لأنّ الصدوق رحمته الله نفسه ذكر الرواية الأولى متناً وسنداً في توحيد^(٣)، وفيه: الحسين بن عبيد الله، وعنه المجلسي في البحار^(٤)، وذكر المجلسي الروایتين الأخيرين عن كامل الزيارات وفيها الحسين بن عبيد الله^(٥)، ويبقى الكلام في مورد آخر في المعاني وهذا مصحّف بقريئة ساير الروايات والتصحيح بهذا المقدار أمر شايح في الكتب.

الثالث: ورود الحسين بن عبيد الله في المصادر الرجالية كرجال

(١) معاني الأخبار: ٢ ح ١، باب معنى الاسم وفيه: ... حدّثنا أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله، عن محمّد بن عبد الله وموسى بن عمر والحسن بن عليّ بن أبي عثمان، عن ابن سنان، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام ... معاني الأخبار: ١٨٨ ح ١، باب معنى قول الأئمة عليهم السلام حدّثنا صعب مستصعب وفيه: ... حدّثنا أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن بعض أهل المدائن قال:

(٢) كامل الزيارات: ١٠٨ ح ٢، باب ٣٦، وفيه: «... محمّد بن يحيى العطار، عن الحسن بن عبد الله، عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان، عن الحسن بن عليّ، عن عبد الله بن المغيرة، عن أبي عبارة المنشد قال: ...»

كامل الزيارات: ١١٤ ح ٣، باب ٣٩، وفيه: «... سعد بن عبد الله، عن الحسين بن عبد الله، عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان، عن محمّد بن الفضيل، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام ...»

(٣) التوحيد: ١٩٢ ح ٥.

(٤) بحار الأنوار: ٤/١٥٩ ح ٣.

(٥) راجع المصدر نفسه: ٤٤/٢٨٠ ح ١١، و١٠١/٦١ ح ٣٨.

النجاشي^(١)، والفهرست للطوسي^(٢)، ورجاله^(٣).

الرابع: وقوع أبو علي الأشعري [أحمد بن إدريس] عن الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان في طريق النجاشي إلى كتاب الحسن بن علي^(٤)، ويؤيده أيضاً رواية محمد بن يحيى الذي هو في طبقة أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد الله في طريقه إلى الحسين بن عبيد الله^(٥).

الخامس: روى أحمد بن إدريس [أبو علي الأشعري] عن الحسين بن عبيد الله في موارد متعددة^(٦)، وروى الحسين بن عبيد الله [السعدي] عن الحسن بن موسى الخشاب في مورد^(٧)، هذا كلمة في الحسين بن عبيد الله.

(١) رجال النجاشي: ٤٢ رقم ٨٦، وفيه: «الحسين بن عبيد الله السعدي أبو عبد الله بن عبيد الله بن سهل».

(٢) الفهرست: ٥٧ رقم ٢٠٩، وفيه: «الحسين بن عبد الله بن سهل» الظاهر أنّ عبد الله مصحف عبيد الله كما عنوانه القهبائي في مجمع الرجال: ١٨٣/٢، وقال التستري: بن عبد الله في الفهرست تحريف منه أو من النسخ لتفرد بالتكبير، راجع قاموس: ٤٧٣/٣ رقم ٢١٨٣.

(٣) رجال الطوسي: ٤٧١ رقم ٥٤، وفيه: «الحسين بن عبيد الله بن سهل، و٤١٣ رقم ١٩، وفيه: الحسين بن عبيد الله القمي».

(٤) رجال النجاشي: ٦١ رقم ١٤١، في ترجمة الحسن بن أبي عثمان.

(٥) رجال النجاشي: ٤٢ رقم ٨٦.

(٦) الكافي: ١٩٥/١ ح ٦، و٤٤٦ ح ٢١، والتهذيب: ٤٣/٦ ح ٤، وذكر ابن قولويه هذه الرواية بعينها متنّاً وفيه: «... عن سعد بن عبد الله ومحمد بن يحيى وعبد الله بن جعفر الحميري وأحمد بن إدريس جميعاً عن الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان، عن عبد الجبار النهاوندي، عن أبي سعيد، عن الحسين بن علي بن ثوير بن أبي فاختة مثله راجع كامل الزيارات: ١٢٢ ح ١، والأماشي: ٧٠١ ح ٩٥٧، مجلس الثامن والثمانون، علل الشرايع: ١٩/١ ح ١، والتوحيد: ١٩١ ح ٤، وكامل الزيارات: ٨٠ ح ٤.

(٧) تفسير القمي: ٣١٦/٢، وفيه: الحسين بن عبيد الله السعدي قال حدّثنا الحسن بن

وأما البحث حول عليّ بن سماعه ، فالظاهر أنّ «عليّ» مصحّف «ابن سماعه» وهو الحسن بن محمّد بن سماعه كما ذهب إليه المحقّق التستري رحمته الله، وبدلّ عليه أمور يأتي:

١ - أنا لم نقف على عنوان عليّ بن سماعه ، لا في المصادر الروائيّة ولا في الرجاليّة إلا هذا المورد.

٢ - ورود هذه الرواية في الكافي مع اختلاف يسير في المتن والسند في هذا الباب وفيه ابن سماعه^(١)، ويؤيّدّه أيضاً ورود هذه الرواية بعينها في بصائر الدرجات وفيه أيضاً ابن سماعه^(٢)، وينصرف «ابن سماعه» إلى الحسن بن سماعه كما ذكره الطوسي نفس هذه الرواية في الغيبة^(٣).

٣ - روى الحسن بن محمّد بن سماعه بجميع عناوينه، عن عليّ بن الحسن بن رباط في موارد متعدّدة^(٤).

→ موسى الخشاب ولكن الظاهر أنّ الصحيح الحسين بن عبيد الله السعدي كما صرّح به الخوئي رحمته الله في المعجم: ١٦/٢ رقم ٣٤٦٩.

(١) الكافي: ١/٥٣١ ح ٧، في باب ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم عليهم السلام وفيه: «محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمّد الخشاب، عن ابن سماعه، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمّد عليه السلام ... (٢) بصائر الدرجات: ٣٢٠ ح ٥.

(٣) كتاب الغيبة: ١٥١ ح ١١٢، وفيه: «... الحسن بن موسى الخشاب، عن الحسن بن سماعه، عن عليّ بن الحسن بن رباط ...

(٤) الكافي: ١/٥٣١ ح ٧، و٥٣٣ ح ١٤، و٣٦٠/٤ ح ٥، و٤٠١/٥ ح ١، و٩٧/٧ ح ٥، والتهذيب: ٢٨٥/٩ ح ٥، ومثله في الاستبصار: ١٤٣/٤ ح ٤. وتأويل الآيات: ٧٦٠.

هل الصحيح: «محمد بن الحسن»، أو «محمد بن الحسين»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣٤ ح ٢٠ كتاب الحجّة (٤) باب ما جاء في الاثني عشر... (١٢٦)
 السند: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ،
 عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ
 عِمْرَانَ مَوْلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ
 اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «نَحْنُ اثْنَا عَشَرَ مُحَدَّثًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ: سَمِعْتَ مِنْ أَبِي عَبْدِ
 اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَحَلَفَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَهُ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: لَكِنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي
 جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «الغالب على الظنّ... أنّ
 الراوي، عن أبي طالب، وهو: عبد الله بن الصلت القميّ، محمد بن الحسن،
 وصحّفه قلم الناسخين بمحمد بن الحسين»^(١).

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٤٠٠.

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي، في عنوان: «محمد بن الحسين»، الذي روى عنه أحمد بن محمد، ومحمد بن يحيى من شيوخ الكليني: «ولعله مصحف محمد بن الحسن، ولا أعرفه الآن»^(١).

وذكر المحقق الأردبيلي^(٢)، والسيد الخوئي^(٣)، هذا السند، من دون إشارة إلى التصحيف.

وعدّ المحقق الزنجاني: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب من رواة أبي طالب القمي^(٤).

وقال السيد الشيرازي الزنجاني، في تعليقه على سند الكافي: «روى في كمال الدين هذا الخبر بطريقتين: عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي طالب عبد الله ابن الصلت القمي، عن عثمان بن عيسى، والراوي عن الصفار في أحد الطريقتين، هو: محمد بن يحيى العطار، ولا يبعد كون الحسين في الكتاب تصحيف الحسن».

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح: محمد بن الحسن، بدل محمد بن الحسين، وهو: محمد بن الحسن بن الصفار، ويدلّ عليه أمور:
الأول: ورودها في بصائر الدرجات^(٥)، والخصال^(٦)، وعيون أخبار

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/٣١٩.

(٢) جامع الرواة: ٢/٣٩٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢١/٤٠٠.

(٤) الجامع في الرجال: ٢/١٣٦٠.

(٥) بصائر الدرجات: ٣١٩ ح ٢.

(٦) الخصال: ٤٧٨ ح ٤٥.

الرضا عليه السلام^(١)، وكمال الدين^(٢)، وإعلام الوري^(٣)، وفي الجميع: محمد بن الحسن الصفار، عن أبي طالب.

الثاني: رواية محمد بن الحسن الصفار، عن أبي طالب القمي في الطرق^(٤) والأسانيد^(٥).

وعدم رواية محمد بن الحسين، عن أبي طالب، في غير هذا المورد.

الثالث: أن أبا طالب القمي، كان في طبقة محمد بن الحسين، وهو ابن أبي الخطاب، وهما من الطبقة السابعة^(٦).

ويؤيد اتحاد طبقتهم رواية الصفار، عن ابن أبي الخطاب^(٧) أيضاً، ووقوعها في بعض الأسانيد بواو العطف^(٨).

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٥٦/١ ح ٢٣.

(٢) كمال الدين: ٣٣٥ ح ٦.

(٣) إعلام الوري: ١٩٦/٢.

(٤) راجع: فهرست الشيخ: ٣٩ رقم ١١٥، و٧٩ رقم ٣٢٦، و١٠٣ رقم ٤٣١، و١٨٦ رقم ٨٢٠.

(٥) بصائر الدرجات: ٢٤١ ح ٢٣، و٣٥٧ ح ١١، و٤٣٠ ح ٦، وأمالى الصدوق: ١٢٩ ح ٢،

المجلس السابع عشر، وعلل الشرايع: ٤٣/٢ ح ١، باب العلة، التي من أجلها يحول الرداء

... وص ٢٨٤ ح ٢، باب العلة، التي من أجلها حرم النخاع والطحال ...، وص ٢٨٩ ح ٤،

باب العلة، التي من أجلها صارت الوصية بالثلث.

(٦) راجع: الموسوعة الرجالية: ٢٥٤/٦ و٣٠٠.

(٧) أمالي الصدوق: ٣٣٧ ح ٤، المجلس الخامس والأربعون، وعلل الشرايع: ٧٤/١، باب

العلة، التي من أجلها اصطفى الله عز وجل موسى ... ح ٢، و٩٧، باب العلة، التي من أجلها

صرف الله عز وجل العذاب عن قوم يونس ... ح ٢، و١٠٣ ح ٢، باب العلة في خروج

المؤمن من الكافر ...، وص ٣٣٦ ح ٢، باب النوادر، و٨٢/٢ ح ٣، باب العلة، التي من

أجلها سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل شهر صوم ...، و١١٥ ح ١، باب العلة، التي من أجلها

سمى الحج حجاً، وص ١٩٦ ح ١، باب العلة التي من أجلها حرم الله تعالى الخمر والميتة ...، والحاصل:

٢٠ ح ٦٩، و٣٨ ح ٢٠، و٦٥ ح ٩٨، و٨٢ ح ٨، و١٢٦ ح ١٢٣، و١٣٩ ح ١٥٩، و٣٢٥ ح ١٤.

(٨) التهذيب: ٦٧/٣ ح ٢٢.

هل الصحيح: «زيد أبي الحسن»، أو «زيد بن الحسن»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣٦ ح ١، كتاب الحجّة (٤) باب أن الأئمة كلهم قائمون (١٢٨).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ،
 عَنْ زَيْدِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، وَهُوَ
 بِالْمَدِينَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: عَلِيُّ نَذْرُ بَيْنِ الرُّكْنِ وَالْمُقَامِ إِنْ أَنَا لَقَيْتُكَ، أَنْ لَا أَخْرَجَ مِنْ
 الْمَدِينَةِ حَتَّى أَعْلَمَ أَنَّكَ قَائِمٌ آلِ مُحَمَّدٍ أَمْ لَا، فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، فَأَقَمْتُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا،
 ثُمَّ اسْتَقْبَلَنِي فِي طَرِيقٍ فَقَالَ: يَا حَكَمُ وَإِنَّكَ لَهَا هُنَا بَعْدُ، فَقُلْتُ: نَعَمْ إِنَِّّي أَخْبَرْتُكَ بِمَا
 جَعَلْتُ لِلَّهِ عَلِيٍّ، فَلَمْ تَأْمُرْنِي، وَلَمْ تَنْهَيْ عَنِ شَيْءٍ، وَلَمْ تُجِبْنِي بِشَيْءٍ، فَقَالَ بَكَرًا عَلِيٍّ
 غُدْوَةَ الْمَنْزِلِ، فَعَدَوْتُ عَلَيْهِ ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقه على هذا السند ذيل عنوان «زيد أبي الحسن»: «لا يبعد اتحاده مع زيد بن الحسن القرشي الأناطلي الكوفي، المترجم في كتب العامة، المكنى بأبي الحسن، أو أبي الحسين».
 وقال المحقق الزنجاني ذيل عنوان «زيد أبو الحسن»: «الظاهر عندي أنه زيد ابن علي بن الحسين عليه السلام أبو الحسين، إلا أن رواية علي بن الحكم ومحمد بن الهيثم التميمي عنه ربما يبعد ذلك».

حديثه في باب أن الأئمة عليهم السلام كلهم قائمون بأمر الله من الكافي [أي السند المبحوث عنه] وفي الروضة منه بعد حديث علي بن الحسين عليه السلام مع يزيد^(١)، ويحتمل أن يكون زيد بن الحسن في الموضوعين^(٢).

وقال أيضاً في ترجمة زيد بن الحسن بعد نقل رواية حماد بن عثمان عنه من الكافي^(٣): «مرّ زيد أبو الحسن، ورجحنا كونه ابن الحسن هذا أيضاً» ثم استظهر اتحادهم مع زيد بن الحسن الأنماطي^(٤).

ذكر الأردبيلي هذا السند تارة في عنوان زيد أبي الحسن، وأخرى في ترجمة الحكم بن أبي نعيم، وفيه: زيد بن أبي الحسن^(٥).

وذكر التستري هذا السند في ترجمة الحكم بن أبي نعيم نقلاً عن جامع الرواة ثم قال: «ولا يبعد أن يكون المراد به زيد النار»^(٦).

وذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي^(٧)، والسيّد الخوئي^(٨)، من دون إشارة إلى التصحيف.

التحقيق:

لقد ورد في الكافي «زيد أبي الحسن» في موضع آخر^(٩).

-
- (١) الكافي: ٢٤٢/٨ ح ٣٣٣.
 (٢) الجامع في الرجال: ٨١٤/١.
 (٣) الكافي: ٣٢٨/٦ ح ٣، و١٦٥/٨ ح ١٧٦.
 (٤) الجامع في الرجال: ٨١٨/١.
 (٥) جامع الرواة: ٢٦٤/١، و٣٤٠.
 (٦) قاموس الرجال: ٥٩٩/٣ رقم ٢٣٤٢.
 (٧) الموسوعة الرجالية: ٤٦٤/١.
 (٨) معجم رجال الحديث: ٣٣٢/٧ رقم ٤٨٢٤.
 (٩) الكافي: ٢٤٢/٨ ح ٣٣٣.

وورد أيضاً في موردين آخرين منه «زيد بن الحسن»^(١).
 وذكر السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي كلّ واحد من العنوانين
 مستقلاً، وعدّهما من الطبقة الخامسة^(٢).
 وعدّ الأردبيلي العنوان الأخير متّحداً مع «زيد بن الحسن الأتماطي» المذكور
 في كتب الرجال^(٣)، وتابعه التستري على ذلك^(٤)، وذهب في ترجمة الحكم بن
 أبي نعيم إلى أنّ «زيد أبي الحسن» في الأولين هو: «زيد بن أبي الحسن»، ثمّ قال:
 ولا يبعد أن يكون المراد به زيد النار^(٥).
 وذهب المحقّق الزنجاني في ترجمة الحكم بن أبي نعيم إلى أنّ «زيد بن الحسن»
 بدل «زيد أبي الحسن» في الأوّل^(٦).
 ثمّ استظهر في زيد أبي الحسن: أنّه زيد بن علي بن الحسين أبو الحسن، ثمّ
 استبعد رواية علي بن الحكم ومحمد بن الهيثم عنه، واحتمل كونه زيد بن الحسن،
 واتّحد كلا العنوانين مع الأتماطي^(٧).
 نقول: إنّ المراد بـ «الأتماطي» هو: «زيد بن الحسن القرشي، أبو الحسين
 الكوفي، صاحب الأتماط»، المذكور في المصادر الرجالية للعامّة^(٨)، وكذا ذكره

(١) المصدر نفسه: ٦/٣٢٨ ح ٣، و٨/١٦٥ ح ١٧٦.

(٢) الموسوعة الرجالية: ٤/١٥٧.

(٣) جامع الرواة: ١/٣٤١.

(٤) قاموس الرجال: ٤/٥٤٤ رقم ٣٠٣٢.

(٥) قاموس الرجال: ٣/٥٩٩ رقم ٢٣٤١.

(٦) الجامع في الرجال: ١/٦٥٤ و٦٥٥.

(٧) راجع: الجامع في الرجال: ١/٨١٤، و٨١٨.

(٨) تاريخ الإسلام: ١٣/١٧٨ رقم ٩٦، وتهذيب الكمال: ١٠/٥١ رقم ٢٠٩٨، والمجرح

الشيخ في رجاله، وعدّه من أصحاب الصادق عليه السلام^(١).
 وورد في الطرق بعنوان: «زيد بن الحسن الأنماطي»^(٢) كما أنّ المراد من الذي
 ورد مطلقاً في شواهد التنزيل^(٣) هو الأنماطي أيضاً؛ بقريته روايته عن معروف
 ابن خرّبوذ على ما في تهذيب الكمال^(٤)، كما أنّه يحتمل إراته تمّا ورد في الكافي.
 وقد ورد في كامل الزيارات أيضاً بعنوان: «زيد بن الحسن أبي الحسن»^(٥)؛
 ولانطباقه معه من حيث الطبقة، نحتمل كونه الأنماطي أيضاً، ولعلّ الكلّ متّحد
 معه؛ لأنّ الظاهر عدم وجود رجل غيره في هذه الطبقة، لا في الروايات ولا في
 الرجال.

كما يظهر اتّحادهم ممّا ذكره المزي في تهذيب الكمال، حيث قال: «روى عن
 جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، ومعروف بن خرّبوذ، وروى عنه، نصر بن
 عبد الرحمن ونصر بن مزاحم»^(٦).

ويظهر أيضاً من الراوي عنه، أنّ ما في الكافي بكلا العنوانين، وكذا ما في
 الرجال، وهو الأنماطي في طبقة واحدة؛ لأنّه روى عنهم علي بن الحكم وحمّاد
 ابن عيسى، ونصر بن مزاحم، وهؤلاء الثلاثة في طبقة واحدة، فعلى هذا،
 لا إشكال فيه من حيث الطبقة.

→ والتعديل: ٥٦٠/٣ رقم ٢٥٣٣، وتهذيب التهذيب: ٣/٣٥٠ رقم ٧٤١، وتقريب
 التهذيب: ١/٢٧٣ رقم ١٧١.

(١) رجال الشيخ: ١٩٧ رقم ٢٤، و٢٧.

(٢) تفسير فرات: ١٠٨ ح ١٠٤، و١٥١ ح ١٨٨، وكفاية الأثر: ٦٥.

(٣) شواهد التنزيل: ٣٠٩/٢ ح ٩٤٧.

(٤) تهذيب الكمال: ٥١/١٠ رقم ٢٠٩٨.

(٥) كامل الزيارات: ٦٩ ح ٣، وعنه البحار: ٤٤/٢٥٩ ح ٩، و٣٠٢ ح ١٢.

(٦) تهذيب الكمال: ٥١/١٠ رقم ٢٠٩٨.

والذي ذهب إليه المحقق التستري في العنوان الأوّل من أنّ «زيد أبي الحسن» هو: «زيد بن أبي الحسن» وحمله على زيد النار، هو خلاف جميع النسخ؛ لعدم وروده هكذا في الكتب الرجالية، وعدم ذكر رواية لزيد النار في الكتب الروائية، بل، هو ليس راوياً عند أصحابنا، ويظهر ذلك لمن راجع أحواله في كتب السير والتاريخ، فالأقرب كونه الأماطي كما تقدّم، وإلا فهو مجهول لم يعرف.

هل الصحيح: «المفضل بن عمر، عن الخيبري»، أو بالعكس؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣٧ ح ٢، كتاب الحجّة (٤) باب صلة الإمام عليّ (١٢٩).
السند: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن عيسى بن سليمان النخاس، عن المفضل بن عمر، عن الخيبري، ويونس بن زبير، قال: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما من شيء أحبّ إلى الله من إخراج الدرّاهم إلى الإمام، وإنّ الله ليجعل له الدرهم في الجنة مثل جبل أحد، ثمّ قال: إنّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ (١) قال: هو والله في صلة الإمام خاصّة.

أقوال العلماء:

قال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند، مشيراً إلى حرف «و» الواقع، قبل يونس، وبعد الخيبري: «ليس في نسخة الحرّ العاملي». وقال أيضاً، ذيل عنوان الخيبري: «الخيبري ليس من أقران يونس، بل هو ممّن يكثر الرواية عنه، كما صرح به ابن الغضائري، ويؤيده الأسانيد، ولم

(١) البقرة: ٢/٢٤٦.

أجدهما مقرونين في مورد، وأيضاً الخيبري يروي عن المفضل بن عمر، كما مرّ في آخر ٤٧٣، والبصائر: الجزء ٨ ب ٢ ح ١، والاختصاص: ٢٦٩، وفيه: الحسين ابن أحمد الخيبري، والصواب «والخيبري»، أو ترك «الحسين بن أحمد»، وروى أبو سعيد الخيبري، عن المفضل بن عمر في الكتاب: ٥٢/٢، وروى أبو سعيد، عن المفضل بن عمر في كامل الزيارات: ب ٢٦ ح ٣ و ٤، وقد عطف «المفضل» على «الحسين بن ثوير»، لكن في الموضوع الثاني «عن» بدل العاطف وهو سهو، وروى الخيبري، عن المفضل في التهذيب: ٧ ح ١٨٨٢، والظاهر أنّ الصواب: الخيبري، عن المفضل بن عمر ويونس بن ظبيان، وقد روى الخيبري، عنهما في المواضع المذكورة، في الخصال: باب الاثنين ح ٥٠، وورداً مقرونين في بعض مواضع أخرى، ففي كامل الزيارات: ب ٢٦ ح ٥ [و] ب ٧٩ ح ٢، وفيه: الحسين ابن ثوير بن أبي فاختة الحسين بن ثوير، قال: كنت أنا ويونس بن ظبيان والمفضل بن عمر وأبو سلمة السراج جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام، فكان المتكلم يونس، وكان أكبرنا سنّاً، ولا يبعد كون الصواب عطف «الخيبري» على «عيسى»، فيكون الوشاء راوياً عنهما، ويكونان راويين، عن المفضل بن عمر، وقد روى الوشاء، عن الخيبري في أمالي الشيخ: ٢٧، وروى الخيبري وعيسى ابن سليمان، عن المفضل بن عمر ويونس بن ظبيان فيما يأتي في: ٦٧٢/٢، على ما استظهرنا فراجع، والراوي عن الخيبري كتابه وكثيراً في الأسانيد هو: «محمد بن إسماعيل بن بزيع» من مشايخ أحمد بن محمد، وقد روى عنه عمر بن عبد العزيز، الذي هو من مشايخ أحمد.

وقال المحقق التستري: «فإنّ قوله: «عن المفضل - الخ» محرف «عن الخيبري، عن المفضل بن عمر ويونس بن ظبيان قالوا» فإنّ الخيبري يروي عن المفضل

ويونس معاً، كما في مولد الصادق عليه السلام في الكافي^(١)، وعن المفضل حسب، كما في زيادات فقه نكاح التهذيب^(٢)، وكذا في رواية كتب الكافي^(٣)، وعن يونس حسب، كما في مولد فاطمة عليها السلام في الكافي^(٤)، فكيف صار في الخبر مروياً عنه للمفضل وعديلاً ليونس؟ وقد صرح ابن الغضائري أيضاً بأن الخيبري كثير الرواية عن يونس ذلك، وأيضاً يروي الوشاء، عن الخيبري بلا واسطة، كما في الكافي في مولد فاطمة عليها السلام، فكيف روى في الخبر عنه بواسطتين؟^(٥).

وذكره السيد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، من دون إشارة إلى التصحيح^(٦).

التحقيق:

والظاهر أنّ السند مقلوب والصحيح: رواية الخيبري، عن المفضل بن عمر، ويونس بن ظبيان، والدليل عليه:

١- رواية الخيبري، عن المفضل بن عمر ويونس بن ظبيان ... ، تارة: بواو العطف معاً كما في الكافي: كتاب الحجّة، باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام^(٧)، والاختصاص في عنوان «خزائن الأرض ومفاتيحها

(١) الكافي: ١/٤٧٤ ح ٤.

(٢) التهذيب: ٧/٤٧٠ ح ٩٠.

(٣) الكافي: ١/٥٢ ح ١١.

(٤) المصدر نفسه: ١/٤٦١ ح ١٠.

(٥) الأخبار الدخيلة: ٢/١٦٧ و١٦٦، وكذا في قاموس الرجال: ٤/٢١٣ رقم ٢٦٩١.

(٦) الموسوعة الرجالية: ١/٤١٠.

(٧) الكافي: ١/٤٧٤ ح ٤.

للأئمة عليهم السلام»^(١) وفي الخصال: باب الاثنين الحديث ٥٠^(٢).

وأخرى: روى عن كل واحد منهما مستقلاً، أمّا روايته، عن المفضل بن عمر، فقد ورد في كتاب التهذيب، باب زيادات النكاح^(٣)، وأمّا روايته، عن يونس بن ظبيان، وهو عدل المفضل، فقد صرح ابن الغضائري في ترجمة «خير بن علي» بأنّه يصحّب يونس بن ظبيان، ويكثر الرواية عنه^(٤)، فقد وردت روايته عنه في الكافي: كتاب الحجّة باب مولد الزهراء عليهم السلام^(٥)، وفي البصائر: الجزء الثاني، باب ٦ «ما خصّ الله به الأئمة...»^(٦)، وفي كامل الزيارات: باب ٤٥^(٧)، وفي قصص الأنبياء للراوندي^(٨).

٢- رواية الخيري، عن الحسين بن ثوير^(٩)، وهو أيضاً كان عديلاً للمفضل ويونس، وتدلّ عليه رواية الخيري عنهم في سند واحد بواو العطف، كما في الكافي وغيره^(١٠)، بل صرح الشيخ في الفهرست والنجاشي في كتابه، بأنّه أي الخيري هو: الراوي لكتاب الحسين بن ثوير^(١١).

(١) الاختصاص: ٢٦٩.

(٢) الخصال للصدوق: ٤٧ ح ٥٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤٧٠/٧ ح ١٨٨٢.

(٤) مجمع الرجال: ٢/٢٧٥.

(٥) الكافي: ١/٤٦١ ح ١٠.

(٦) بصائر الدرجات: ٦٨ ح ٨.

(٧) كامل الزيارات: ١٢٦ ح ٤ ب ٤٥.

(٨) قصص الأنبياء: ٥٢ ح ٢٨.

(٩) الكافي: ٣/٣٤٢ ح ١٠.

(١٠) الكافي: ١/٤٧٣ ح ٤، وبصائر الدرجات: ٣٧٤، باب في الأئمة عليهم السلام أنّهم أعطوا خزائن

الأرض، ح ١، وفيه: الحميري، ويبدو أنّه اشتباه.

(١١) فهرست الطوسي: ٥٩ رقم ٢٢١، ترجمة الحسين بن ثوير، ورجال النجاشي: ٥٥ رقم ١٢٥.

والمراد «بالخيري» في الأسانيد هو: «خيري بن علي الطحّان الكوفي»، المذكور في كتب الرجال، كما تقدّم.

٣- رواية محمد بن إسماعيل بن بزيع كتاب الخيري، كما صرح به النجاشي والشيخ في الفهرست^(١)، وأيضاً روايته عنه كثيراً في الأسانيد^(٢)، فكيف من كان راوياً لكتاب الخيري، وهو محمد بن إسماعيل بن بزيع، الذي كان من شيوخ أحمد بن محمد بن عيسى^(٣)، وعدّ من الطبقة السادسة^(٤)، ويروي عنه المفضّل ابن عمر، الذي كان من الطبقة الخامسة أو الرابعة^(٥)؟

فبناءً على هذا يكون الصواب: «الخيري عن المفضّل بن عمر».

والظاهر في السند عطف الخيري على عيسى بن سليمان، وروايتها عن المفضّل، كما روى عيسى بن سليمان، عن المفضّل في مورد آخر من الكافي^(٦)، ويؤيده رواية الوشاء - الذي روى، عن عيسى بن سليمان - عن الخيري، كما في أمالي الشيخ^(٧) والكافي^(٨).

فالسند إذن - يكون هكذا: ... عن عيسى بن سليمان النخّاس والخيري، عن المفضّل بن عمر، ويونس بن ظبيان ...

(١) رجال النجاشي: ١٥٥ رقم ٤٠٨، ترجمة خيري بن علي، الفهرست: ١٩٣ رقم ٨٧٩، ترجمة خيري.

(٢) الكافي: ٥٨٢/٤ ح ٩، كامل الزيارات: ١٤٧ ح ٢، و١٤٨ ح ٧، و١٦٢ ح ٧، و٢٧٨ ح ٨، و٢٧٩ ح ٦، و١٣٨ ح ٣، و١٥٣ ح ٥، و...

(٣) كما في السند المعنون وغيره من الأسانيد.

(٤) الموسوعة الرجالية: ٣١١/٤ و٢٩٠/٦، و٥٦٩.

(٥) الموسوعة الرجالية: ٣٠٤/٥ و٣٦٦/٤، و٣٢٠/٦.

(٦) الكافي: ٦٧٢/٢ ح ٧، وعثمان فيه مصحف عيسى بن سليمان كما يأتي في محله.

(٧) أمالي الطوسي: المجلس ٢ ص ٤٣ ح [١٥/٤٦].

(٨) الكافي: ٤٦١/١ ح ١٠.

هل الصحيح: «مؤذن بن عيسى»، أو «مؤذن بن عيسى»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٥٤٤ ح ١٠، كتاب الحجّة (٤)، باب الفيء والأنفال... (١٣٠).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ
 ابْنِ بَشِيرٍ، عَنْ حَكِيمِ مُؤَذِّنِ بْنِ عَيْسَى، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ
 تَعَالَى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي
 الْقُرْبَى﴾ (١)؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بِمَرْفَقَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ:
 هِيَ وَاللَّهِ الْإِفَادَةُ يَوْمًا بِيَوْمٍ، إِلَّا أَنْ أَبِي جَعَلَ شَيْعَتَهُ فِي حِلٍّ لِيَزْكُوا».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «هذا وهم، والصواب مؤذن بن عيسى، كما في التراجم» (٢).
 وذكره في طبقات رجال الكافي تارةً بعنوان: حكيم مؤذن بن عيسى (٣)،

(١) الأنفال: ٤١/.

(٢) الموسوعة الرجالية: ١/ ٣٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١٣٤.

وأخرى بعنوان: حكيم مؤذن بني عبس^(١).

وقال المحدث المجلسي في المرأة: «وفي رجال الشيخ حكيم مؤذن بني عبس بالباء الموحدة، وفي التهذيب بني عيس بالياء المثناة، وعلى أي حال، مجهول الحال»^(٢).

وقال السيد الشبيري الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «في القديمة من الكتاب، وفي التهذيب بني عيس، وفي الحديث من التهذيب «بني عبس» بالموحدة، ويوافقه نسخة مصححة منه، وكذا نسخة الاستبصار، وفي جامع الرواة حاكياً من الكتاب «ابن عيسى» (بني عبيس)، وفي التهذيب بني عبيس (بني عيسى خ) والصواب «بني عبس».

وذكره الأردبيلي في ترجمة «الحكيم مؤذن بني عبس» وقال: «وفيه حكيم مؤذن بن عيسى، (بني عبيس)»^(٣).

التحقيق:

الظاهر صحة عنوان: «حكيم مؤذن بني عبس»، وتصحيف سائر العناوين، ويؤيده، وروده في رجال الطوسي^(٤)، والبرقي^(٥)، بهذا العنوان، وهكذا في بعض الكتب الرجالية^(٦) المتأخرة.

(١) المصدر نفسه: ٤/٢٠٤.

(٢) مرآة العقول: ٦/٢٧١ - ٢٧٢.

(٣) جامع الرواة: ١/٢٦٨.

(٤) رجال الطوسي: ١٨٤ رقم ٣١٩.

(٥) رجال البرقي: ٣٩.

(٦) راجع: تعليقة الوحيد: ١٢٣، في هامش منهج المقال، وفيه: حكيم مؤذن بني عبيس في

قال المحقق التستري: «ليس في رجال الشيخ اختلاف، وإنما نقل الجامع الاختلاف بين «عبس» و«عيس» و«عيسى» عن فيء الكافي وخمس التهذيب^(١) والاستبصار^(٢)»^(٣).

ومما يؤيد ذلك قول السمعاني في كتابه: «إنّ العبسي بفتح العين المهملة، وسكون الباء الموحّدة، وكسر السين المهملة، منسوب إلى عبس بن بغيض بن ريث ... وهي القبيلة المشهورة، التي ينسب إليها العبسيون بالكوفة، ولهم بها مسجد»^(٤).

→ كا، في نسختين مؤدّن بن عيسى، فتأمل، ومنهج المقال: ١٢٢، وقاموس الرجال: ٦٣٤/٣

رقم ٢٣٩٠، ومعجم رجال الحديث: ٦/١٨٨ رقم ٣٩٠٠.

(١) التهذيب: ٤/١٢١ ح ١.

(٢) الاستبصار: ٢/٥٤ ح ١.

(٣) قاموس الرجال: ٦٣٤/٣ رقم ٢٣٩٠.

(٤) الأنساب: ٤/١٤٠.

هل الصحيح: «الحسن بن عثمان»، أو «الحسين بن عثمان»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٤٥ ح ١١، كتاب الحجّة (٤) باب النّيء والأنفال... (١٣٠).
السند: عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخُمْسِ، فَقَالَ: «فِي كُلِّ مَا أَفَادَ النَّاسُ مِنْ قَلِيلٍ، أَوْ كَثِيرٍ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند في ترجمة ابن أبي عمير: «كذا في هذه الطبعة، ولكن في الطبعة القديمة، ونسخة المرآة، الحسين بن عثمان، وهو الصحيح؛ بقرينة سائر الروايات»^(١).

وقال السيّد الشبيري الزنجاني، في تعليقه على هذا السند: «الصواب الحسين مصغراً، كما في نسختين مصحّحتين».

(١) معجم رجال الحديث: ٢٢/١٣٤ رقم ١٤٩٩٧.
(٣٤٨)

التحقيق:

الصحيح هو: «الحسين بن عثمان»^(١)، بدلاً من «الحسن بن عثمان»؛ وذلك لأمر:

الأول: ورد عنوان «الحسين بن عثمان» في الكتب الأربعة في موارد متعدّدة^(٢)، ولم يرد عنوان «الحسن بن عثمان» فيها، إلا في هذا المورد. نعم، ورد بعنوان «الحسن بن عثمان» من دون وصف، في تسعة موارد من مصادرنا الروائية [في غير الكتب الأربعة] على ما فحصناه، وهي:

١- الخصال وفيه: ... ابن أبي عمير، عن الحسن بن عثمان وابن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣)، ولكن ذكر المجلسي رحمته الله هذه الرواية بعينها متنّاً وسنداً عن الخصال، وفيه: «الحسين بن عثمان»^(٤)، وذكر الكليني هذه الرواية بسند آخر، وفيه: «الحسن بن عليّ، عن محمد بن فضيل، عن إسحاق بن عمار»^(٥).

٢- في ثواب الأعمال: باب ثواب من ضعف عن صيام الثلاثة أيّام، وفيه: «فضالة بن أيّوب، عن الحسن بن عثمان، عن ابن مسكان»، قال: حدّثني إبراهيم

(١) قال الكاظمي في باب الحسين بن عثمان: «إنّه الأحمسي البجلي الثقة برواية ابن أبي عمير عنه» راجع: هداية المحدثين: ١٩٥.

(٢) منها: الكافي: ١/٢٢٠ ح ٢، و٣٥١/٢ ح ٤، و٣٥/٣ ح ٦، و....

(٣) الخصال: ٢٤ ح ٨٥.

(٤) راجع البحار: ٢٥٨/٨١ ح ٥.

(٥) راجع الكافي: ٣/١٧٣ ح ٣، ومثله في التهذيب: ١/٤٥٥ ح ١٢٧.

ابن المثنى...»^(١)، ولكن ذكر الشيخ العاملي هذه الرواية بعينها عن ثواب الأعمال، وفيه: «الحسين بن عثمان» مصغراً^(٢).

٣ و ٤ و ٥ - في بصائر الدرجات في ثلاثة مواضع، والسند في الجميع واحد، وفيها: «أبي عبد الله البرقي، عن الحسن بن عثمان، عن محمد بن فضيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام...»^(٣)، وذكر المجلسي هذه الروايات، عن البصائر مثله^(٤)، ويحتمل أن يكون الحسن بن عثمان مصحّف الحسن بن عليّ وهو الوشاء بقرينة رواية عن محمد بن فضيل في مواضع.

٦ و ٧ - في الموضوعين من المحاسن، والسند فيهما واحد: ... محمد بن سنان أو غيره، عن الحسن بن عثمان، عن حمزة [بن بزيع]، عن أبي إبراهيم عليه السلام...»^(٥)، وذكر الحرّ العاملي هذه الرواية، عن المحاسن مثله^(٦).

٨ - في بلاغات النساء، وفيه: «عبد الله بن عمرو، عن الحسن بن عثمان، قال: حدّثني بشر بن محمد بن أبان بن مسلم، قال: حدّثني عبد الملك^(٧)، ولكن الظاهر أنّ الحسن بن عثمان من رجال العامّة، كما يظهر من رجال السند.^(٨)

٩ - في نزهة الناظر: فصل فيما يجب فيه ثلث الدية، وفيه: «... عبد الله بن

(١) ثواب الأعمال: ٨٢.

(٢) راجع: وسائل الشيعة: ١٠/٤٣٤ ح ١٣٧٨٣.

(٣) بصائر الدرجات: ١٩٤ ح ٥، و ٣٨٢ ح ١٥، و ٤٣٥ ح ٣.

(٤) راجع: بحار الأنوار: ٨٩/٩٢ ح ٣٠، و ١٧/١٠ ح ١٨، و ٢٦/١٣٣ ح ٢.

(٥) المحاسن: ٢/٣٦٦ ح ٩١١، باب السفرجل، و ٣٧٧ ح ٩٥٨، باب الخلال والسواك.

(٦) وسائل الشيعة: ٢٤/٤٢٢ ح ٣٠٩٥٥.

(٧) بلاغات النساء: ٦٥، في قصّة أم معبد وصفها النبي صلّى الله عليه وآله.

(٨) راجع: الجرح والتعديل: ٢/٣٦٤ رقم ١٤٠١، في ترجمة بشر بن محمد بن أبان.

أيوب، عن الحسن بن عثمان، عن أبي عمرو الطيب، عن أبي عبد الله عليه السلام (١)، ولكن ذكر الشيخ الطوسي هذه الرواية بعينها متناً وسنداً، وفيها: الحسين بن عثمان بدل الحسن بن عثمان (٢).

تنبيه: ذكرها المجلسي في موضعين عن كامل الزيارات، وفيها: «... ابن أبي عمير، عن الحسن بن عثمان [مكبراً] (٣)، ولكن في المصدر الحسين بن عثمان [مصغراً] وهو الصحيح بقريئة سائر الروايات (٤).

الثاني: كثرة روايات «الحسين بن عثمان» عن سماعة، حتى بلغت في الكتب الأربعة ما يقرب من ثلاثين مورداً (٥)، ولكن لم نظفر برواية «الحسن بن عثمان» عنه.

الثالث: كثرة رواية ابن أبي عمير، عن «الحسين بن عثمان»، وقد أحصيناها في الكتب الأربعة، فكانت في حدود اثنين وعشرين مورداً (٦).

الرابع: وردت هذه الرواية في الطبعة القديمة من الكافي والمرآة، وفيها: «الحسين بن عثمان»، وهذا ما أشار إليه السيد الخوئي - كما عرفت - في الأقوال، وكذلك وردت في الوسائل في طبعة مؤسسة آل البيت (٧)، وطبعة المكتبة الإسلامية (٨) وأيضاً في ترتيب أسانيد الكافي وطبقات رجاله (٩).

(١) نزهة الناظر: ص ١٤٩، فصل فيما يجب فيه ثلث الدية.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٠/٢٦٢ ح ٧٠.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٠/٢٢٩ ح ١٢، وح ١٥.

(٤) كامل الزيارات: ٨ ح ٤٨، باب ١٣، وص ٤٩ ح ١١، في نفس الباب.

(٥) الكافي: ٣/٣٥٦، ٦، و١٥٨ ح ٦، و٣١٨ ح ٤، و... .

(٦) المصدر نفسه: ٢/٣٥١ ح ٤، و٣٥٦ ح ١، و١٢٥/٣ ح ١، و... .

(٧) الوسائل: ٩/٥٠٣ ح ١٢٥٨٤، (ط. مؤسسة آل البيت).

(٨) المصدر نفسه: ٦/٣٥٠ ح ٦، (ط. الكتب الإسلامية).

(٩) الموسوعة الرجالية: ١/٢٢٣، و٤/١٢٥.

الخامس: المعنون في كتب الرجال هو: «الحسين بن عثمان» الذي ذكره النجاشي والشيخ في رجالهما^(١) وفي الفهرست^(٢) وذكر طريقتهما إليه بواسطة ابن أبي عمير عنه ولم يعنون «الحسن بن عثمان» مكبراً في مصادرنا. ويؤيد ما حققناه كلام السيد الشيرازي في تعليقه على الكافي عند قوله: «الصواب، الحسين مصغراً، إلى أن قال: ويعلم ذلك لمن راجع كتب الرجال وتتبع الأسانيد».

(١) رجال النجاشي: ٥٣ رقم ١١٩، و٥٤ رقم ١٢٢، ورجال الطوسي: ١٦٩ رقم ٦٣، و١٨٣ رقم ٣٠٥.

(٢) الفهرست للطوسي: ٥٦ رقم ٢٠٣، و٥٧ رقم ٢١٥.

هل الصحيح: «أحمد بن محمد بن عيسى بن يزيد»، أو
«أحمد بن محمد بن عيسى، عن يزيد»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٤٥ ح ١٢ كتاب الحجّة (٤) باب النية والأنفال... (١٣٠)
السند: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى بن يزيد، قال: كتبتُ
جعلتُ لك الفداء، تُعلمني ما الفائدة وما حدّها؟ - رأيك أبقاك الله تعالى - أن
تمنّ عليّ ببيان ذلك؛ لكيلا أكون مُقباً على حرام، لا صلاة لي ولا صوم، فكتب:
الفائدة بما يفيد إليك في تجارة من ربحها وحرث، بعد الغرام أو جائزة.

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند، كما في الكافي: «في بعض النسخ: أحمد
بن محمد بن عيسى، عن يزيد، ولا يبعد صحّة تلك النسخة، وأحمد بن محمد بن
عيسى هو الأشعري»^(١).

وذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي^(٢) وطبقات رجال

(١) معجم الرجال الحديث: ٢/٣١٨ رقم ٩٠٤.

(٢) الموسوعة الرجالية: ١/٤٦٥.

الكافي^(١)، بعنوان: أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن يزيد، وكذا صاحب الوسائل^(٢).

وقال المجلسي، بعد ذكر هذا السند، كما في الكافي: «وكان المكتوب إليه الهادي، أو الجواد، أو الرضا عليه السلام»^(٣)، ولم يشر إلى وقوع التصحيف في السند.

التحقيق:

لم يذكر عنوان: أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى بن يزيد، في الكتب الرجالية، ولا في الجوامع الروائية، في غير هذا المورد.

وأما رواية «أحمد بن محمد بن عيسى» عن «يزيد»، فقد وردت في التهذيب، كتاب التجارة، باب فضل التجارة وآدابها^(٤)، وفيه: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن يزيد بن إسحاق، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام»، ولكنها وردت بعينها من حيث المتن والسند في الكافي، كتاب المعيشة، باب آداب التجارة^(٥)، وفيه: «أحمد، عن محمد بن علي^(٦)، عن يزيد بن إسحاق، عن هارون بن حمزة، عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام»، وهو الصواب، كما صرح به المحقق الزنجاني^(٧)، وسيأتي في محله.

(١) المصدر نفسه: ٥٧/٤ و ٣٩٤.

(٢) وسائل الشيعة: ٥٠٣/٩ ح ١٢٥٨٥.

(٣) مرآة العقول: ٢٧٣/٦ ح ١٢.

(٤) التهذيب: ٨/٧ ح ٢٦.

(٥) الكافي: ١٥٣/٥ ح ١٦.

(٦) الظاهر أنه كان محمد بن عليّ الصيرفي روايته عن يزيد بن إسحاق، عن هارون بن حمزة،

راجع: التهذيب: ١٣٩/٨ ح ٨٢.

(٧) الجامع في الرجال: ١٢٦٦/٢.

وعلى هذا، فالظاهر وقوع التصحيف أو السقط في السند المبحوث عنه، والسند إمّا أن يكون الصحيح: أحمد، عن محمد بن علي، عن يزيد، أي تصحيف «عن» ب«بن»، وتصحيف علي بعيسى، وإمّا أن يكون: أحمد بن محمد بن عيسى، عن يزيد.

وعلى الثاني، فالظاهر سقوط الواسطة، حيث إن المراد من يزيد، هو يزيد بن إسحاق، ورواية أحمد عنه، كانت مرسلّة ظاهراً، ويدلّ عليه رواية أحمد بن محمد ابن عيسى، عن يزيد بن إسحاق، مع الواسطة في مواضع متعدّدة^(١)، وعدم روايته عنه بلا واسطة، إلا في مورد واحد من التهذيب كما سبق، وقد عرفت حاله، مضافاً إلى بعد طبقتهم؛ حيث إن أحمد بن محمد ابن عيسى كان حيّاً في سنة ٢٨٠^(٢)، وقال ابن حجر: كان في حدود الثلاثمائة^(٣).

وأما يزيد بن إسحاق شعر، فقد عدّه الشيخ من رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام^(٤)، وقد أدرك الرضا عليه السلام^(٥)، وروى عنه محمد بن الحسين بن

(١) راجع: الكافي: ٥٥/٢ ح ١، والتهذيب: ١٢٢/٨ ح ٤٢٢، وأمالى المفيد: ٢٢٦ ح ٤، وبصائر الدرجات: ٢٣٢ ح ٤.

(٢) لحضوره في تشييع جنازة أحمد بن محمد بن خالد، المتوفى سنة ٢٧٤، أو ٢٨٠ [رجال النجاشي: ٧٧ رقم ١٨٢]، خلاصة العلامة: ١٤ رقم ٧.

(٣) لسان الميزان: ٣٩٣/١ رقم ٨١٦.

(٤) رجال الطوسي: ٣٣٧ رقم ٦٤.

(٥) رجال الكشي: ٦٠٥ رقم ١١٢٦، وفيه: عن يزيد بن إسحاق شعر، قال: خاصمني مرّة أخي محمد، وكان مستويّاً ...

قال لي محمد: فدخلت على الرضا عليه السلام فقلت له: جعلت فداك! إن لي أخاً، وهو أسنّ منّي، وهو يقول بحياة أبيك ... فوالله ما لبثت إلا يسيراً حتى قلت بالحقّ.

أبي الخطاب^(١)، المتوفى سنة ٢٦٢^(٢)، ويحيى بن زكريا بن شيبان^(٣)، الذي كان حياً ٢٦٧^(٤)، وجعفر بن عبد الله المحمدي^(٥)، الذي كان حياً في سنة ٢٦٨^(٦).
لا يخفى أن لقاءهما الرضا عليه السلام لا يوجب إمكان رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن يزيد بن اسحق؛ حيث، إنَّ يزيد هذا أدرك أوائل إمامة الرضا عليه السلام ظاهراً، وكان من كبار السادسة، وأحمد الأشعري أدرك أواخر إمامة الرضا عليه السلام، وكان من صغار السادسة وكبار الثامنة. فكان بينهما بعد الطبقة.

(١) الفهرست: ١٨٢ رقم ٧٩٢، والخصال: ٤٢٣، وبصائر الدرجات: ٤٢٠ ح ٧، كمال الدين:

٢٣٢ ح ٣٧، والكافي: ٢٢/٣ ح ٦، و٤٤٢ ح ٤، و٢٩٣/٥ ح ٤، و٣٠١ ح ١.

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(٣) التهذيب: ١٦٥/٤ ح ٤٧٠، و١٦٦ ح ٤٧١.

(٤) رجال النجاشي: ٢٨٦ رقم ٧٦٢.

(٥) غيبة النعماني: ٢٧.

(٦) المصدر نفسه: ٢٧.

هل تصح رواية «ابن محبوب»، عن «ضريس» أو لا؟

المصدر: الكافي: ١/٥٤٦ ح ١٦، كتاب الحجّة (٤) باب الفيء والأنفال ... (١٣٠).
السند: عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَيْنَ دَخَلَ عَلَى النَّاسِ أَلْزَمْنَا؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي، جُعِلْتُ
 فِدَاكَ! قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ قَبْلِ حُمُسِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، إِلَّا شِيعَتَنَا الْأَطْيَبِينَ، فَإِنَّهُ مُحَلَّلٌ لَهُمْ
 لِمَيْلَا دِهِمُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشيرازي الزنجاني في تعليقه على هذا السند: «الراوون عن
 ضريس، أكثرهم في طبقة مشايخ ابن محبوب، وابن محبوب يروي عنه كثيراً
 بواسطة علي بن رئاب، وأحياناً بواسطة أبان بن عثمان وجميل بن صالح، وهو
 المراد من جميل مجرداً في بعض الموارد، وبواسطة مالك بن عطية، وأبي أيوب
 الخزاز، وأبي أيوب - وهما واحد - ولم أجد رواية ابن محبوب، عن ضريس في
 غير هذا الموضع، وموضع من الاستبصار، وقد ثبت وقوع السقط في الاستبصار،
 ولا يبعد سقوط الوساطة هنا أيضاً، ولعلّها إحدى الوسائط المذكورة، أو عمر بن
 أبان الكلبي».

التحقيق:

الظاهر أن رواية ابن محبوب، عن ضريس الكناسي أمر مشكل؛ لوجوه:
الأول: عدم وجود رواية ابن محبوب، عن ضريس من دون واسطة، إلا في
هذا المورد.

الثاني: روايته عنه كثيراً مع الواسطة في مصادرنا الروائية، والغالب وقوع
ابن رئاب، أو علي بن رئاب بينهما.

الثالث: بعد طبقتهما؛ لأنّ ضريساً كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام،
والظاهر من عبارة البرقي، عدم دركه الإمام الكاظم عليه السلام، حيث ذكره ممن أدرك
أبا عبد الله من أصحاب أبي جعفر عليه السلام^(١)، وعدّه الشيخ من أصحاب
الصادق عليه السلام^(٢).

ويؤيده عدم ذكر الشيخ له في أصحاب الكاظم عليه السلام، ولم نظفر
بروايته عنه عليه السلام، وقد عدّه السيّد البروجردي من الطبقة الرابعة^(٣).

وأما الحسن بن محبوب، فقد عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الكاظم
والرضا عليهما السلام^(٤)، ومقتضى ما ذكره الكشي أنّه ولد بعد وفاة الصادق عليه السلام بسنة،
حيث قال في ترجمته: «إنّه مات في آخر سنة ٢٢٤، وكان من أبناء خمس وسبعين
سنة»^(٥)، وهذا يناهز روايته عن ضريس الذي لم يثبت روايته عن الكاظم عليه السلام.

(١) رجال البرقي: ١٧.

(٢) رجال الشيخ: ٢٢١ رقم ٦.

(٣) الموسوعة الرجالية: ٤/١٨٨، و٥/٢٤٣، وفيه: «عدّه من الطبقة الرابعة أو الخامسة»،
و٦/٦٣، و٧/٥٠٤، وفيه: «أيضاً عدّه من الخامسة».

(٤) رجال الشيخ: ٣٤٧ رقم ٩، و٣٧٢ رقم ١١، ورجال البرقي: ٤٨، و٥٣.

(٥) رجال الكشي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤، وراجع: تفصيله ذيل سند رواية الكافي: ١/٨٨ ح ١.

الرابع: أكثر من روى عن ضريس، كانوا من طبقة شيوخ ابن محبوب،
 كعبد الله بن بكير^(١)، وابن مسكان^(٢)، وأبي جميلة^(٣)، وابن رئاب^(٤)،
 وسيابة^(٥)، وأبي خالد القمّاط^(٦)، وأبي أيّوب الخزاز^(٧)، وعمر بن أبان
 الكلبي^(٨)، وأبان بن عثمان^(٩)، وحكم الحنّاط (الخيّاط)^(١٠)، وشعيب الحدّاد^(١١)،
 وغيرهم.

فعلى هذا، رواية ابن محبوب عن ضريس أمر مشكل، ولا يبعد سقوط
 الوساطة في البين، والظاهر أنّها علي بن رئاب؛ لأنّ أكثر رواية ابن محبوب عن
 ضريس كانت بواسطته^(١٢)، وأمّا روايته بواسطة غيره فقليلة، لم تتجاوز عن
 ثلاث روايات.

(١) الكافي: ٢/٣٩٧ ح ٤، و٤/٥٨ ح ٦، والتهذيب: ٧/٢٤١ ح ٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٥٥٥ ح ١١، و٨/٢٥٢ ح ٣٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ٥/٥٠٨ ح ٢.

(٤) المصدر نفسه: ١/٢٦١ ح ٤، و٣/٢٤٦ ح ١، و٤/٤٦٨ ح ٤، و...

(٥) المصدر نفسه: ٤/٦٨ ح ٣، والمحاسن: ٢/١٥٨ ح ٦٨، باب الإطعام في شهر رمضان، و...

(٦) الكافي: ٥/٣٣٩ ح ٣، والخصال: ٤٣٨ ح ٢٨.

(٧) راجع: الكافي: ٧/٣٩٩ ح ٧، والتهذيب: ٦/٢٥٣ ح ٥٩.

(٨) التهذيب: ٤/١٣٦ ح ٥، وكمال الدين: ٢٣١ ح ٣٤.

(٩) التهذيب: ٧/٢٤٦ ح ٢٠، وتفسير القمّي: ١/٢٣٠، سورة الأعراف.

(١٠) كامل الزيارات: ٦٣ ح ٤، الباب الثامن عشر.

(١١) الكافي: ١/٢٢٥ ح ٤، وبصائر الدرجات: ١٣٥ ح ١، و٣٢٥ ح ٦.

(١٢) وقعت في حدود سبعة عشر مورداً، فراجع: الكافي: ١/٢٦١ ح ٤، و٢٨١ ح ٣،

و٣/٢٤٦ ح ١، و١٠/٢٧٦ ح ٤، و٤/٢٦٨ ح ٤، و[التهذيب: ٥/١٨٦ ح ٣]، [التهذيب:

١٠/١١٢ ح ٥٨]، و٥/٢٩٥ ح ٣٨، و٣٢٠ ح ١٦، و٣٥٢ ح ١٣٦، و٤٠٦ ح ٥٩،

و٧٩/٧١ ح ٧١، والتوحيد للصدوق: ٤٥٥ ح ٣، وتفسير القمّي: ٢/٢٦٠، وبصائر

الدرجات: ١٢٤ ح ٣.

هل الصحيح: «عن شعيب»، أو «عن سيف»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٤٦ ح ١٧، كتاب الحجّة (٤) باب النية والأنفال... (١٣٠).
السند: عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن ابنِ أبي عميرٍ، عن شعيبٍ، عن أبي الصَّبَّاحِ، قال: قال لي أبو عبدِ اللهِ عليه السلام: نحنُ قومٌ فرضَ اللهُ طاعتنا: لنا الأنفالُ، ولنا صَفْوُ المالِ.

أقوال العلماء:

ونقله السيّد الشيرازي عن التهذيب: ٤/٣٦٧^(١)، بسند آخر، عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة، عن أبي الصباح بزيادة ذيله.
وقال ذيل عنوان «شعيب» الواقع في السند: «الظاهر أنّه المذكور في التهذيب بعنوان: سيف بن عميرة، وأنّه وقع التصحيف في أحد الموردين إمّا شعيب تصحيف سيف، أو سيف هو مصحّف شعيب، وبعد التصحيف «بن عميرة»، حاشية أدخلت في المتن سهواً، والمظنون أنّ شعيباً في الكتاب تصحيف سيف، فإنّه مضافاً إلى أنّ العكس يشتمل على تحريفين، أنّ رواية شعيب، عن أبي

(١) التهذيب: ٤/١٣٢ ح ١.

الصباح، لم أجده في موضع مع الفحص، بخلاف رواية سيف فإنه روى سيف بن عميرة عن أبي الصباح مجرداً، أو موصوفاً بالكناني في مواضع، وقد مرّ هذا الخبر بزيادة في ذيله، كما في الكافي في ص ١٨٦^(١)، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير، عن سيف بن عميرة، عن أبي الصباح الكناني: «ذكره السيّد البروجردي^(٢)، والسيّد الخوئي^(٣)، من دون إشارة إلى التصحيف.

التحقيق:

الظاهر وقوع التصحيف في السند، والصحيح هو: «سيف»، بدلاً من «شعيب». وذلك لأمرين:

الأول: ملاحظة الراوي والمروي عنه، حيث إن ابن أبي عمير يروي، عن سيف بن عميرة، ويروي سيف، عن أبي الصباح الكناني في المواضع المتعدّدة^(٤)، ولم نظفر برواية شعيب، عن أبي الصباح، إلا في هذا الموضع. الثاني: وردت الرواية نفسها في التهذيب^(٥)، وفيها: ابن أبي عمير، عن سيف ابن عميرة، عن أبي الصباح.

(١) الكافي: ١/١٨٦ ح ٦.

(٢) ترتيب أسانيد الكافي: ١/٢٢٩، و٤/١٨٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ٩/٣٦٧.

(٤) الكافي: ١/١٨٦ ح ٦، و[بصائر الدرجات: ٢٠٢ ح ١]، و٥/٥٥٥ ح ٣، ومثله

في الوسائل: ٢٠/١٥٩ ح ٢٥٣٠٣.

(٥) التهذيب: ٤/١٣٢ ح ١.

هل الصحيح: «محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر»،
أو «محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر»؟

المصدر: الكافي: ١/٥٤٧ ح ٢١، كتاب الحجّة، باب النّيء والأنفال ... (١٣٠).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنْ
اللُّؤْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ، وَالزَّبَرْجَدِ، وَعَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، مَا فِيهِ؟ قَالَ: «إِذَا
بَلَغَ ثَمَنُهُ دِينَارًا فَفِيهِ الْخُمْسُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «هذا
السند كأنّه مقلوب، وصوابه محمد بن علي، عن ابن أبي نصر، عن أبي
الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمّ الظاهر أنّ الصواب محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن
أبي نصر»^(١).

وقال أيضاً في تجريد أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند كما في الكافي: «هذا

(١) الموسوعة الرجالية: ١/٣٩١.

السند كأنه مقلوب، وصوابه محمد بن عليّ، عن ابن أبي نصر، والصواب محمد بن الحسن مكبراً»^(١).

وذكره المحقق التستري في ذيل عنوان: «محمد بن عليّ بن أبي عبد الله»، من دون إشارة إلى التصحيف أو القلب^(٢).

كما أنّ السيّد الخوئي أوردته في ذيل ترجمة «محمد بن عليّ» بغير وصف، ولم يشر إلى القلب والتصحيف^(٣).

التحقيق:

في السند وجوه واحتمالات:

الأول: صحّة السند الموجود في الكافي.

الثاني: أن يكون السند هكذا: «محمد بن الحسين، عن محمد بن عليّ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر».

الثالث: «محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن عليّ».

الرابع: «محمد بن الحسن، عن محمد بن عليّ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».

ويستفاد من عبارة السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي المتقدمة، صحّة الوجه الثاني والثالث، كما أنّ المستفاد من عبارته في تجريد أسانيد الكافي، صحّة الوجه الرابع.

(١) تجريد أسانيد الكافي: ٣٩٧ رقم ١٢.

(٢) قاموس الرجال: ٤٢٧/٩ رقم ٧٠٢٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ٤٣٧/١٦.

لكننا نقول: الظاهر صحّة الوجه الأوّل؛ لأنّ المراد من محمّد بن الحسين هو: ابن أبي الخطّاب، الراوي لكتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر^(١)، ويروي عنه في الجوامع الروائيّة كثيراً^(٢).

ويؤيّد كثره رواية محمّد بن يحيى - وهو العطار - عن محمّد بن الحسين في الكتب الأربعة وغيرها^(٣).

مضافاً إلى أنّ الشيخ رواها في التهذيب مرّتين، تارةً: في باب الخمس والغنائم^(٤)، وأخرى: في باب الزيادات^(٥)، بعد الأنفال، وفيها: «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن عليّ بن أبي عبد الله، عن أبي الحسن عليه السلام».

وأما ما ذهب إليه السيّد البروجردي من تصحيف «محمّد بن الحسن» بـ «محمّد بن الحسين» في السند، فهو غير تامّ؛ لأنّ محمّد بن الحسن - وهو الصفّار - وإن كان يروي عنه محمّد بن يحيى في موارد^(٦)، إلا أنّ روايته، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البرزني، أمر مشكل؛ لبعدها طبقتها، حيث إنّ الصفّار مات في سنة تسعين

(١) راجع: رجال النجاشي: ٧٥ رقم ١٨٠، والفهرست: ١٩ رقم ٥٣.

(٢) راجع: الكافي: ١٤٥/١ ح ٨، و ٢٨٠ ح ٢، و ٣٧٥/٢ ح ٤، و ٣٧٧/٤ ح ١١ و ١٢، و ٣٠٣/٥ ح ٣، و ٤٤/٧ ح ٣.

(٣) الكافي: ٣٠/١ ح ٢، و ٥١ ح ٢، و ٦٧ ح ١٠، و ١٢٨ ح ٨، و ٢٠٣/٢ ح ١٧، و ٢٠٧ ح ٧، و ٥٤٥/٣ ح ٣، [راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٣٩١/١ - ٤٠٠، أكثر من مائتين مورد].

(٤) التهذيب: ١٢٤/٤ ح ١٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٣٩/٤ ح ١٤.

(٦) الكافي: ٢٢٩/١ ح ٦، و ٢٣٤ ح ٥، و ٢٦٣ ح ٣، و ٢٦٧ ح ٨، و ٢٧١ ح ٣، و ٤٦٢ ح ٥، و ٥٢٦ ح ٢، و ٣/٢ ح ٢، و ٦٧ ح ٨، و ١٤٩/٣ ح ٧، و ٥٠٢ ح ١٨.

ومائتين^(١)، وعدّ من كبار الثامنة^(٢)، والبنظي مات سنة إحدى وعشرين ومائتين^(٣)، وعدّ من السادسة^(٤)، ولم نظفر برواية الصفّار عنه، من دون واسطة في مورد.

ولعلّ وجه كلام السيّد البروجردي من وقوع القلب في السند، ذهابه إلى أنّ الصواب «محمد بن الحسن» مكبراً، بدل «محمد بن الحسين» مصغراً. وحيث إنّ الصفّار، لا يمكن روايته عن البنظي من حيث الطبقة كما عرفت، بعثه هذا إلى القول بوقوع القلب في السند. فصير السند هكذا: «محمد بن الحسن، عن محمد بن عليّ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام». فالمراد من محمد بن الحسن هو الصفّار، والمراد من محمد بن عليّ هو الكوفي. ولا محذور من رواية الصفّار عنه، ولا محذور من رواية الكوفي عن البنظي، ويؤيده وقوع هذا السند في موضع آخر^(٥). ولكنّك قد عرفت عدم وقوع التصحيف في السند، من دون أن نحتاج إلى هذا التكلّف.

تنبيه:

ما هو المراد من محمد بن عليّ في السند؟
الظاهر أنّ المراد منه «محمد بن علي بن أبي عبد الله»؛ بقريته رواية التهذيب

(١) رجال النجاشي: ٣٥٤ رقم ٩٤٨.

(٢) الموسوعة الرجالية: ١٠٦/٦، و٥٨١.

(٣) الفهرست: ٢٠ رقم ٥٣.

(٤) الموسوعة الرجالية: ٥٢/١، و١٤/٦، و٩٤/٧.

(٥) معاني الأخبار: ١٦٣ ح ١، وعنه البحار: ١٤١/٧٥ ح ٥، والخصال: ٣٠٠ ح ٧٣، وغيبة

النعماني: ٢٣١ ح ١٤، وعنه البحار: ٣٥٣/٥٢ ح ١٠٩.

كما تقدّم، وذهب السيّد البروجردي إلى اتّحاده مع «محمد بن علي بن جعفر، حفيد الإمام الصادق عليه السلام»، حيث قال في ترتيب أسانيد التهذيب، في ذيل عنوان محمد بن علي بن أبي عبد الله هذا: «هو محمّد بن عليّ بن جعفر العريضي، حفيد أبي عبد الله عليه السلام، روى عن الرضا عليه السلام»^(١).

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي، في ذيل ترجمة محمّد بن عليّ بن أبي عبد الله الذي روى، عن أبي الحسن عليه السلام: «هو محمّد بن عليّ بن جعفر العريضي، وسيأتي أيضاً محمّد بن عليّ بن جعفر في ترجمتين، وهو أيضاً هذا الذي ذكرناه، فهو حفيد الإمام الصادق عليه الصلاة والسلام، روى عن أبيه عليّ بن جعفر، وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام، روى عنه ابنه عيسى وعليّ بن أسباط، وموسى بن القاسم، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البرنطي، وغيرهم»^(٢).

إلاّ أنّه لم نجد دليلاً على اتّحاد محمّد بن عليّ بن أبي عبد الله، مع محمّد بن عليّ بن جعفر حفيد الصادق عليه السلام، ولم يقل به أحد غير السيّد البروجردي، وقد تعرّض إلى هذا بعض الفقهاء عند التمسك بالرواية قائلاً بمجهوليّته^(٣).

ويؤيّد عدم الاتّحاد، أنّ المراد من أبي الحسن عليه السلام في السند المبحوث عنه، هو الكاظم عليه السلام، كما يؤيّد ما في الفقيه من التصريح بأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، مع أنّ محمّد بن علي بن جعفر، لا يروي عنه عليه السلام إلاّ بواسطة أبيه.

(١) الموسوعة الرجالية: ٣٢١/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣٧/٤.

(٣) مرآة العقول: ٢٨٠/٦ ح ٢١، وذخيرة المعاد للمحقّق السبزواري: ٤٧٨، والحدائق الناضرة للمحقّق البحراني: ٣٣٠/١٦، وكذا المحقّق المامقاني في رجاله، وتنقيح المقال:

١٥٢/٣ رقم ١١٨٤.

مضافاً إلى أن الشيخ عدّه من أصحاب الرضا عليه السلام^(١)، وله رواية عنه عليه السلام^(٢)، وظاهره عدم لقائه الكاظم عليه السلام، فلا يمكن روايته عنه عليه السلام.

(١) رجال الطوسي: ٣٨٦ رقم ٥.

(٢) الكافي: ٦/٩٧ ح ٢، و٤٣٧ ح ١٤، و٥٠٣ ح ٣٨.

